مائير مارجليت

إسرائيل والقدس الشرقية
استيلاء وتهويد

منشورات مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2011

مائير مارجليت

إسرائيل والقدس الشرقية - استيلاء وتهويد

مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

Jerusalem Center for Social and Economic Rights
POBox: 67807 Jerusalem
Tel. +972 2 6275446 / 6271776 Fax: +972 2 6273516
Email: info@jcser.org Website: www.jcser.org

مائيـــر مارجـــليت

إسرائيل والقـــدس الشرقية

اســـتيلاء وتهـــويد

ترجمة

مازن الحسيني

مراجعة

أ.د.عبد الرحمن عبّاد

منشورات مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٢٠١١

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو إعادة تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الناشر.

All rights are reserved. No part of this book may be reproduced or transmitted in any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage, without the prior permission in writing of the author

إسرائيل والقدس الشرقية: استيلاء وتهويد

(Jerusalem East in Space of Control Seizing)

المؤلف: مائير مارجليت (Meir Margalit)

المترجم: مازن الحسيني (Mazen Husseini)

ترجم هذا الكتاب بإذن خاص من المؤلف، واستناداً إلى نص الترجمة الإنجليزية

من اللغة العبرية التي أعدتها ديانا روبانينكو (Diana Rubanenko)

ونشرت في القدس في شهر حزيران (يونيو) ٢٠١٠

تصميم وطباعة: مؤسسة امرزيان – القدس

print@emerezian.com

© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الفهرس

كلمة المترجم ٦-
كلمة مركز القدس ٨-
مقدمة ١١-
مجال البحث ١٤-
شرعية الاستيطان ١٩-
قرارات الأمم المتحدة ٢١-
الإستيلاء على المكان ٢٧-
حالة مؤقتة دائمية ٣٠-
نموذج العلاقة الكولونيالية مع (السكان المحليين) ٣١-
تغيير المكان ٣٣-
سياسات الفصل العنصري ٣٥-
خلفية تاريخية ٣٦-
العنصر الديموغرافي ٣٩-
مناطق استولت عليها الحكومة في القدس الشرقية ٤١-
املاك تحت السيطرة الاسرائيلية في القدس الشرقية ٤٥-
المؤسسات التي تسيطر على الاراضي ٤٩-
عامل البلدية ٥٢-
المناطق التي تم الاستيلاء عليها والمستهدفة في القدس الشرقية ٥٩-
نشاط المستوطنين داخل البلدة القديمة ٦١-

ملخص بالأرقام	٦٦-
نشاط المستوطنين خارج البلدة القديمة	٧٣-
سلوان (مدينة داوود)	٧٧-
الشيخ جراح	٩٣-
الطور	١٠٥-
راس العمود	١٠٧-
ابوديس	١٠٩-
ممتلكات معزولة في مناطق أخرى من القدس الشرقية	١١٠-
مشاريع المطورين خاصين، جبل المكبر(NOF ZION)	١١٠-
اساليب التلاعب لمحو الواقع	١١٢-
على طريق بيت لحم	١١٦-
الولجة/ جيفعات ياعل	١١٧-
سوق الجملة	١١٩-
مستوطنات بمبادرة من الحكومة	١٢٠-
مستوطنات (الخضراء)	١٢٢-
مواقع تتعرض لخطر آني	١٢٥-
ايديولجية المستوطنين	١٣١-
مصادر قوة المستوطنين وسلطتهم	١٣٧-
اساليب الاستيلاء على الارض: ثلاث طرق	١٤٢-
القنوات الحكومية والخاصة – الشفافة وغير الشفافة	١٥١-
الخاتمة	١٥٦-
الملحق A	١٥٨-
الملحق B	١٦٢-
المراجع	١٧٩-

كلمـــة من الـمـــترجم

يحتوي هذا الكتاب علـى معلومات قيمة غاية في الأهمية، لم تتوفـر، في اعتقادنا، للرأي العام بهذا الشكل الجامع الشامل من قبل. ورغم أنها تروي قصة ما يجري في بقعة صغيرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، هي القدس الشرقية، فإنها تكشف عن مخططات وأنشطة للسلطات الإسرائيلية وللمستوطنـين الذين هم – كما يقول المؤلف – الذراع الطولى للحكومة الإسرائيلية، يقومون بما لا تستطيـع الحكومة عمله علانيـة. وتكشف عن النوايا والأهداف اللئيمـة التي تكمن وراء تلك الأعمال التي تسعى إليها إسرائيل. إنها تميط اللثام عن المخططات الكولونيالية (كما يصفها المؤلف) للدوائر الحاكمة في إسرائيل، وعن المساعي الحثيثة لابتلاع الأراضي الفلسطينية كلية وتجريد الشعب الفلسطيني من حقوقه وتراثه، واقتلاعه من أرض أجداده التي وجِد فيها منذ آلاف السنين.

إن مـا يجري في القدس الشرقية منذ العـام ١٩٦٧،هو نموذج حي لما تقوم به إسرائيل وعصابات المستوطنين في كل الأراضـي الفلسطينية المحتلة. وكما يقول مؤلف الكتاب إن من المهم الكشف عمـا يجري والتأكيـد على أن ما تشهده القدس الشرقية هو حالـة مكثفة عما تقوم به السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية من استيطان واقتلاع للفلسطينيين، وهو «حالة من الكولونيالية الكلاسيكيـة» التي لا تختلف عما قام بـه الكلونياليون ألأوروبيـون في إفريقيا وآسيا، وحتى في الأمريكيتـين. وقد أصبح الكشف عـن هذه الحالة وطبيعتها، وإطلاع الـرأي العام على تفاصيل أنشطتها ومراميها أمراً ضروريا وحيوياً، لأن أعداداً متزايدة من الناس حول العالم، وفق ما يقوله المؤلـف، أخذت «توافق على الوجود اليهودي في القدس الشرقية، وكأنه أمر طبيعي، أو يجب أن يكون أمراً طبيعياً.»

ويؤكـد المؤلف، من خلال تجربته وإطلاعه على المخططات التـي تعامل معها واطلع عليها، بأن إسرائيل تتطلع إلى ابتلاع الأرض، ولكنها لا تريد العنصر البشري المتواجد عليها، ولهذا فهي تتبع سياسة من شقين، الشق الأول هو تهويد الأرض و«أسرلتها» بشكل مثابر، والشق الثاني هو تقليل الوجود الفلسطيني إلى أدنى حد – أي إلى طرد الفلسطينيين وتهجيرهم..

لقد قمنا بترجمة هذا الكتاب كاملاً كما نُشِر في طبعته الإنجليزية، بعد أن سمح لنا المؤلف مشكوراً بذلـك. ولكـن لا بد لنا من الإشارة هنا، أنه رغم تقديرنا لما جـاء في الكتاب من معلومات قيمة، وتعريـة لنوايا السلطات الإسرائيلية ولأهـداف المستوطنين، فإن لدينا تحفظات على بعض ما جاء فيه من تعابير وتسميات، لايمكن أن تخفى على القارئ الفلسطيني والعربي.

مؤلـف الكتاب هو الدكتـور مائير مارجليت الباحـث في تاريخ المجتمع اليهـودي في فلسطين إبـان الإنتداب البريطاني. وهو عضو في مجلس بلدية مدينـة القدس الغربية (للدورة الثانية) عن حـزب ميريتس اليساري، ويعمل منسقـاً ميدانياً للجنة الإسرائيلية ضد هـدم المنازل (Israeli Committee Against House Demolitions)، وقـد عمـل لعشرين سنة في مجال التعليم والخدمات الإجتماعية، كما أن تجربته في مجال العمل البلدي الإسرائيلي وفرت له معرفة معمقة بدهاليز ذلك العمل.

ويعـدّ الدكتور مارجليت خبيراً في قضايا سياسة البلدية الإسرائيلية في القدس الشرقية، وقد نشر الكثير حول الموضوع، بما في ذلك عدة أبحاث من بينها: «التمييز في قلب المدينة المقدسة»، و«أعمال الهدم في القدس الشرقية»، إلخ.

يعمـل مارجليت أيضاً مستشاراً للعديد من المنظمـات الدولية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في القدس؛ ويُدعى في غالب الأحيان لتقديم شهادته أمام اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق في ممارسات إسرائيل في المناطق المحتلة.

مازن الحسيني

Jerusalem center
for social & economic rights
مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية

مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية مؤسسة غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان الفلسطيني ويقع مقره الرئيس في القدس الشرقية. تأسس المركز في أواخر عام ١٩٩٧ من مجموعة من المحامين وأعضاء المجتمع المحلي الفلسطيني المهتمين بقضايا حقوق الانسان وشؤون المدينة؛ بهدف توفير المساعدة القانونية والتمثيل القانوني في المحاكم الاسرائيلية للمواطنين الفلسطينيين في القدس العربية المحتلة، الذين يتعرضون للسياسات والممارسات العنصرية على أيدي سلطات الاحتلال.

يستفيد مركز القدس من النظام الإسرائيلي بهدف مساعدة الفلسطينيين المقدسيين في مواجهة التحديات اليومية في المدينة، ويسعى المركز أيضاً لإيجاد طرق أو وسائل لأخذ المبادرة لمحاربة التمييز الذي تمارسه اسرائيل، وتحسين الاوضاع المعيشية اليومية للمواطنين المقدسيين في المدى القريب، بدون منح الشرعية السياسية لضم اسرائيل غير القانوني للمدينة.

ومركز القدس مؤسسة متخصصة في توفير التمثيل والخدمات القانونية المجانية لسكان القدس الشرقية فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ومن أهم ما صدر عن مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية دراسة (القدس والقانون الدولي) للدكتور موسى القدسي الدويك، و(معاناة الاطفال المقدسيين تحت الاحتلال) وهي دراسة توثيقية قام بإعدادها كل من الكاتب جميل السلحوت والباحثة ايمان مصاروة، ودراسة

اخـرى حملت عنوان (تمييز عنصري مزمن) لعضو مجلس بلديـة القدس الغربية المستقيل مئير مارغليـت، و(جنين من فمك ادينك) للباحث احمـد صب لبن، و(تأثير الحواجز العسكرية على سـكان ومؤسسات القدسـ الشرقية) و(انتهاكات حقوق الانسـان في القدس المحتلة) إضافة الى العديد من الدراسات التي صدرت عن المركز وأخرى لا تزال قيد البحث والدراسة.

القدس- شارع الرشيد ص. ب ٦٧٨٠٧

Jerusalem، al rasheed st. P.O.Box 67807

تلفون: ٠٢-٦٢٧١٧٧٦ - ٠٢-٦٢٧٥٤٤٦

Tel: 02-6271776- 6275446

فاكس: ٠٢-٦٢٧٣٥١٦

Fax: 02-6273516

E-mail: info@jcser.org

www.jcser.org

كلمة مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يضع هذا الكتاب بين يدي القارئ حقائق مهمة وعلى غاية الخطورة فيما يتعلق بسياسة الاحتلال الإسرائيلي القائمة على الاستيلاء والسلب والنهب والتهويد وطمس المعالم التاريخية للمدينة المقدسة، من خلال الحفريات المستمرة والمتواصلة ليس أسفل المسجد الأقصى فحسب، بل في المحيط الواسع للبلدة القديمة من القدس، وما يطلق عليه الإسرائيليون زوراً وبهتاناً «الحوض المقدس».

والكتاب يقدم صورة شاملة عن واقع الاستيطان الإسرائيلي الواسع المتوغل والمتغول داخل الأرض الفلسطينية، هذا الاستيطان المحكوم بدوافع دينية، وبأساطير تاريخية تصل حد نفي الآخر وإنكار وجوده، بل هو الأسوأ في تاريخ الاستعمار الكولونيالي القائم على الاحتلال والإحلال. يأتي هذا الكتاب في توقيت هام وخطير يتعلق بحاضر المدينة ومستقبلها، وبالتالي هو إضافة نوعية للمكتبة الفلسطينية والعربية، وتكمن أهميته من كون مؤلفه إسرائيلي كان وما يزال عضوا مؤثرا في بلدية الاحتلال عن حركة (ميرتس) اليسارية، وكان مطلعا على خفايا ما يخطط له، وما يقر من مشاريع استهداف للقدس وسلب أراضيها وتاريخها (باللغة العربية) لذلك كان من المهم تقديم هذا الكتاب للباقين والمهتمين.

وقد قرّر مجلس إدارة مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية ترجمة ونشر هذا الكتاب، مع تقدير وشكر خاص للسيّد مازن الحسيني على ما بذله من جهد في ترجمة هذا الكتاب، وأيضاً الشكر موصول للسيّد نعيم الأشهب.

ويتحفظ مركز القدس على كثير من الوقائع الواردة في الكتاب ولا سيما ما تعلق منها بالأسماء العربية المعروفة التي جرى تبديلها الى أسماء عبرية، نحو استخدام (مدينة داوود) بدلاً من (سلوان) وحائط المبكى بدلاً من (البراق) ولكن المركز – وحرصاً منهُ على ايراد الأمور كما أوردها المؤلف، أبقتْ هذه المصطلحات والأسماء كما هي – للأمانة العلميّة في الترجمة والمحافظة على بقاء النص الأصلي حسب وروده.

زياد الحموري، مدير المركز

مقـــدمة

إن أحد الأمور المثيرة والداعية إلى أشد الغيظ فيما يتعلق بتقرير مستقبل القدس هو وجود ظروف سيطـرة شبيهة بـ «الرحـم» فرضتها إسرائيل على القدس الشرقية، بمـا في ذلك الأحياء الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة. فمنذ احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، سعت الحكومات الإسرائيلية بشكل مثابر دون توقف إلى تغيير الطابع العربي للقدس الشرقية، وذلك من خلال تعزيز وجود كتلـة سكانيـة يهودية حاسمة ودعمها – من حيـث المساحة وكذلك التواجـد الديموغرافي كي تخلـق واقعاً جغرافياً وسياسياً جديداً تسيطر عليه إسرائيل. وهذه العملية التي يُطلق عليها اليمين الإسرائيلـي بصراحـة اسم «التهويد»، ترمي إلى السيطرة على القدس الشرقية من خلال «إلغاء عروبتها» على حساب سكانها الفلسطينيين وتراثها العربي.

وقد استخدمت الحكومات الإسرائيليـة المتعاقبة اسلوبين اثنين يدعمان بعضهما البعض من أجل التوسع المستمر وتعزيز ذلك «الرحم». فأجهزة الدولة الرسمية – بلدية القدس، ووزارة الداخلية، ونظام المحاكم، والشرطة، وغيرهم – تعمل يداً بيد مع هيئات غير رسمية مثل جمعيات المستوطنين التـي تقوم بمهام لا تستطيع الدولة القيام بها، أو ليس لديها الرغبة للقيام بها، إما لأسباب قانونية، أو لأنهـا «غير لائقة». وتشكل جمعيات المستوطنين اليد الطـولى للحكومة، وبالمقابل فهي تُموَّل وتزدهـر بدعم ورعاية الحكومة، بالتعاون مع كل سلطة قانونية تابعة للحكومة، ابتداءً من البلدية وحتى الشرطة. تشكّلت، في الواقع، علاقة رمزية بينهم إلى حد أنه لم يعد يتضح، في الغالب، مَن الذي يدير مَن، أهي الدولة التي تدير المستوطنين، أم أن المستوطنين هم الذين يديرون الدولة.

يركز هذا البحث على أفعال المستوطنين – بتأييد صريح أو خفي من الحكومة – في وسط السكان

العــرب في القدس. وهو يعالج موضوع الأملاك التي استولى عليها اليهود في وسط الأجزاء التي يسكنها العرب بكثافة في القدس الشرقية.

في أعقاب اتفاقية أوسلو (١٩٩٣) وعملية السلام اللاحقة، ومنذ وصول الرئيس أوباما إلى السلطة، تلقى مشروع الإستيطان في القدس الشرقية، وبالأخص في البلدة القديمة، حافزاً أكبر، وأصبح أكثر إلحاحاً. وقد حفَّزه إلى ذلك مخاوف المستوطنين بأن القدس من الممكن أن يتم تقسيمها كجزء من اتفاقية سلام شاملة. وانطلقت الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس في عملهما استناداً إلى الفرضية بــأن المجتمع الدولي سيفرض في النهاية ترتيباً دبلوماسياً ينص على تقسيم المدينة. ويُفترض أيضاً أنه حين يحين ذلك الوقت سيقوم انتشار المستوطنات إلى حد كبير بتقرير حدود المدينة، تماماً كما حدَّدَت المستوطنات اليهودية في العام ١٩٤٨ الحدود العامة لإسرائيل*. ونتيجة لذلك، فإن كل من الدولــة والبلدية يبذلان جهوداً هائلة لخلق «حقائق على الأرض» تمنع تقسيم القدس في المستقبل. وهكذا، فإن استراتيجية المستوطنــين واضحة، وهي خلق وضع يصبح فيه من المستحيل التوصل إلى اتفاقيات دبلوماسية لتقسيم المدينــة. إن موقع «عطرات كوهانيم» (Cohanim Ateret) علــى الإنترنيت يتحدث عن هذا الأمر صراحة؛ يقــول: «إن تصميم السلطات والتعاون معها قد أثبتا صحة أسلوب الصهيونية القديم – إن المستوطنات اليهودية هي التي قررت حدود الدولة !»

إن مشروع المستوطنين هو محاولة خطرة أعدها بعناية اليمين الإسرائيلي لمنع إعداد مشاريع سلام مستقبلية. فالحكومات الإسرائيلية – ليس فقط الأحزاب اليمينية، بل أيضاً حزب العمل – تستخدم بهدوء ومكر المستوطنين لإغلاق الباب أمام أي انفراج يمكن التوصل من خلاله إلى اتفاق سلام. وليس من المؤكد أن المستوطنات ستتمكن على المدى البعيد من تغيير طابع القدس الشرقية بشكل جوهري. ولكن مــن المؤكد أن ذلك هوالقصد والهدف اللذان لا يمكن إنكارهما. ففي (سلوان) نجح المستوطنون في وضع عصا أخرى في عجلة السلام. فهناك، في تلك المنطقة التي أطلقوا عليها

* الحقيقة أن حدود عام ١٩٤٨ لم ترسمها المستوطنات بل الجيش الاسرائيلي الذي تخَطّى حدود التقسيم.

اسم «مدينة داوود»، سيحصلون (عما قريب) على كتلة حاسمة من الأراضي والبيوت، كما أنهم خلقوا وضعاً سيعيق إلى حد كبير إعادة الأراضي إلى الفلسطينيين.

منــذ عقد من الزمن كان من المتعارف عليه القــول إن أكثر المستوطنين عناداً الذين يجب التغلب عليهم في القدس هم الموجودون في البلدة القديمة، ولكن الآن يجب إضافة إلى ذلك منطقة سلوان والمنطقة المحيطة بالبلدة القديمة ، التي تعرف باسم «الحوض المقدس».

مجـــال هـــذا البحـــث

يُركِّز هذا البحث على عمليات الشراء الإسرائيلية التي تتم في الأحياء العربية الآهلة بالسكان في القدس الشرقية، بما في ذلــك البلدة القديمة. ولكن شعرنا بأنه من الضروري أيضاً إيراد معلومات تتعلــق بعمليات الاستيطــان الحالية الواسعة في القدس الشرقية – تلك التي يُشار إليها في إسرائيل بـ «الأحياء المجــاورة»، مثل (جيلو)، و(راموت)، و(التلة الفرنسية) وغيرها، حتى وإن كان الكثير من المعلومات المتعلقة بها قــد سبق نشره. لقد أوردنا أيضاً معلومات عن مشاريع البناء الحكومية الخاصــة بزيــادة عدد الوحــدات السكنية فيها، وكذلك الأعــداد الحالية للســكان اليهود في هذه المستوطنات الكبيرة.

إننا نورد أيضا المكاتب والمؤسسات الحكومية، على الرغم من أنها ليست مستوطنات بالمعنى الرسمي للكلمة، أي أن هذه هي مقار مكاتب، وليست أماكن سكنى. ومع ذلك، فإن من المهم أخذها بالحسبان، لأن وضعهــا في موقــع ما بين المحكمة المركزية في شارع صلاح الديــن ومكاتب الحكومة في الشيخ جراح، ليس أمراً عفوياً. فهكذا بنية تحتية قد أقيمت في موقع استراتيجي لتعزيز السلطة الإسرائيلية في إطارها. ويؤكد إسرائيل كيمحــي (Israel Kimhi)، المختص في شؤون تتعلق بالقدس الشرقية، أن وضــع هذه المقار الحكومية في مكانها هو نتيجة مباشــرة لنية إسرائيل إحكام سيطرتها على الجزء الشرقــي من المدينة، وتوسيع تلــك السيطرة. ويؤكد أيضاً أن «بعض تلــك المؤسسات والأعمال قد أقيمت نتيجة لإقتناع الحكومة، وتمشياً مع رغبة الحكومة في تعزيز سيطرة الدولة الإسرائيلية على تلك المنطقــة.» ويضيف أيضاً مفسراً بأن «قرار الحكومة الإسرائيليــة الخاص ببناء مجمع دوائر رسمية في القدس الشرقية ...]هو[إجراء سياسي غيّر من البنية الوظيفية في المدينة.»

بالمقابلــة مع المؤسسات التي تحدثنا عنها فيما سبــق، فإننا ندرج هنا العناصر المؤسساتية التي تقدم خدمــات للفلسطينيين، ولكنها تخدم عملياً بالدرجة الأولى المصالح السياسية الإسرائيلية. الأمثلة على ذلــك هي وزارة الداخليــة في القدس الشرقيــة ومكتب الضمان الإجتماعــي. من الناحية الأخرى فــإن من الصعب القول بأن «كوبــات حوليم» (المركز الصحي) وعيــادة العناية بصحة الأطفال، اللذين يهدفان إلى خدمة المجتمع الفلسطيني، هما إجراءان سياسيان. ولكن من الواضح أن التأثــير السيكولوجي لهاتين المؤسستين اللتين تبدوان بأنهما «محايدتين»، ولكن مُعترف بأنهما إسرائيليتان، هو تأثير كبير وهام على طابع المدينة الذي طرأ عليه تغيير. إن الشعار الذي تستخدمه «كوبــات حوليم»، ومحطة «سونول» للبترول، ومكتب البريــد، وحتى شركات الهاتف الخلوي الإسرائيلية هي كلها جزء من نمط ونهج واحد، وهو أن تصبح عنصراً لا يتجزأ من حكاية السيطرة الإسرائيلية على شرقــي المدينة. ولا يمكن، في الواقع، لأي واحدة من هذه المؤسسات والشركات أن تكون بريئة من المدلول السياسي، وذلك لأن لكل شعار ورمز ومفهوم عبراني وظيفة يساهم مــن خلالها في «التهويد» الشامل للقدس. ونحن في حاجــة لأن نتعامل بالطريقة ذاتها مع سلسلة المتنزهات التي تقيمها البلدية وتحيط بها البلدة القديمة. إن هذه الحدائق تبدو للعيون التي لا يراودها الشك، مجــرد مساحات خضراء خالية من أي معنى سياسي. ولكــن هذه المتنزهات هي عنصر إضــافي جرى تخطيطه بهــدف تعزيزالسيطرة التامة على الأراضي. فحيــث تُعتبَر الأراضي ذات أهمية جغرافية (استراتيجية)، ويكون بناء مستوطنات عليها أمراً معقداً، تقوم الدولة بإعلان تلك الأراضي متنزهات وطنية. وأراضي هذه المتنزهات الوطنية لا تخدم فقط كاحتياطي لقيام إسرائيل بأعمــال بناء فيها، بل أيضــاً كوسيلة لتعزيز تحكم إسرائيل في الجــزء الشرقي من المدينة، وتخدم بالتالي وفي الوقت ذاته في منع العرب من البناء في هذه المواقع.

أُوليَ اهتمام خاص في هذا البحث إلى وجود شبكة كثيفة من كاميرات المراقبة المغلقة الدوائر. إنها تتغلغل في كل زاوية استراتيجية في القدس الشرقية، وبالأخص في المناطق التي تحيط بالمستوطنات. كتــب ميشيل فوكول (Michel Foucault) بإسهاب وعلى نطاق واسع حول تأثير كاميرات التلفزيــون ذات الدائــرة المغلقة في السيطرة على المساحات والفضــاء. فالكاميرات ترمي إلى بث الخــوف والرعب وإلى القمع بسهولــة وفعالية أية روح مقاومة بــين المواطنين المحليين. فوجود

الشرطة يجري استبداله بوجود رقابة تكنولوجية عن بعد، تعزز علاقات القوى القائمة. والتهديد المستمر بأن يكون المرء مراقباً بلا نهاية، وبالتالي يصبح «المجال» هو مجال قمعي.

إن البنيــة التحتية هي أيضاً أداة من أدوات جهاز الرقابة والسيطرة. وليس ثمة فارق إن كان السكان المحليــون سيستفيدون من تلــك البنية، أو إن لم يكن هناك في دوافع المخططــين أية نوايا سياسية. فالتأثــيرات الموضوعيــة والذاتية التي تخلقهــا في البلد هي تكثيف سيطــرة إسرائيل على القدس الشرقيــة. في الواقع، إنها جانب آخر من «رحم» السيطرة الذي أشرت إليه في هذا البحث. وتشكل «السكك الحديدية الخفيفة» التي هي في مرحلة متقدمة من البناء وتمر أيضاً عبر شمال شرقي القدس مثال عنصر جيد يجب أعتباره كوسيلة لتكثيف سيطرة إسرائيل على مجال القدس الشرقية، ليس فقط بسبــب وجود تلك السكك الحديدية الهائل في المنطقة، ولكــن أيضاً لأنها وسيلة لا يحتاجها ســكان الجزء الشرقي من المدينة. لن يستخدموها عندما يتم بناؤها، لأن استخدامها سيكون أغلى مــن استخدام وسائــل المواصلات العامة العربية التي تطورت في النصــف الشرقي من المدينة. إنها ستؤدي إلى احتقان شديد في المرور. لأنها تحتل الآن جزءاً أساسياً من الطريق الرئيسي من شعفاط إلى بيت حنينا، بالإضافة إلى أن خطها المركزي سيمر عبر أراض في الجزء الشرقي من المدينة.

والمثــال الآخر على البنية التحتية التي تهدف إلى تعميق نمــوذج السيطرة الكولونيالية هو «طريق الدائــرة الغربية». فقد جرى تخطيطه بالأساســ لتحويل وسائل النقل العربية عن المرور في الجزء الغربي، وذلك لمنع السائقين العرب من استخدام «الطرق اليهودية» في تنقلاتهم. وهذا عنصر آخر لمزيد مــن فصل الشعبين عن بعضهما البعض. وحتى لو أصبح مــن الممكن تسهيل انتقال وسفر الســكان العرب الذين يريدون قطع المنطقة الشرقية كلها دون أن يصادفوا سائقين يهوداً، فإن هذا المنع هو حيلة استخدمها على نطاق واسع المستعمرون الأوروبيون في آسيا وإفريقيا، وذلك استناداً إلى مبدأ فصل مجتمعين مختلفين – السكان المحليين والمستعمِرين.

إن مفهــوم «السيطرة علــى الأرض» يحدد ويُعرِّف ظاهرة هي أعمــق بكثير من مجرد الإستيلاء علــى الأرض. إنــه يتكون من نظام كامل مــن التعليمات والأنظمة والقوانــين والضغوط المادية

والإقتصاديــة والسيكولوجيــة التي تجري ممارستها على سكان القدســ الشرقية. إنها تلقي بظلها علــى مجمل المكان. وتُطبق هــذا الأسلوب آليات الدولة التي تخلق اعتمــاد المواطنين كلياً على وكالات الحكومة، ويُمكِّنُها هــذا الإعتماد من السيطرة على المواطنين وعلى المكان بأسره. وتسير السيطرة المادية على المكان يــداً بيد مع السيطرة السيكولوجية، وكل واحدة منهما تهيء الأرضية للأخرى.

ورغم المعنى الواسع لهذا المفهوم، فإن هذا البحث يُركِّز – كما أشرنا – على جانب واحد من تلك السيطــرة – استيلاء المستوطنين علــى المكان. وهو لا يتفحص الوجه الآخر لقطعة العملة، أي آلية القيود على استخدام الأراضي التــي تفرضها الحكومة على سكان القدس الشرقية. إنها آلية تقيِّد النشاط والعمل بوساطة «نظام التخطيط» – الذي يبدو مصطلحاً محايداً ومهنياً، ولكنه في سياقنا ووضعنا لا يخرج عن كونه اسماً رمزياً لآلية سيطرة ترمي إلى تكريس مصالح النخبة الإسرائيلية وسيطرتهــا. ومن ثم فــإن سيطرتها تعمل ككماشة — أحد أذرعهــا يسيطر على أراضي العرب، والــذراع الآخر يمنع العرب من استخــدام أراضيهم. ويعمل الذراعان معاً وفي وقت واحد، بينما تقوم «مدحلة» الضغط السيكولوجي بإكمال عملية السيطرة.

إن المعلومات الواردة هنا هي نتاج عملية جمع وتدعيم لأربعة مصادر بيانات، هي: أولاً، معلومات سبــق أن كشفت عنها وسائل الإعلام (عُــرِف الآن أن بعضها غير صحيح)؛ وثانياً، بيانات جرى جمعها من خلال القيام بالفعل بزيارة لكل المواقع الموثقة في هذه الورقة؛ وثالثاً، معلومات زودنا بها محمد مراغة (Muhammad Maraga)، الذي كان يتعاون في السابق مع المستوطنين في سلــوان والبلدة القديمة، ولم تعد له الآن صلة بالمستوطنين. وقد جرى نشر بعض المعلومات التي قدمها في تقرير لميرون رابابورت (Meron Rappaport) في صحيفة «هأرتس»، ولكن الكثير من تلــك المعلومات متوفر لدى المؤلف؛ ورابعاً، البحث والتحقــق من البيانات الخاصة بتحويل ملكيــة المنازل في دائرة ضريبة البلدية التابعة لبلدية القدســ، حيث يقوم المستوطنون عادة بتغيير الملكيــة وتسجيلها بأسمائهم. وفي رأينا أن هذه الدراسة هــي بالتالي أول مجموعة كاملة وموثقة لجوانب الموضوع العديدة.

تجـب ملاحظة أن هذا البحث لا يتعرض للأحياء المشتركة بين اليهود والعرب في القدس الشرقية. إنه يستهدف وجود يهود معينين، وهم المستوطنون، لأنهم يجلبون معهم «أجندة» سياسية، وأيضاً لموقفهم المعادي تجاه المـكان وسكانه الأصليين. يحق لليهود أن يعيشوا في القدس الشرقية بشرط أن يتعاملـوا مع المكان وسكانه باحـترام. إن الأماكن المختلطة هي في العادة أماكن إيجابية، ولكن ليس في هذه الحالة: فهنا، بدلاً من تقسيم المكان إلى فئتين مختلفتين، «هم ونحن»، قام المستوطنون بتقسيـم المكان إلى قسمين منفصلين هما: «هم ضدنا». وهكذا يصبح المكان بركاناً قابلاً لأن يثور في أية لحظة.

*تشـكل عمارة البريـد الضخمة في شارع صلاح الدين مثالاً على هذه الإشكالية؛ فهي تخدم الفلسطينيين في الغالب، ولكن في العام ١٩٩٢ كاد المستوطنون أن يحصلوا عليها من الحكومة لإستخدامهم.

شـــرعية الإســـتيطان

بقلم: أليجرا باشيكو (Allegra Pacheco)*

يَفهم المــرء من كلمة مستوطنات وجود مناطق من ضمن الأراضـــي الفلسطينية المحتلة يسكنها مدنيـــون من ذوي الجنسية الإسرائيلية. وتشمل تلك المناطق التي سمحت بها الحكومة الإسرائيلية (وهي الغالبية)، وتلك التي لم تسمح بها (وهي أقلية، صغيرة جداً).

لقد أعلنت الأمم المتحدة وكذلك الإتحاد الأوروبـــي بأن السياسة الإسرائيلية الخاصة بالمستوطنات تنتهـــك القانون الإنساني الدولي، وأعلنت الأمم المتحـــدة بالتحديد بأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضـــي الفلسطينية المحتلة تنتهك المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مؤتمـــر الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة (المنعقـــد في العام ٢٠٠١) بياناً قال فيه «إن الدول الموقعة المشاركة...تعيد تأكيد عدم شرعية المستوطنات في المناطق المذكورة وتوسيعها الآتي.»

تقـــول الفقرة السادسة من المادة ٤٩ مـــن اتفاقية جنيف الرابعة بأنه: «يتعين على دولة الإحتلال ألاَّ تقوم بترحيل أو نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها.»

ويعنـــي هذا النصـــ عدم وجود أية ظروف يمكن لهـــا أن تُبرر قيام دولة الإحتـــلال بنقل سكانها إلى الأراضـــي المحتلـــة. وينطبق هذا الإلتزام على دولة الإحتلال فقـــط، ولا يمنع الهجرة الطوعية لمواطني دولة الإحتلال إلى الأراضي المحتلة. إنه يمنع فقط مشاركة دولة الإحتلال في تلك العملية أو المساهمة فيها.

ويرمـــي هذا المنع لقيام مستوطنـــات، وفق الشروحات الرسمية لإتفاقيـــة جنيف الرابعة إلى: «... منـــع ممارسة جرى تبنيها خلال الحرب العالمية الثانية من قبل بعض الدول، التي قامت بنقل أجزاء

مــن سكانها إلى المناطــق المحتلة لأسباب سياسية وعرقية، أو من أجــل، (كما زعمت)، استعمار تلــك الأراضــي. إن عمليات نقل كهذه قد زادت من سوء الحالــة الإقتصادية للسكان الأصليين، وعرَّضت للخطر حياتهم الخاصة كعرق منفصل.»

إن قيــام دولة الإحتلال بنقل مواطنيهــا المدنيين إلى الأراضي المحتلة يشــكل (ليس فقط) انتهاكاً للقانــون الإنساني الدولي وفقــاً لاتفاقية جنيف الرابعة، بل هو أيضــاً خرق خطير للبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ لإتفاقية جنيف، وقد أدرج]هذا العمل[كجريمة حرب في المادة ٨ (٢) من قانون محكمة الجنايات الدولية.**

بالإضافــة إلى ذلك، يجب تفسير المادة ٤٩ في سياق الأحكام الأخرى التي تنطبق على الإحتلال. وتشــكل أحكام لاهاي لعام ١٩٠٧ مجموعــة أخرى من الأحكام التــي تفرض التزامات على دولةالإحتلال.

ورغــم أن أحكام لاهــاي لا تتعرض لنقل المدنيين بشكل خاص، إلاَّ أنهــا تتطلب المحافظة على «النظــام العام وسلامة الشعب المحتل» (المادة ٤٣ من أحكام لاهــاي). ويمكن أيضاً النظر إليها في سياق الحفاظ على الوضع الديموغرافي والإجتماعي الأساسي في الأراضي المحتلة.

وإذا أخذنــا في الحسبان اندفاع بلدية القدس في الخطــة الكبرى للقدس حتى عام ٢٠٢٠ لإيجاد تــوازن ديموغرافي بين السكان الإسرائيليين والعرب في المدينة، فإن القول «بضرورة المحافظة على الوضــع الديموغرافي والاجتماعي الأساســي في الأراضي المحتلة» يكتسب أهمية خاصة. إن بلدية القدس تتبع، في الواقع، سياسة تتعارض تعارضاً مباشراً مع المادة ٤٩ ومع أحكام لاهاي.

---

*أليجرا باشيكو هي محامية أمريكية وإسرائيلية يحق لها المرافعة أمام المحاكم في البلدين..حصلت على درجة الدكتوراة في القانون من جامعة كولومبيــا عام ١٩٩٠؛ وقد مثَّلــت الفلسطينيين في قضايا كثيرة تتعلق بالأرض وهدم المنازل والسجنــاء والتعذيب، ونشرت مقالات عديدة حول القانون الدولي والمناطق المحتلة.

** دولة إسرائيل ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.

قرارات الأمـم الـمـتحدة

تنتهك المستوطنات أربعة قرارات للأمم المتحدة، هي القرارات ٢٤٢، و٤٤٦، و٤٥٢،و٤٦٥.
عند بداية احتـلال إسرائيل للقدس الشرقية، أعلن مجلس الأمن الـدولي بأن إجراءات إسرائيل الراميـة إلى ضـم القدس الشرقية الفعلـي إلى إسرائيل هو عمل باطـل. وفي العام ١٩٧١ أعلن مجلس الأمن:

«...إن كل الأعـمال التشريعية والإدارية التي اتخذتهـا إسرائيل لتغيير وضع مدينة القـدس، بما في ذلـك مصادرة الأراضي والأملاك، ونقل السـكان وسـن التشريعات الهادفـة 'لضـم الجزء المحتل، هي أعـمال وإجراءات باطلة ولا يمكـن لها أن تغيِّر ذلك الوضع.» [قرار مجلس الأمن الدولي ٢٩٨ (١٩٧١)، بتاريخ ٢٥ أيلول (سـبتمبر) ١٩٧١)].

وعندمـا تبنت إسرائيل قانونهـا الأساسي الخاص بالقدس في ١٩٨٠، الهـادف إلى تثبيت ضمها الفعلـي للقدس بشكل قانوني، قام مجلس الأمن الدولي مجدداً بإصدار بيان واضح يعتبر عمل إسرائيل ذلك باطلاً بموجب القانون الدولي. قال فيه:

«جميـع الإجراءات والأعمال التشريعيـة والإدارية التي قامت بهـا إسرائيل، دولة الإحتـلال، التي غيَّرَت، أو تسـعى إلى تغيير طابع ومكانة المدينة المقدسـة، مدينة القدس،، وبالأخص القانون الأسـاسي حول القدس الذي تم سـنه مؤخراً هو قانون باطل ويجب إلغـاؤه فوراً.» [قرار مجلس الأمن الدولي ٤٧٨ (١٩٨٠) بتاريخ ٢٠آب (أغسطس) ١٩٨٠]

وأقــر مجلس الأمن أيضاً قرارات عديدة تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية خارجة علــى القانون. فعلى سبيل المثال ينصّ القــرار الذي اتخذه مجلس الأمن في آذار (مارس) ١٩٨٠ بــأن «جميع الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل من أجل تغيير الطابع المادي والتركيبة الديموغرافية والبنيــة المؤسساتية، أو مكانة المناطق الفلسطينية والعربية الأخرى، التي احتُلَّت منذ ١٩٦٧، بما في ذلــك القدس، أو أي جزء آخر من بعد، ليس لها أية صفة قانونية، وإن سياسة إسرائيل وممارساتها الخاصة بنقــل جزء من سكانها ومهاجرين جدد إلى هذه المناطق تُشــكِّل انتهاكاً صارخاً لإتفاقية جنيــف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحــرب، كما تُشكِّل أيضاً عقبة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل، عادل ودائم في الشرق الأوسط.»

ودعــا مجلــس الأمن الدولي في ذلك القرار جميع الدول إلى «عــدم تقديم أية مساعدة لإسرائيل يجــري استخدامهــا بالتحديد فيما يتعلــق بالمستوطنات في المناطق المحتلة». [قــرار مجلس الأمن الــدولي ٤٦٥ (١٩٨٠)، بتاريخ ١ آذار (مارســ) ١٩٨٠]. ودعا مجلس الأمن إسرائيل، باعتبارها دولة الإحتلال إلى «الإلتزام بدقة» باتفاقية جنيف الرابعة، بالأخص فيمل يتعلق بالمستوطنات. كما دعاهــا إلى «التراجع عن إجراءاتها السابقة وإلغائها، والإمتناع عــن القيام بأي عمل قد يُسفر عن تغيــير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية ويؤثــر مادياً على التركيبة الديموغرافية للمناطق العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وبالأخص عدم نقل قسم من سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة.» [قرار مجلس الأمن الدولي ٤٤٦ (١٩٧٩) بتاريخ ٢٢ آذار (مارس) ١٩٧٩].

وفي العــام ٢٠٠٦، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً أعادت فيه تأكيدها بأن جميع الأعمال التــي قامت بها إسرائيل لفرض قوانينهــا وتشريعاتها وإدارتها على المدينة المقدسة هي أعمال غير قانونيــة، وبالتالي فهي غير قائمــة وباطلة وليس لها أية قيمة على الإطــلاق. وقد فعلت الجمعية العامة ذلك بنتيجة تصويت قياسية، هي ١٥٧ صوت لصالح القرار، و٦ أصوات ضد (هي إسرائيل وجزر مارشال، وولايات مايكرونيزيا الفيدرالية، وناورو، وبالاو، والولايات المتحدة الأمريكية)، وامتنعــت عشر دول عن التصويت. [الجمعية العامة لــلأمم المتحدة وثيقة GA/١٠٥٤٣، الجلسة العامة رقم ٦١ للجمعية العامة].

وفي تموز (يوليو) ٢٠٠٤ أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً موجهاً إلى الجمعية العامة لـلأمم المتحدة بشأن بناء الجدار في الضفة الغربية والقدس الشرقية.، أعادت فيه التأكيد بأن القدس الشرقية ما زالت أراضي محتلة وبأن القانون الإنساني الدولي، وإتفاقيات حقوق الإنسان الدولية وقرارات مجلس الأمن العديدة تنطبق كلها على القدس الشرقية. وخلصت المحكمة إلى أن مسار الجـدار داخل الضفة الغربيـة والقدس الشرقية «يُعبر عن الإجراءات غـير القانونية التي اتخذتها إسرائيـل بالنسبة للقدس والمستوطنـات، والتي استنكرها مجلس الأمـن»، وبالتالي فهو ينتهك القانون الدولي. [الفقرة ١٤٩ من الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية].

ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى التوقف عن بناء الجدار وتفكيك الأجزاء التي تم بناؤها في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ودفع تعويضات للفلسطينيين الذين تضرروا من بنائه. وقد أعادت الجمعيـة العامة للأمم المتحدة التأكيـد على الرأي الإستشاري لمحكمة العـدل الدولية بتاريخ ٢ آب (أغسطس) ٢٠٠٤، وقد صوَّت الإتحاد الأوروبي ككتلة لصالح الرأي الإستشاري. وكررت محكمة العـدل الدولية التأكيد على مسؤولية إسرائيل القانونية الخاصة بتأمين حرية دخول الفلسطينيين إلى الأماكـن المقدسة في القدس التـي وقعت تحت سيطرتها عقب حرب ١٩٦٧. وفيما يأتي مقتطفات من بيانات اللجنة الرباعية والإتحاد الأوروبي التي صدرت في آذار (مارس) ٢٠١٠:

> «...مسـتذكرة بـأن المجتمع الدولي لم يعـترف بضم القدس الشرقيـة، تؤكد اللجنة الرباعيـة بأن وضع القدس هو قضية من قضايـا الوضع النهائي التي يجب أن تحل عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية؛ وتشجب [اللجنة الرباعية] قرار حكومة إسرائيـل الخـاص بالتقـدم في التخطيط لإقامة وحدة سـكنية جديـدة في القدس الشرقية. وتعيد اللجنة الرباعيـة التأكيد على نيتها مراقبة التطورات في القدس عن كثب، والاحتفاظ بالحق في إتخاذ خطوات إضافية قد تكون ضرورية لمعالجة الوضع عـلى الأرض. وتدرك اللجنـة الرباعية بأن القدس هي قضية مهمة للغاية بالنسـبة للإسرائيليين والفلسـطينيين، وبالنسـبة لليهود والمسـلمين والمسـيحيين، وتؤمن أن بإمكان الأطراف المعنية أن تتفق، من خلال التفاوض بنية حسنة للوصول إلى نتيجة تحقق آمال وطموحـات الطرفين الخاصة بالقدس، وتحافظ على مكانتها بالنسـبة للشعوب حول العالم...

«... وتعــود اللجنة الرباعية وتكرر دعوتها إلى إسرائيل والفلســطينيين بالعمل وفق القانــون الدولي واســتناداً إلى اتفاقياتهــم وإلتزاماتهم الســابقة – بالأخص خارطة الطريــق، بغــض النظر عن التبادليــة – والعمل على خلق بيئة تســاعد على نجاح المفاوضــات؛ وتؤكد مجدداً أيضاً بأن الأعمال الأحادية الجانب التي قد يتخذها أحد الطرفــين لا يمكن لها أن تقــرر نتائج المفاوضات، ولن يعترف بهــا المجتمع الدولي. وتحث اللجنة الرباعية إسرائيل على تجميد كل النشــاط الإســتيطاني، بما في ذلك ما يتعلــق 'بالنمو الطبيعي'، وعلى تفكيك البؤر الإســتيطانية التــي أقيمت منذ آذار (مــارس) ٢٠٠١، وكذلك الإمتنــاع عن عمليات الهدم والطرد مــن القدس الشرقية. وتدعو اللجنة الرباعية الطرفين أيضاً إلى الهدوء وضبط النفس والإمتناع عن الأعمال الإستفزازية والخطابة المثيرة، لا سيما في المجالات الثقافية والدينية الحساسة.»

[صــدر بيان اللجنة الرباعية عن الإجتماع الذي عقدتــه في موسكو في ١٩ آذار (مارس) ٢٠١٠، وحضــره السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، ووزيــرة الخارجيــة الأمريكية هيلري رودهام كلينتــون، ومبعوث الولايات المتحــدة الأمريكية الخاصــ بالسلام في الشرق الأوسط جورج ميتشــل، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي كاثرين أشتون. وانضم إليهم ممثل اللجنة الرباعية توني بلير.]

وأدلت وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي كاثرين أشتون بالبيان الآتي:

«إن الإتحــاد الأوروبي يعيــد تأكيده بأن الإســتيطان هو عمل غــير شرعي بموجب القانون الدولي. فهو يقوِّض الجهود الحالية من أجل إعادة انطلاق مفاوضات السلام، ويشكل عقبة أمام السلام، ويهدد بجعل حل الدولتين أمراً مستحيلاً.»

[أدلت أشتون بهذا البيان، بتاريخ ١٨ آذار (مارس) ٢٠١٠، نيابة عن الإتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بقرار الحكومة الإسرائيلية بناء وحدتين سكنيتين في القدس الشرقية.]

وأدلى روبـرت جيبس، السكرتير الصحفـي للبيت الأبيض بالبيان الآتي حـول القدس بتاريخ ١٧تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٩:

«لقـد أصبنا بخيبة أمل لقرار لجنة القدس للتخطيط الخاص بالمضي قُدماً في عملية الموافقة على توسيع «جيلو» في القدس. ففي الوقت الذي نعمل فيه لإعادة إنطلاق المفاوضـات، تجعل هذه الأعمال نجاح جهودنا أكثر صعوبة. يجب ألاَّ يقوم أي من الطرفين بأية أعمال أحادية الجانب قد تسـتبق ، أو تبدو أنها تسـتبق، المفاوضات. إن الولايـات المتحـدة الأمريكية تعارض أيضـاً أعمال إسرائيل الأخـرى في القدس المتعلقة بالسـكنى [في المدينة]، بما في ذلك الإستمرار في أسلوب الطرد وهدم منازل الفلسطينيين. إن موقفنا واضح: وضع القدس هو قضية تعود إلى قضايا الحل النهائي الذي يجب أن يتم التوصل إلى حل له عن طريق المفاوضات بين الطرفين.»

الإستيلاء على المكان

يتحدث «الإستيــلاء على المكان» عن مفهــوم أوسع بكثير من مجرد الإستحــواذ على أملاك ماديــة. فبنيــة استيطانية واحدة تقوم بغزو الفضاء المحيط كله، ويتــم الشعور بتأثيرها في أكثر من تلك البنايــة، التي هي المستوطنة، وذلك بسبب نظام الأمن المرتبط بتلــك البنية الإستيطانية الذي ينشــر الكآبــة بالنسبة للسكان الفلسطينيين. ويصبح منزل واحــد أو مجمع سكني موقعاً محصناً وفــق أرقى التقاليد الكولونياليــة في القرن التاسع عشر – يصبح مجموعــة من الناس محتجزة و«مسجونة» في القرن الحادي والعشرين.

إن كل موقع يهودي في القدس الشرقية يحتاج إلى سياج أمني ومراكز حراسة يتولاها رجال أمن مسلحون، وكشافات إضاءة، وفي غالب الأحيان كاميرات ذات دوائر مغلقة، وبالطبع يرافقها العلم الإسرائيلي المثير للإستفزاز. وتأتي في أعقاب ذلك قوات الشرطة التي تتجول في المنطقة وتخفرها، وتشكل عنصر إثارة وسخط دائم للسكان العرب. إن الإستيطان يغزو الأراضي الفلسطينية كلها، حيث تجري مراقبة كل شخص وكل حركة. فمجرد وجود مستوطنة يكفي لضمان السيطرة على المكان. وبالتالي تتغيَّر طبيعة المكان من مكان حياة مسالمة إلى منطقة نزاع.

لا تــؤدي المستوطنة إلى تفتيت الأرض فقــط، بخلقها بؤر معزولة ومنفصلة، فتسبب انفصاما في المحيط المادي؛ وتدمر أيضاً تناسق المجتمع وانسجامه، وتؤدي بالتالي إلى تعميق السيطرة اليهودية علــى الأرض؛ ومن ثم تُعَكِّــر المستوطنات المحيط وتقلقه. إنها تمــزق الشعور بالمكان، وتعيق أو بالأصح تعكس ما أسماه كيفن لينش «تعاقب وتواصل منظر الأرض، وتناسق الفضاء الفلسطيني وترابطه، وذلك لأنها تعمل على فرض سلطتها على ما يحيط بها» (كيفين لينش، ١٩٦٤). ويُدخل وجــود المستوطنين شعوراً بالقلق والضغوط في مجالات المدن ويُضر بالأمن النفسي للسكان. إنه

مُخــل بالتوازن ويصبح سببا من أسبــاب التشوش. وهذه المشاعر هي وصفة ممتازة لوقوع كارثة، قنبلة موقوتة، إن لم يجر إبطال مفعولها، لديها إمكانية هائلة لتسبب انفجاراً مريعاً.

إن المستوطنــة تثــير، بمجرد وجودهــا، العداء، وتلحق الضــرر بالمكان الذي تحتلــه، لأنها امتداد لـ«الدولــة»، بكل ما في ذلك من عواقب مرافقة بالنسبة للمواطنين العرب الذي يشعرون بالإذلال وبأنهــم تحــت الإحتلال. ويتفاقم هذا الشعور نتيجة كون هذا الوضــع هو وجود سائد وشامل. وتصبــح المستوطنات ما أطلق عليه ميشيل فوكول «مفتــاح غير إيجابي» في السيطرة على المجال ونظــام للتأديب، وهو صيغة محلية لـ«عين السلطــة» التي تراقب وتفرض التهديدات على المجال كله. إنها تعيد للذاكرة «المدن السجون» التي عرَّفَها الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بينثام (Jeremy Bentham) في أواخــر القرن الثامن عشر. وإذا كان هذا هــو الشعور العام تجاه كل مستوطنة في أي مكان، فإنه شعور حتى أقوى عندما تقام المستوطنة على حطام عائلات كانت تعيش حتى الأمســ في المنازل نفسها، وتم طردها بالقوة، ليجري بعد ذلك إسكان مستوطنين في تلك المنازل، كمــا هو الحال في حي الشيخ جراح. (ليس ثمة فــرق إن كان الطرد قد تم بمساندة قانونية، فهو في كل الأحوال طرد بالقوة).

إن المجال أمر في غاية الأهمية بالنسبة لممارسة السلطة، ولكن السلطة تخلق أيضاً نوعاً خاصاً من المجال (كوسكيلا – ٢٠٠٣ –Koskela). فالمستوطنة تخلق «خرائطية إقصاء»، وتنظم المجال وفق بُنى السلطة والسيطرة، وتُحوله من 'مجال' إلى منطقة نزاع... إن المستوطنات تُقسِّم المجال إلى: مجموعات أولئك الذين يمارسون السلطة، وأولئك الذين يخضعون لها.

حالة مؤقتة دائمية

تكتسب الأرض تحت الإحتلال وضعاً خاصاً مختلفا عن المجالات المعهودة غير المحتلة. يعود ذلك أولاً إلى الفرضية السائدة بأن الاحتلال هو، من حيث تعريفه، وضع مؤقت، من المحتمل أن ينتهي عند مرحلة معينة من مراحل النزاع، وبالتالي فإن الأرض تكتسب وضع أشياء مؤقتة. يجري تجميد كل شيء، توقعاً لمرحلة التحرير عندما تعود الأمور إلى طبيعتها. ويتعامل المحتل مع المنطقة كنوع من «الوديعة» التي سترُد إلى مالكيها الشرعيين عندما يسود السلام. وكذلك يَعتبر الناس الواقعون تحت الإحتلال الظروف في المناطق بأنها وضع شاذ، يتعين عليهم في ظله أن ينظموا أنفسهم ليضمنوا معيشتهم وبقاءهم، بدلاً من اعتبارها حياة كاملة. حقاً إن السلطات الإسرائيلية تعلن على الدوام بأن ضم المناطق [لإسرائيل] هو أمر «أبدي»، ولكن جميع الممارسات والإجراءات المطبقة تدل على أن وضع الأرض هو وضع مؤقت، نوع من الجملة المعترضة في مسيرة الحياة. فالأرض لا تعود إلى الإحتلال ولا للمُحتَل*؛ إذ بعد ٤٢ سنة من الإحتلال تَشَكَل وضع شاذ، وضع متناقض في المجال. يمكن تشخيصه بالوصف الذي يُطلقه أورن يفتاشيل (Oren Yiftachel)، وهو «حالة مؤقتة دائمية»، الأرض في تلك الحالة غيرمستوعبة وغير مضمومة وغير مُلغاة. وفي هذه الحالة قامت الدولة بتطوير أساليب متعددة لإدارة ما هو غير مرغوب، والذي لا تمكن إزاحته. والبرهان على ذلك واضح في كل حارة من حواري القدس الشرقية وأزقتها – الإهمال والعوز في كافة المجالات.

قال ياكير زيجيف(Yakir segev) المسؤول عن ملف القدس الشرقية في بلدية القدس، في حديث صحفي:«إن القدس الشرقية تعاني حتى اليوم من عدم وضوح مستقبلها السياسي. عندما تقابل المسؤولين في وزارة المالية يقولون «لماذا إستثمار الأموال فيها إن لم تصبح لنا خلال سنتين أو ثلاث سنوات؟» وفي البلدية يقولون الشيء نفسه يقوله بعضهم بصراحة أقل، بينما يقولهُ آخرون بصراحة أكثر. ولكنّه شعور يسيطر على عقول الناس المعنيين (Moshe Steinmatz, NRG. Ma'arive, 19 January, 2010)

إذا كان وضع الأراضي التي جرى غزوها هو وضع شاذ، فإن الأمر ينطبق بشكل أكبر على وضع الأراضي التي تُستعمَر – حيث يحاول المستوطنون تولي السيطرة من خلال عملية إعادة تشكيل الأراضي وإعادة تعريفها، ويحاولون تغيير هويتها الديموغرافية والجغرافية.

نموذج العلاقة الكولونيالية مع «السكان المحليين»

إن العلاقة بين المستوطنين والعرب ليست علاقة جوار، بل هي قائمة على علاقات عدائية تفرض ذلك الجو، وذلك الخطاب، كما تفرض أيضا سمات كل شخص يقيم في ذلك المكان. إنهم يحيلون المكان الفسيح المفتوح إلى مكان معزول عنصرياً، ومُستقطَب، والتعامل معه أكثر صعوبة، والبقاء فيه ساكناً بلا حراك بدوره أصعب، وذلك لأنهم يشجعون الصدام والنزاع. وهذا لا يعني بأن السكان العرب لا يستطيعون الإستفادة من إقامة مستوطنات في مناطقهم. ففي بعض الحالات المختارة تؤدي إقامة المستوطنات إلى تحسين مستويات معيشة السكان المحليين. هكذا كان الأمر في منطقة رأس العمود حيث قامت البلدية بعد بناء مستوطنة معاليه هازيتيم (Ma'aleh Hazayit) بتحسين الطرق والإضاءة في الشوارع ونظامي تزويد المياه وجمع القمامة*. والأمر الأهم بالنسبة للمواطنين العرب الأصليين أن البلدية زادت نسبة البناء، مما سمح للمواطنين العرب بإضافة طوابق إلى منازلهم، مثل جيرانهم من المستوطنين. والظواهر التي من هذا النوع هي ظواهر مألوفة للغاية في أي نظام كولونيالي، حيث – ترادفاً مع الإضطهاد الشامل – يحدث تحسين في مستوى بعض قطاعات الخدمات. ولكن هذه التحسينات لا تُغيِّر مجمل الصورة، ومن غير المتوقع أن تجعل وجود المستوطنين مرغوبٌ فيه. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تزيد من التأكيد على التمييز الملازم للعملية، بما أن مصدر الفوائد واضح.

ولكن من المفارقات أن تأثير الطابع الغريب للمستوطنات في القدس الشرقية يعزز الهوية الفلسطينية ويقويِّها. وعند هذه النقطة يقوم الإختلاف بالتأكيد على الطابع الفريد. وخلافاً للمستوطنين تتقوى البيئة الفلسطينية وتتعزز. وهكذا يلعب المستوطنون دوراً مهماً في تأكيد الوعي السياسي الفلسطيني وزيادته. فهم، أي الفلسطينيون، يجدون أنفسهم في موقع يشعرون فيه بالحاجة إلى

الــرد على عــداوة المستوطنين. وهكذا، يصبح المستوطنون عامل حفــز للوعي الفلسطيني. إنهم ينتجون رد فعل يعزز تماسك المجتمع [الفلسطيني] ويقويه في الأماكن المهددة.

يتّســم موقف المستوطنين من جيرانهم العرب بالتحدي والعنجهية، كما جرى الكشف عنه على موقــع «عطرات كوهانيم» على الإنترنيت، حيث يصفــون ماذا كان سيحدث في القدس الشرقية لو لم يستعد اليهود الأرض. يقولون: «...إن وجود عشرات العائلات اليهودية الشجاعة والمتفانية وطلاب المدارس الدينية حال دون نمو أعشاش إرهابيين** وتجار مخدرات، كما هو الحال في غزة، ونابلس، ورام الله.»

إن وجــود مستوطنات في النصف الشرقي من المدينــة يشكل مصيدة لكلا الطرفين، ويخلق حالة «خسارة – خسارة» منذ البداية. فالسكان العرب الذين يعيشون بالقرب [من المستوطنات] يجدون أنفسهم في مصيــدة، في الظل القاتل الذي تلقيه المستوطنات على ما يحيط بها. ولكن المستوطنين يجدون أنفسهم، إلى الحد ذاته، ورغم كونهم مسلحين، واقعين في المصيدة، محصورين في داخل المستوطنات. والمستوطن، مثله مثل أية ظاهرة كولونيالية في التاريخ الحديث، هو عنصر غريب في مشهد القدس الشرقية، ويــدرك أن آلاف النظرات العدائية تلاحقه عندما يغادر المنطقة ويدخلها. وهــذه النظرات هي نظرات مقلقة للغاية إلى حد أن ليس ثمــة نظام أمن يستطيع أن يخلِّصها من الحقد الملازم لها؛ وحتى الإيمان الديني الذي يدفع المستوطنين لا يمكن له أن يتغلب على الشعور بالإغــتراب الذي يعكســه ويبديه الناس المحيطــين بهم، الذين يرفضــون المستوطنين باشمئزاز؛ وهكذا فإن المستوطن يظل عنصراً خارجياً حتى وإن أقام هناك.

* لا يشعر سكان حي رأس العمود بهذه الخدمات، أو انها مقتصرة على المستوطنين فقط، ويقال الشيء نفسه عن المساكن
** المقصود رجال المقاومة

تغيير المكان

جرى استخدام إعـادة تشكيل المشهـد وإضفاء طابـع إسرائيلي عليه وسيلة لمصـادرة الأرض و«تأميمها» – كوسيلة لـ «أسرلة» القدس، أي جعلها إسرائيلية، ولحرمان الناس الآخرين من الملكية الرمزية لتراث مجتمعهم. (ألونا نيتزان شيفتان – ٢٠٠٦ – Alona Nitzan Shiftan .)

إننا ، في هذا البحث، نفهم معنى مفهوم «المجال» بأوسع معانيه، بما في ذلك مجمل النسيج الإنساني والمـادي للمجال. فمنظر المدينة يشمل مجموعة من المواضيـع والمجالات التي تخلق كلها هوية خاصة ومعقـدة، تضم مجالات وأنسجة وأشياءً هندسية معماريـة، وألواناً، ومجموعة إشارات، وتسويـة أراض، وتكنولوجية بناء، وتصميماً بيئياً، وأبنية أصلية، وإرتباطاً بأبنية من عهود أخرى، أو ذات أصالة مختلفة، وحكايات البنى وعلاقتها بالمناطق المجاورة التي يجري تطويرها وبناؤها. (كرويانكر – ١٩٩٢ – Kroyanker).

إن عمليـة تغيير معـالم القدس الشرقية ترتكز على مبـدأ التأثير التراكمي الـذي تقوم العناصر التي تبـدو محايدة وليست مهمة لو أخذت بشكل منفصل، بخلق بُعد مختلف إذا أُخذت ككل. فـكل «عنصر محايـد» يُساهم في التصميم البديل لـ'المجال'. وهي تخلـق وجوداً إسرائيلياً دون وجـود فعلي للمؤسسات الإسرائيلية. «إن خلق 'مكان' هو عملية نوعية ورمزية وعاطفية» (رام كارمـي – ١٩٧٧ – Ram Karmi). فالمكان الذي يمكن تعريفه بأنه إسرائيلي يساعد مساعدة كبيرة في خلق الأساس لملكية الأرض. والأمثلة على ذلك هي مستويات الإضاءة، وتصميم تعبيد الشـوارع، وحتى حاويـات القمامة التي تشبه تلـك المستخدمة في القدسـ الغربية، والتي تحمل

شعــار بلدية القدس. وتكمــن قوة هذه العناصر في أنها خفية عن العــين السياسية، كما أنها بريئة مــن المنظــور السياسي، وبالتالي لا تثير معارضــة. ولكون النظرة إليها بأنهــا عناصر «طبيعية» أو «محايــدة» فإن تأثيرها على المجال المادي لهُ تأثير أكبر. ولكن إذا تم النظر إليها ككل، من الجوانب الماديــة والديموغرافية، فإنها تسهم في وجــود «الرحم» سياسة واعية ومثابرة وخبيثة لإلغاء عروبة المكان. إن مفهوم «العناصر الخفية» مفهوم موثق في القسم الخاص بأرض داوود – Ir David– (سلوان)، حيث هذه العناصروتأثيرها التراكمي واضحة للغاية.

سياسات الفصل العنصري

لم ينتعش الفصل العنصري في المكان من فراغ، بل هو تعبير آخر عن سياسة التمييز التي تُطبق في كل مجال. فقبل التمييز في المدن، قام التمييز الإجتماعي والإقتصادي والثقافي بإعداد التربة لذلك النوع من التمييز في المدن. فالإستيلاء على الأرض سبق الإستيلاء على الكرامة الإنسانية للمواطنين. وكانت جهود المستوطنين ستصبح مستحيلة بدون السياسة العرقية السابقة، سياسة احتقار العرب، التي مكَّنت القيام بمحاولات أكثر عنفاً. وقد أشار أزولاي (Azoulai) وعوفير(Ophir) إلى أنه «قبل فترة طويلة من بدء المشروع، جرت إعادة رسم المجال وإعادة توزيعه، مع إعداد قيود جديدة على الحركة.» (Azoulay and Ophir، ٢٠٠٩)

إن التعبير الأكثر وضوحاً وملموسية لذلك التمييز هو الوضع المدني والقانوني للفلسطينيين في القدس الشرقية، الذي هو أدنى مكانة من وضع اليهود الذين يعيشون في المدينة نفسها — فالفلسطينيون هم مجرد مقيمين، بينما اليهود هم مواطنون. من الواضح أنهم، أي الفلسطينيين، أدنى مكانة، وبالتالي فإن المناطق التي يعيشون فيها تعتبر مناطق من الدرجة الثانية. وبما أنهم مواطنون أدنى مكانة يعيشون في منطقة ذات مكانة أدنى، فإنهم يستحقون خدمات بلدية أدنى. وبالتالي، فإن الجزء المخصص للقدس الشرقية في ميزانية البلدية هو تقريباً ١٢ في المائة من ميزانية المدينة، بينما يُشكل الفلسطينيون ٣٥ في المائة من جميع سكان المدينة. (مارجليت، ٢٠٠٦).
لا نتحدث بالتفصيل في هذا البحث عن سياسة التمييز المطبقة في القدس الشرقية، ولكن من المهم أن يلاحظ المرء حقيقة التمييز الواسع، وأن يعرض جهود المستوطنين في النصف الشرقي من المدينة في سياق أوسع. إننا نقدم الأمثلة كذلك على أنها جزء من سياسة عامة مثابرة ومقصودة ومُملاة من أعلى.

خلفية تاريخية

الإستيطان اليهودي الحالي في البلدة القديمة من القدس ليس حالة غير اعتيادية في تاريخ إسرائيل، بـل هو إحياء لظاهرة قديمة جداً. فمنذ أيامه الأولى سعـى المشروع الصهيوني إلى إعادة استيطان الأراضـي التي تُعتبر «أراضي وطنية» كانت مسقط رأس الشعب اليهودي. كانت الصهيونية فرعاً مـن فروع القومية التي ولِـدت وتشكَّلَت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بين العديد من الأقليـات القوميـة في أوروبا. وقد استمدت من عناصر التقاليـد الكولونيالية التي سادت في كل منطقة من آسيا وإفريقيا، حيث تولت السيطرة القوى الكولونيالية الأوروبية.

كانت الفرضيـة الكامنة للرواد الأوائل هي أن الأرض ملك للشعـب اليهودي، وأن عودته إليها هو عمل تاريخي عادل تجاه ذلك الشعب الذي كان قبل ألفي سنة قد طُرِد من بلده على يد دول أجنبيـة. كان الرواد الأوائل يعتبرون أن «البلد بلا شعب، لشعب بلا بلد.» أما بالنسبة للناس الذين كانـوا يلمـون بالوضع ويعرفون أن البلد لم يكن، في الواقع، بـلا سكان، لم يؤثر وجود العرب على مشاريعهم. وجـرى النظر إلى وجودهم، أي وجود العرب، على أنه «خطأ تاريخي» يجب تصحيحـه. ولم يؤد ذلك إلى أي تأنيب ضمـير. بالإضافة إلى ذلك، جرت غالبية صفقات شراء الأراضـي حينها بشكل قانـوني، وتم دفع ثمنها بالكامل. ومع مرور الزمن، نشأ مفهوم لدى قادة إسرائيل قبل قيام دولة إسرائيل، سمح بالإستيلاء على الأراضي بأساليب أقل قبولاً، وذلك وفقا لفرضيـة أن الغاية تبرر الوسيلـة. وتشكلت نظرة عالمية خلال النضال مـن أجل التحرر الوطني ضـد الإنتداب البريطاني، رأت في المستوطنات جانباً محورياً من جوانب التحرر الوطني. وكلما ازداد تقييد البريطانيين للإستيطان اليهودي من خلال الكتاب الأبيض الذي أصدروه، كلما قوي

الإدراك والوعـي بأنه من المسموح – لا بل هو أمر محوري – إقامة مستوطنات في انتهاك لقانون الإنتداب، وبالتالي خلق حقائق ملموسة تُسَرِّع في استقلال اليهود في الأرض التاريخية.

إن الإذن الأيديولوجـي الذي افترض قـادة اليشوف (المستوطنون الأوائل) توفره قبل قيام الدولة خلال وجود الإنتداب البريطاني رَشَح إلى الدولة الوليدة – ولكن هذه المرة كان يتعلق بالأراضي التي تملكها الأقلية العربية في إسرائيل. طُبِّق في البداية على أراضي القرى التي طرد سكانها، وأيضا علـى القـرى التي دمِّرت بعد حرب الإستقلال في ١٩٤٨. وجرى فيمـا بعد تطبيق القانون على الأراضي التي جـرت مصادرتها من التجمعات السكانية العربية من أجل بناء مجتمعات يهودية. كانـت المبررات هي نفس تلـك المبررات التي استخدمت قبل إقامـة الدولة – كانت الأرض، في الواقـع، ملكاً لليهود، وكان العرب مجرد مستأجرين من الباطن، ويحق للدولة أن تستولي عليها لمنفعـة الشعـب اليهودي. بالإضافة إلى ذلـك، أصبحت إسرائيل تملك الحـق لعمل ذلك بعد أن أصبحت أمة ذات سيادة.

وتم اللجوء إلى ذلك الأسلوب بعد حرب ١٩٦٧، وجرى تطبيقه بحافز أقوى على أراضي يهودا والسامرة [الضفة الغربية] – التي تعتبر مسقط رأس الشعب اليهودي تاريخياً. لقد أثار غزو الضفة الغربيـة مشاعر قوية بين صفوف العديد من الإسرائيليين، وعاد بهم إلى أرضهم الأصلية؛ فاعتبر بعضهم أن العودة إلى مسقط رأسه التاريخي هو حدث كوني أوسع، هدفه هو الإسراع في ظهور المسيـح – البرهان على وجود عدالة تاريخية في العالم، وبـأن التنبؤات التوراتية يجري تحقيقها. وكانـوا يعتقدون بأن وجـود الفلسطينيين ليس سبباً كافياً كي يتنازلوا عـن تحقيق مشروعهم العظيـم الخاص بإعادة تهويد البلـد. وتشكلت لأول مرة في ١٩٧٤ حركة استيطان دينية– غوش إيمونيم، جمعت بين الخطاب الديني والقومي؛ بينما اعتبر أعضاؤها أنفسهم ورثة الرواد الصهاينة العلمانيـين الأوائل. وتمتعت الحركة بتأييد حكومة مُشَكَّلَة من أعضاء الحركة العمالية الذين كانوا قـد أنشـأوا الأمة، ورأوا في المستوطنين المتدينين تجسيداً حديثاً للـرواد في فترة ما قبل قيام الدولة. ولكن مشروع الإستيطان الذي انتعش بعد ١٩٦٧ كان أعنف بكثير من المشاريع التي سبقته، كما أن الغطـاء القانوني والتسامح لهذه الأعمال كانا دائميّ الإنتفاء. وقد أباح ذلك الجيش الإسرائيلي والنظـام القانوني الذي أَعَـدَّ صيغاً ومعادلات تشريعية للإستيلاء علـى الأراضي الخاصة بشكل

«قانـوني»، إلى أن وصل الحـال إلى القيام بمصادرة أراض خاصة بشـكل وقح وغير قانوني. لم يشعر المستوطنون بالطبع بأي خجل، وكذلك الدولة والمؤسسات القانونية.

إن الإستيطان اليهودي في القدس الشرقية هو جزء من ذلك المسار الذي تم اختياره، ولكنه أكثر قوة بسبب الأهمية التي توليها تلك الدوائر للمدينة، وأيضاً لإدراكها بأن القدس هي مفتاح السلام في منطقتنا. انطلقت جهود المستوطنين في ١٩٧٨ عندما دخلت جمعية «عطرات لايوشناه» (Atara LaYoshna) (التـي خرجت من تحـت عباءتها لاحقاً جمعية عطـرات كوهانيم – Ateret Cohanim Association) إلى بناية لتورات حاييم يشيفا (Torat Haim Yeshiva) في شـارع باب الواد. قامت على الفور بعد ذلك دائرة الأراضي في إسرائيل والحارس على أملاك الغائبـين، بتسليم وتحويل هـذه البناية وغيرها من البنايات الأخـرى إلى عطرات كوهانيم. وقد كتـب نداف شرجاي (Nadav Shragai) يقـول «إن المؤسسة الإسرائيلية كلها تقريباً كان لها صلـة مع أنشطة الجمعيتين في الحي الإسلامي. أصبحت وزارة الداخلية ووزارة الأديان – ويتولى كلتاهمـا وزيرين من حزب المفـدال (الحزب الديني الوطني) ألقناتـين اللتين تتدفق الأموال عن طريقهمـا. وبدأت أنشطـة المستوطنين في سلوان في ١٩٩١، عندما دخلـت جمعية العاد (Elad Association) التـي تأسست في ١٩٨٦، أول الأبنية في سلـوان التي منحها لها الحارس على أمـلاك الغائبين. وكما سنبين لاحقـاً، كان للدوافع المسيحيانية والقومية وكذلـك السياسية صلة بالأمـر هنـا، وذات نية واضحة في تخريب أية خطـة سلام في المستقبل. ففـي الوقت الذي تبنى فيـه المستوطنون في هذه الأيام أساليـب رواد الحركة الصهيونية وتوجههـم وأفكارهم، إلاّ أنهم شحذوها وأوصلوها إلى مستويات جديدة خطيرة.

العنصر الديموغرافي

عقب حرب الأيام الستة مباشرة، تَشَكَّل مفهوم وطني ينادي – من أجل ضمان سيطرة إسرائيل علـى القدس الشرقية – بضرورة السماح بتدفق هائل للمواطنين اليهود على المنطقة الجديدة التي تم ضمُّها إلى إسرائيل. وكان دافيد بن غوريون واحداً من عديد من الناس، الذي قال بعد الحرب «يجب علينا أن نجلب إلى القدس الشرقية يهوداً بأي ثمن. يجب أن نوطن العديد من اليهود هناك خلال فترة قصيرة. سيوافق اليهود على الإستيطان في القدس حتى في أكواخ. يجب ألاَّ ننتظر حتى بنـاء أحياء جيـدة. الشيء الأساسي هو أن يكون هناك وجود يهـودي.»* ونتيجة لذلك صادرت الدولـة ٢٦ ألف دونم من الأراضـي، ويُشَكِّل ذلك ثُلث مجموع الأراضـي في القدس الشرقية، وأطلقـت عملية بنـاء ١١ حياً يهودياً. وقد جذبت هذه الأحياء بسرعـة العديد من الإسرائيليين، وذلك لأسعار المنازل المُغرية، وأيضاً لقلة أراضي البناء في القدس الغربية. ومنذ ذلك الوقت وحتى اليـوم تم بناء ٤٠ ألف وحدة سكنية في هذه الأحيـاء، وسيقوم في العام ٢٠١٠، مائتا ألف مواطن بالعيش هناك. إن العودة إلى النصف الشرقي من المدينة بالنسبة لغالبية الإسرائيليين هو بمثابة تحقيق حلم راود أجيال، بالإضافة إلى الموقف من القيمة التاريخية والروحية، وحتى قدسية المدينة. هذا، علـى الرغم من أن غالبيـة الأراضي التي جرى ضمها إلى حدود بلديـة المدينة، لم تكن في يوم من الأيـام جزءاً من القدس، بل تتكون من قرى تقع بجوارها. أضافتها الحكومة بشكل مصطنع وإداري لتحصل على أراض ملائمة لإقامة أبنية يهودية.

أصبـح العنصرالديموغرافي منذ بداية الإحتلال في ١٩٦٧ عنصـراً مركزياً في السياسة الإسرائيلية. وكانت الفرضية السائدة في أوساط الحكومة هي أنه كلما زاد عدد اليهود في القدس الشرقية، كلما ازدادت سرعة قبول العالم للسيطرة الإسرائيلية على الأراضي. وكان الوجه الآخر للعِملَة بالطبع

هو الحد من أو تخفيض قدر الإمكان الزيادة الديموغرافية للعرب وتوسعهم في القدس الشرقية، وذلـك لنفي إمكانية أن يصبحوا أكثر من ٣٠ في المائة مـن إجمالي سكان المدينة. وأصبحت هذه السياسـة المزدوجة هي المبدأ الذي تهتدي به سياسة القدس، وما زالت كذلك حتى اليوم – زيادة الوجود اليهودي على الأرض، وتخفيض الوجود العربي في ذلك المكان.

إن المبـدأ ذاتـه هو الـذي تهتدي به منظمـات المستوطنين. ولكـن خلافاً لمبـادرات الدولة يقوم المستوطنون بتطبيق هذا المبدأ على الأراضي الخاصة المملوكة للعرب في قلب الأحياء العربية. لذا، فإن الدولة الإسرائيلية والجمهور ينظرون إلى جهود المستوطنين بعين العطف. فالمستوطنون يُنظر إليهـم على أنهم يواصلـون جهود اجيال من الرواد في إسرائيل، يعملـون لتحقيق الهدف الذي كانت تنوي تحقيقه الحكومات الإسرائيلية في القسم الشرقي من المدينة، أي تعزيز وتقوية الوجود اليهـودي في القدس الشرقيـة، وخلق حقائق على الأرض ستمنع إعـادة تقسيم المدينة، وتضمن وجود أغلبية يهودية في المنطقة.

---

* راجـع: Shragai Nadav، The Mount of Contention، the Struggle for the Temple Mount، Jews and Moslems، Religion and Politics،Keter، 1995، page 199

مناطق استولت عليها الحكومة في القدس الشرقية

يحتــوي هذا القســم على معلومات عن الأحيــاء الكبرى / المستوطنــات في القدس الشرقية، التــي أصبحت في الواقع مراكز رئيسية للإسكان. فعلى الرغم مــن أنها تُعدّ مستوطنات بموجب القانون الدولي، فإن الحكومة الإسرائيلية والرأي العام الدولي، وكذلك بعض الأصوات في داخل السلطة الفلسطينية، يعدّونها جزءاً لا يتجزأ من القدس. وعلى الرغم من كون هذا البحث يتعامل بالدرجــة الأولى مــع المستوطنات الإسرائيليــة في قلب الأحياء الفلسطينيــة في الجزء الشرقي من المدينــة، تلك المستوطنات التي أقامت غالبيتها منظمات المستوطنين الخاصة، إلاَّ أنه من غير الممكن البدء في مناقشة هذا الموضوع دون وصف، حتى ولو بإيجاز، لتجمعات السكان اليهود الكبرى في الجزء الشرقي من المدينة.

اسم المستوطنة	سنة بنائها	مساحتها بالدونمات	عدد سكانها
رامات إشكول	1968	1365	11172
معالوت دفنا (الشرقية)	1968	380	3712
راموت شلومو	1994	1126	13979
البلدة القديمة	1967	122	2428
راموت ألون	1970	2066	39771
نيڤي يعقوب	1972	1759	20374
بيسغات زئيف	1980	5468	40911
التلة الفرنسية	1968	970	6625
جبل المشارف (Mount Scopus)	1968	1048	1256
شرق تل بيوت (Harmon Natsif)	1973	1196	12291

جيلو	1971	2859	27086
جبل ابو غنيم (هار حوما)	1997	2523	4308
منطقة عطاروت الصناعية (بما في ذلك المطار)	1970	3327	
جفعات هماتوس	1991	310	250
المجموع		**24551**	**184163**

تقوم دولــة إسرائيل خطوة بخطوة في عملية تدريجية ومثابرة منــذ العام ١٩٦٧ بتقليص المجال الحضــري المتوفر في القدس الشرقية. ويُقَدَّر أن ٢٤ ألــف إلى ٢٦ ألف دونم من الطرقات والبنية التحتية في القدس الشرقية قد جرت مصادرتها لإتاحة المجال لبناء مستوطنات، بما في ذلك مناطق سكنيــة ومنطقة صناعية، ومطار وجامعة. وهــذه لا تشمل البنايات العامة الضخمة التي صادرتها دولة إسرائيل – مثل مقر قيادة الشرطة الوطنية، ووزارة العدل، والمحكمة المركزية في القدس.
وبالإضافــة إلى المنازل الواردة في الجدول التالي، تجري ابتداءً مــن نيسان (إبريل) ٢٠١٠ عملية تخطيط لبناء ١١ ألف منزل، موزعة على النحو الآتي:

جيڤعات هماتوس	**4799**
رامات شلومو	**2250**
راموت	**1103**
جبل ابو غنيم	**1033**
جيلو	**1221**
بيسغات زئيف	**600**
نيڤي يعقوب	**393**
شرق تلبيوت	**180**

وجديـر بالملاحظة هنا أن هناك موقعين في قائمة الأحياء اليهوديـة في القدس الشرقية لم تتم بعد السكنى فيهمـا. الأول هو جيفعات هماتوس، حيث توجد الآن عشرات البيوت المتنقلة التي من المتوقـع أن يتم إجلاؤها خلال فترة قصيرة. والثاني هو منطقة مطار عطروت التي تم هجرها منذ عقـد ماض من الزمن،، ويوجد فيها الآن نشاط قليل. إن هاتين المنطقتين كلتيهما تشبهان الأحياء التـي جرى فيها خلق حقائـق على الأرض ومن الصعـب جداً تغييرها. مـا زال بالإمكان منع تحويلهما كلتاهما إلى أحياء يهودية.

أملاك تحت السيطرة الإسرائيلية في القدس الشرقية

بالإضافة إلى الأراضي التي صُودِرَت من أجل بناء «أحياء يهودية» في النصف الشرقي من المدينة، هنالك أيضاً مجالان آخران من مجالات الأرض تدَّعي الدولة ملكيتها. المجال الأول هو الأراضي التي تعود إلى التاج الأردني التي كان اليهود قد حصلوا عليها في الماضي، والثاني هو أراضي «المالكين الغائبين».

إن من الصعب تحديد عدد وحجم الأملاك الإسرائيلية في القدس الشرقية. وتنبع صعوبة معرفة حجم الأراضي التي تملكها الدولة وأين تقع بالأساس من الإفتقار إلى سجل للأراضي في القدس الشرقية. وكان أول قرار اتخذته الدولة بعد احتلال المدينة في ١٩٦٧ هو تجميد تسجيل الأراضي، وما زال الوضع على حاله. وكانت الأسباب التي دعت إلى اتخاذ هذا القرار هو الخوف من فتح «صندوق بانادورا» وإطلاق خلافات ونزاعات مع العديد من الكنائس التي تملك مساحات كبيرة من الأراضي في القدس، وأيضاً صعوبة التحقق من إدعاء المواطنين العرب بملكية أراض، الأمر الذي قد يُهدد الأراضي التي اشتراها اليهود في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وايضاً الأراضي التي تدعي الدولة ملكيتها. وهكذا، قررت الدولة، تفادياً للتعقيدات القانونية والدولية، أن تتفادى أية ترتيبات رسمية لتسجيل الأراضي، وفضَّلَت أن يبقى الوضع غامضاً، وما زال الوضع على هذا النحو حتى الآن.

تقدم خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المواطنين الفلسطينيين والكيانات، بما في ذلك كيانات دولية، بطلبات إلى الدولة من أجل أن تقوم بتسجيل صحيح للأراضي، ولكن من الواضح أن الدولة تفضل ترك الأمور غير واضحة، وأن تدع «الكلاب النائمة دون إزعاج».

ومن الناحية الأخرى، فإن غالبية المنظمات العاملة في مجال استحواذ الأراضي، إما أنها لا تملك الأرقام أو أنه ليس لديها الاستعداد للكشف عن ذلك. في العام ٢٠٠٤ اعترفت لجنة الداخلية في الكنيست بأنه على الرغم من أنها تُقَدِّر بأن الإسرائيليين يملكون ٣٠٠٠ دونم (٧٥٠ فدان) في القدس الشرقية، فإنها لا تستطيع أن تحدد بصراحة مكان كل قطعة.

[Knesset، The Committee of the Interior، Protocol 131، Jan. 14،2004].

إننـا نلاحظ حقيقتين من الخريطة المرافقـة. الأولى، مساحة الأراضي في القدس الشرقية التي ليس لدى الحكومة أية معلومات محددة عن ملكيتها – المناطق البيضاء على الخريطة؛ والحقيقة الثانية، الآليـات التـي تستخدمها الدولة لإخفاء ملكيـة الأراضي في القدس الشرقيـة، وذلك من خلال استخـدام فئات تحديد هوية مبهمة. والفئات تُخفـي وتتلاعب بهوية الأرض في القدس الشرقية، باستثناء تلك المسجلة ملكية خاصة.

المناطـق الخضراء على الخريطة هـي أملاك خاصة مسجلـة بأسماء أشخاصـ، ولا توجد هناك تسـاؤلات حول ملكيتها. أما المناطق الزرقاء فهي أراض تملكها سلطة الأراضي في إسرائيل، وهي فئة ثانية. وثمة فئتان أخريان منفصلتان من الأراضي، هما «أراضي البلدية» و«أراضي Imanuta» (أي تابعة للصندوق القومي اليهودي.) ولكنهما فئتان غريبتان، وذلك لأن كل أملاك الدولة تقع تحـت سلطة أراضي إسرائيل، ويجب في الواقع أن يشار إليهمـا على أنهما أراضي سلطة أراضي إسرائيـل.. ولكن التفسـير الذي حصلنا عليه يقول بأن هذه الأمـلاك «لم يتم بعد» تسجيلها من قِبـل وزارة العـدل، لأن ملكيتها لم تتضح بعد. وتحدد المدينة هوية الخمسـ فئات الباقية بالقول إنهـا «ملكية غير معروفة» من ناحية أو آخرى –وذلك هو الثقـب الأسود في الأملاك التي تعود ملكيتهـا إلى الحكومة. وتعّرِّف الأسطورة هذا «الثقب»، بأنه: سلطة أراضي إسرائيل بالإضافة إلى جهات أخرى؛ وليس سلطة أراضي إسرائيل؛ وأملاك لا تظهر في سجلات سلطة أراضي إسرائيل، وأملاك «ملغاة»؛ ومجهولة .

هـذه المصطلحات ليست ببساطة أسلوب تسمية للتمويه – بل هناك أجندة سياسية محددة تكمن في هـذا الغموضـ في التسمية. فكل الأسماء التي تُطلق على تلـك الأراضي، تُعَرِّف الأراضي في الواقع بأنها «مجهولة الهوية»، وبالتالي فهي تحت سلطة الدولة. والعواقب الناجمة عن هذه المناورة هي أن العرب ممنوعون من البناء عليها.

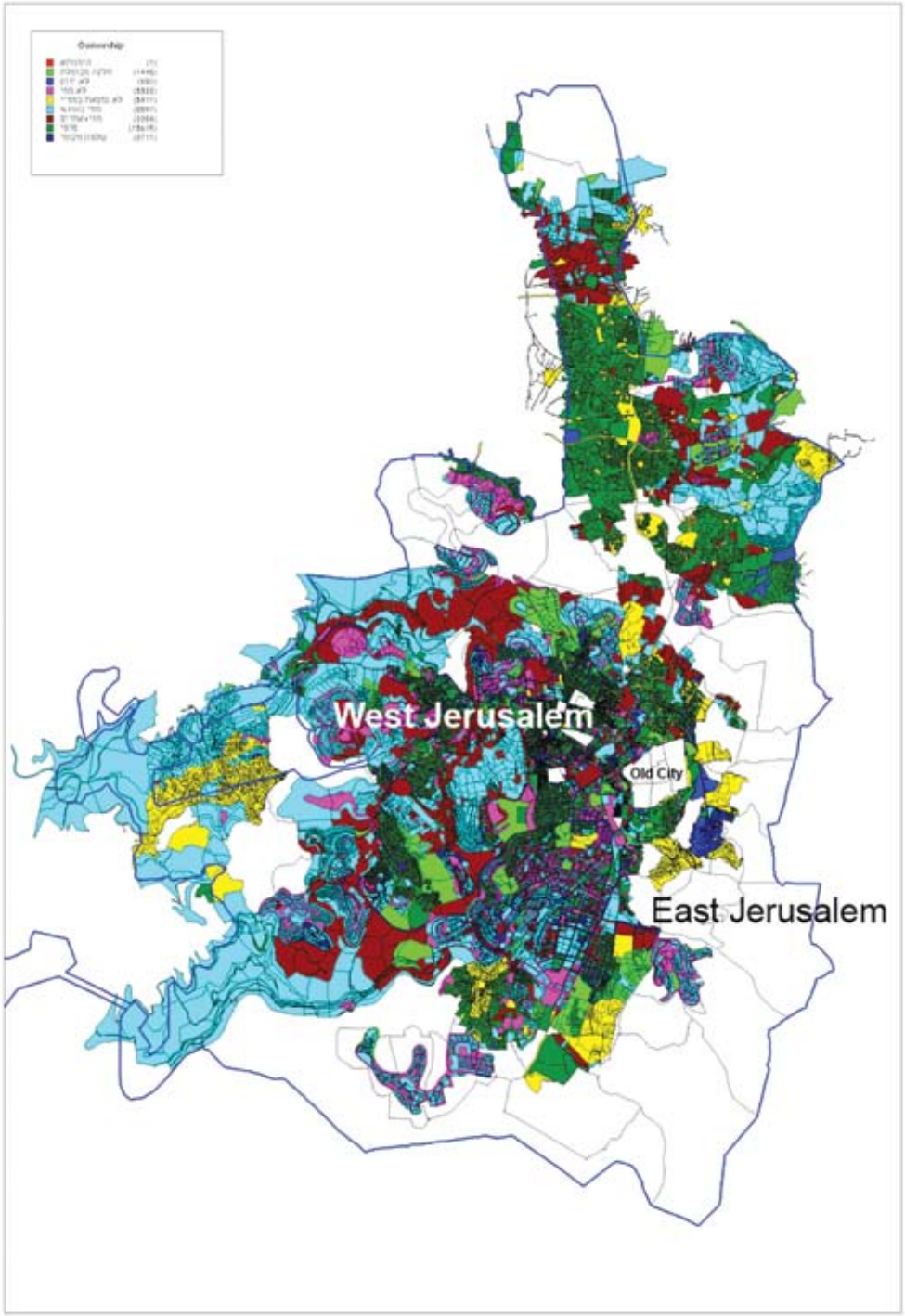
West Jerusalem
Old City
East Jerusalem

المؤسسات التي تسيطر على الأراضي

أشرنا إلى خمسة مصادر للحصول على بيانات حول عدد الأملاك في القدس الشرقية التي هي تحت سيطرة حكوميــة إسرائيلية أو سيطرة شبه حكومية. والمصــادر والبيانات التي قدمتها بشأن الأملاك التي تحت سيطرتها هي كالآتي:

سلطة أراضي إسرائيل (Minhal Mekarke'ey Yisrael) تقوم بإدارة أراضي الدولة وتتمتع بسلطات شاملة فيما يتعلق بشؤون الأراضي. ويشمل ذلك الإراضي التي كانت في السابق ملكاً للأردن في ظل الحكم الأردني. ووفقاً لهذه الأنظمة من المفروض أن تدير أيضاً الأراضي التي تقع تحت سلطة الصندوق القومي اليهودي. ولكن إدارة هذه الأراضي جرى فصلها.فعلياً .

حارس الأملاك اليهوديــة في القدس الشرقية وهي دائرة مــن دوائر وزارة العدل. تديــر الأمــلاك التي كانت ملكاً ليهــود أو لمنظمات يهودية في ظل الإنتــداب البريطاني، ولم يتم العثــور على أولئك المالكين. وقد قام الحارس الأردني علــى أملاك العدو بتقديم هذه المعلومات إلى إسرائيــل في ١٩٦٧.]كان الأردنيون بدورهم قــد استلموها من الإنتداب البريطاني في العام ١٩٤٨[. المعلومــات الوحيدة التي أبدت هذه الدائرة استعداداً لتقديمها هي أنها تدير ٥٣٢ «ملفاً»، ولكن لم تبد استعداداً لتقديم معلومات عن مساحة الأراضي المتعلقة بهذه الملفات.

حارســ أمــلاك الغائبين، وهــي دائــرة في وزارة المالية، تديــر أمــلاك الفلسطينيين الذين يقيمون خارج حدود مدينة القدس. ورفضت هذه الدائرة الكشف عن أية بيانات. قدم آريه كنج

(Aryeh King)، وهـو رئيس صندوق أراضي إسرائيل، التـي هي منظمة يمينية من منظمات المستوطنـين، طلبا إلى المحكمة العليا للكشف عن بيانات تلك الأملاك. ولكن المحكمة أصدرت حكمهـا بأن الكشف عن تلك المعلومات «سيضر بسمعـة إسرائيل وبعلاقاتها الخارجية». [حكم المحكمـة رقم ٠٧/١٠٥، بتاريخ ١٨ تشرين الثـاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، والقاضي هو يوناتان أديل – Judge Yonatan Adiel]. ويجـب ملاحظة أنه في الوقـت الذي بُنشر فيه هذا الطلب، يجري جـدل في المحكمة لتعريف معنـى كلمة «غائبين»؛ وهذا نتيجة لحكـم محكمة صدر من مدعي المنطقة بواز أوكون (Boaz Okon)، يقول إن مفهوم الغائبين، كما يُستخدَم حالياً، يلقي بشبكتـه على عدد كبـير من الناس. يبدو أن الرياح التي تهب من مكتب المدعي العام للدولة هي في اتجاه إلغاء مفهوم «الغائبين»، ولكن ليس بأثر رجعي.

الصنـدوق القومـي اليهـودي (Keren Kayemet L'Yisral)، وكان يديـر الأراضـي التي تم شراؤها من أجل إقامة المستوطنات اليهوديـة في الفترة التي سبقت قيام الدولة. وقـد اختار القائمون على الصندوق عـدم الكشف عن أية بيانات، على الرغـم من أنهم أقروا بامتلاكهـم أراض في نيفي يعقوب (النبي يعقوب) وعطـاروت. وزودنا آريه كينج برقم ١٢٠٠ دونم باعتبارها تشكل ملكية (الكارين كايميت) من الأراضي.

منظمـات المستوطنـين لهـا أمـلاك في القدس الشرقيـة، وبالأخص في البلـدة القديمة ومحيطها. على الرغم من أن هذه الوثيقة تقدم تفاصيل تم التوصل إليها من خلال البحث بشأن أملاك منظمات المستوطنين، فإن من الصعب تقدير عدد المستوطنين المتواجدين في «منزل» أو ملك تم شراؤه وما يزال الفلسطينيون «يحتلونه» بناء على رغبة المالك اليهودي. من الممكن معرفة حالة «الإحتلال» هذه عندما ينتقل ساكن جديد إلى عمارة ما، ولا يكون الساكن الجديد في الغالب من المنطقـة نفسها؛ على سبيل المثال رجل فلسطيني وحيد، أو عائلـة يبدو عليها العوز وضيق ذات اليد، لا تستطيع، كما يبدو، شراء أو حتى استئجار مسكن ذا حجم معقول. على الأرجح أن هذا «الجـار الجديد» يعمل في خدمة المستوطنين؛ وهكذا يتفادى المستوطنون إثارة الشكوك حول كون العائلـة التي تملك المنزل قد باعته إلى اليهود. ويستمـر الساكن الجديد في الإقامة في المنزل إلى أن يقـرر المستوطنون بأن الوقت قـد حان ونضج لكي يستولوا على العمارة بأنفسهم.. وإلى أن يتم

ذلك يتمتع الساكن المؤقت بسكن مجاني، وفي حالات كثيرة ينتقل بالفعل من منزل إلى آخر.

تنشط عدة جمعيات للمستوطنين في القدس الشرقية ، ولكن أبرزها هي جمعية العاد (Elad)، وعطرات كوهانيم (Ateret Cohanem)، وعطارات ليشونـاه (Atara L'Yoshna)، وبيت أوروت (Beit Orot)، وميكافيل صهيون (Meyashvel Zion)، والصديق شمعون (Shimon Ha'Tzadik). وتقوم مجموعة أخرى وهي صندوق أرض إسرائيل (Israel Land Fund) بشراء أملاك في القدس الشرقية، ثم تُسَلِّمَها إلى المستوطنين ليقيموا فيها ويحتلوها.

والشخصيات المحورية في هذه الجمعيات هي ماتي دان (Matti Dan)، وبني إلون (Benny Elon)، وآفي ماوز (Avi Maoz)، ودافيد بيري (David Beeri)، ومائير ديفيدسون (Meir Davidson)، والحاخام الحانان بن نون (Rabbi Elhanan Bin-Nun)، وآريه كينج (Aryeh King)، والحاخام شلومو أفينر (Rabbi Shlomo Aviner). إنهم يتعاونون في إطار ما يسمى منتدى القدس (The Jerusalem Forum)، الذي يجمع كل المنظمات التي تعمل على تهويد القدس، ويربط فيما بينها، بما في ذلك المجموعات المسيحيانية التي تأمل في بناء الهيكل الثالث في منطقة الحرم الشريف.

عامل البلدية

إن العامـل المركزي الذي يسيطر على الأرض ويقرر كيفيـة توزيعها هو البلدية، التي تستخدم أربـع آليات غاية في القوة تتوفر لديها، هي: قانون التخطيط والبناء (لعام ١٩٦٨)، والأمر الخاص بالأرضـ – الاستحواذ على الأرض لأغراض عامـة (١٩٤٣) الذي هو من مخلفات الانتداب البريطاني؛ وقانون أملاك الغائبين (١٩٥٠)؛ والخطة الهيكلية. كل هذه الأدوات موجودة في صلب القانـون وتسمح للبلدية أن تُنظِّم الأمور وفق مشيئتها، كي تنظم وتشرف على الأرض وتقسمها وتستثني السكان الفلسطينيين منها، وكل ذلك بشكل قانوني ووفقاً لقوانين الإدارة السليمة.

عمليـة التخطيط: تخطيط المدن هـو في جوهره عملية سياسيـة. فالأيديولوجية تلعب دوراً حاسماً في عملية صناعة القرار فيما يتعلق بالتخطيط. وبكل تأكيد فإن سياسة التخطيط هي تعبير عن النظرة إلى العالم، وفي غالبية الحالات تهدف إلى حماية سلطات النُخَب التي تُخطِّط. وقد كان هـذا هو الحال منذ بدء المشروع الصهيوني، ومـا زال نظام التخطيط يعمل على هذا المنوال حتى يومنـا هذا. (Torgovnik، 1997; Shenhav، 2003). وهـذا المبدأ ينطبق على كل قطعة أرض مهما كانت صغيرة في إسرائيل، ويزداد الحافز لذلك عندما يتعلق الأمر بمدينة القدس.

يُعتَـبَر ميرون بنفنيستـي (Meron Benvenisti)، الذي كان نائـب رئيس بلدية القدس في السابق، حجة في مجال سياسة المدن، وقد كتب بإسهاب حول العلاقة بين تخطيط المدن والسياسة فيمـا يتعلق بمدينـة القدس. كتب يقـول: «...في القدس كل قـرار يتعلق بالتخطيـط تقريباً هو قـرار سياسي. وكل الإعتبارات الأخرى، مثل اعتبارات الكفـاءة والجمالية وغيرها من العوامل الملموسـة، تصبح اعتبارات ثانوية.» وهكذا، فإن كل الأهـداف التي كانت تكمن وراء التخطيط

الحضري للقدس منذ ١٩٦٧ ترمي بالأساس إلى تحقيق الإلتصاق اليهودي – الإسرائيلي بالمدينة. «فقـرارات التخطيط التي ستقـرر وجه القدس لأجيال قادمة لم تُتخـذ في مكاتب التخطيط، بل في مكاتـب الحكومة. والخطـة الرئيسة الخاصة بالمدينة لم تكن نتـاج تخطيط حضري سليم ، بل عـبَّرت عن نظرة أيديولوجيـة، ونظر إليها صُنَّاع القرار كنوع مـن «الواجب الوطني» ، بدلاً من كونها عملاً تخطيطياً.» [Meron Benvenisti، Peace of Jerusalem، Hakibbutz Hameuhad، 1981]

ويحمـل أمير حيشين (Amir Cheshin)، الذي كان مستشار تيدي كوليك للشؤون العربية، الـرأي نفسه، ويقول إن هدف التخطيط الحضري في القدس الشرقيـة كان يرمي إلى منع انتشار السكان غير اليهود في المدينة. كانت سياسة قاسية، ليس فقط لأنها تجاهلت احتياجات (دعك عن حقـوق) المواطنين الفلسطينيين. كانت إسرائيل تعتقد بأن فرض تخطيط صارم في المدينة بتحديد عدد المنازل الجديدة التي يمكن بناؤها في الأحياء العربية سيضمن بأن نسبة السكان العرب –٨ر٢٨ في المائة في العام ١٩٦٧– لن تزيد. ولكن إذا سمح لهم، أي للعرب، ببناء منازل جديدة «أكثر» في الأحياء العربية، فسيصبح في المدينة مواطنون عرب «كثيرون للغاية». وكانت الفكرة هي نقل أكبر عدد ممكن من المواطنين اليهود إلى القدس الشرقية، ونقل أكبر عدد ممكن من المواطنين العرب إلى خارج المدينة. وركَّزَت سياسة الإسكان في القدس الشرقية على لعبة الأرقام هذه».

[Amir S. Cheshin، Bill Hutman and Avi Melamed، Separate and Un - qual: The Inside Story of Israeli Rule in East Jerusalem، 2001، pp. 31-32].

الأمـر الخاص بالأرض: كان الأمـر الخاص بالأرض هو الأداة المركزية التـي استخدمتها الدولة لمصـادرة ربع الأرض في القدس الشرقية من أجل بنـاء الأحياء اليهودية. وجرت غالبية عمليات المصـادرة في سبعينيات القـرن العشرين وفي فترة حديثة للغاية في العقـد الأول من القرن الحالي مـن أجل إقامة خطوط السكـة الحديدية الخفيفة. في كل عام تجري مصـادرة مساحة صغيرة من الأراضي، بالأساس من أجل بناء مدارس ومؤسسات عامة.

قانـون أمـلاك الغائبين: جرى سـن هـذا القانـون في العـام ١٩٥٠ من أجـل مصادرة أراض يملكها العرب الذين هربوا إلى البلدان العربية المجاورة أثناء حرب ١٩٤٨. وقامت الدولة استنـاداً إلى هذا القانون بوضع يدها على أملاك الفلسطينيين التي تقع خارج إطار سلطة البلدية. وأوردنا في الفقرة السابقة تفسيراً أشمل.

الخطـة الهيكليـة: جـرى إعدادها علـى أساسـ الفرضيـة الديموغرافية التـي تدعو إلى الحفـاظ على وجود أغلبية يهوديـة متينة في المدينة. كانت النسبة حتـى العام ٢٠٠٠ هي ٧٠ إلى ٣٠ في المائـة لصالح السـكان اليهود. [بلدية القدس، دائرة التخطيـط، التخطيط في المنطقة العربية من القدس، ١٩٦٧– ١٩٩٦، ص ١٩]. أعلن المخططون الحضريون، خلال إعداد الخطة الهيكلية الجديدة للقدس بأنه تم تخطي هذا الهدف، وقالوا إن الهدف التالي سيكون هو المحافظة على نسبة ديموغرافيـة هـي ٦٠ إلى ٤٠ في المائة لصالح السكان اليهود [بلدية القدسـ، الخطة الهيكلية لعام ٢٠٠٠، التقرير رقم ٤، آب (أغسطس) ٢٠٠٤]. وعلى أساس ذلك القول، قامت الخطة بحساب عدد المنازل اللازمة لإسكان هذا العدد من الناس، وتوصلت من خلاله إلى حجم الأرض اللازمة لبنـاء ذلك العـدد من المساكن. وتوصلت بتلـك الطريقة إلى حجم الأراضـي التي ستخصص للبنـاء في القدس الشرقيـة. وتتراوح نسبة أراضي البناء عند كتابة هـذه السطور بين ٢٥ في المائة، وفـق «الخطةالأولية القديمة»، و٣٥ في المائـة في القدس الشرقية وفق «الخطة الهيكلية الجديدة». وقد انتهى بالفعل إعداد الخطة الجديدة، ولكن وزارة الداخلية تُؤخر الموافقة عليها بسبب مطالبة وزير الداخليـة بتخفيض حجم الأرض المخصصة للسكان العرب. ونتيجة لذلك يوجد وضع غريب، تعدّ فيه «الخطة القديمة»، من الناحية الشكلية، بأنها هي الخطة الرسمية – التي جرى إعدادها خلال فـترات مختلفة باستخدام أساليب ارتجالية في سنوات سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. وفي الواقع يعمل المحترفـون في البلدية وفي وزارة الداخلية وفق نقاط هادية في الخطة الجديدة التي لم تتـم الموافقة عليها بعـد ، وليس واضحاً إن كانت الموافقة عليهـا ستتم على الإطلاق. ولكن من أجل فهم أبعاد التلاعب الذي قد تلجأ إليه الدولة في استخدامها القانون الخاص بالتخطيط والبناء، مـن المهم ملاحظة أنه في المناطق التـي تسمح بها هيكلية الخطة بالبنـاء، يستخدم القانون الخاص بالتخطيـط والبناء أساليب ملتوية. فهو يضع قائمة لا نهاية لها من العراقيل التي تجعل عملية البناء

مهمة شبه مستحيلة. يكفي أن نذكر عائقين «موضعيين»: الأول، لا يسمح القانون بالبناء في مناطق لا توجد فيها بنية تحتية مادية، ولأن غالبية القدس الشرقية لا توجد فيها بنى تحتية للمياه والمجاري والطـرق – غالبية الأراضي المخصصة للبناء هي عملياً من هذا النوع. وثانياً، يتطلب القانون من أي شخصـ ينوي بناء مسكـن أن يُقدِّم وثائق مصدقة تثبت ملكيتـه للأرض، موقعة من مكتب تسجيـل الأراضي الإسرائيلي. ولكن غالبيـة الأراضي في القدس الشرقيـة (وضعها يشبه وضع المناطـق المحتلة كلها) غير مُسجلة أو مُنظَّمَة وفق القوانين والأنظمة الإسرائيلية. وهذا ليس المجال للإسهـاب في الحديث عن العقبات التي تواجه المواطـن العربي الذي يسعي إلى بناء مسكن على أرضه. ويكفي أننا أشرنا إلى الآلية المعقدة التي تحت تصرف البلدية كي تفعل ما تشاء بالأرض في النصف الشرقي من المدينة.

سنركِّـز في كتاب قـادم على الأساليب التـي تستخدمها الدولة والبلدية للسيطـرة على الأراضي. إننـا نُركِّـز هنا على أنشطة المستوطنين. بيد أننا فكرنا بأن من المفيـد أن نتعرض بتفصيل أكثر للآلية التـي تستخدمها البلدية، وذلك للصلة بين جمعيات المستوطنين ومؤسسة المدينة.[البلدية]. ولإثبات ذلـك يكفي ملاحظـة الجهود الهائلة التـي تبذلها البلدية لتفـادي إغلاق «بيـت يهوناتان» (Beit Yehonatan) – العمـارة المكونة من سبعة طوابق التي قام المستوطنون ببنائها بلا رخصة بناء في سلوان، على الرغم من تعليمات المحكمة بإغلاقها. إن قضية بيت يهوناتان دليل قاطع على التلاحم بين المستوطنين و مؤسسة البلدية، ولذلك فإننا اعتقدنا بأن من الصحيح ذكر جهود البلدية.
تمتلـك البلدية أربع شـركات تابعة لها، وذلـك بالشراكة مع وزارات حكوميـة مختلفة، ولهذه الشركات تواجد في القدس الشرقية لأن لها دور تلعبه في الصورة الكبيرة، وهي:

سلطـة تنميـة القدس، وهي منظمـة رسميـة تأسست وفق قانـون سُن في العـام ١٩٨٨. وفي الواقـع، أصبحت الذراع التنفيذي في المشاريع الكبرى في القدس، بما في ذلك القدس الشرقية ومـن أبرز المشاريـع التي تضطلع بها سلطة تنمية القدس في شرقـي المدينة مشروع ترميم السور الذي يحيط بالبلدة القديمة، وأعمال تنمية في سلوان وجبل الزيتون، وإقامة تسع حدائق ومتنزهات

*المقصود حائط البراق

وطنية حول البلدة القديمة، وتحديث البنية التحتية في داخل البلدة القديمة. وبموجب قرار الحكومة ٤٠٩٠ الصـادر في آب (أغسطس) ٢٠٠٥ تقوم الحكومة بتحويل مبلغ ضخم من المال يبلغ ٧٢٠ مليون شيكل جديد إلى سلطة تنمية القدس خلال فترة ثماني سنوات لتنفيذ هذه المشاريع. وهي تقـوم الآن بمسح وتسييج المتنزهـات التي تحيط بالبلدة القديمة من جبل المكبر حتى سلوان، وترمم المقـبرة اليهودية في جبل الزيتون، وبـدأت في أعمال ترميم داخل البلـدة القديمة. ومن أجل هذا الهدف قامت سلطة تنمية القدس بمسح واسع لإحتياجات البلدة القديمة المادية ولحالة البنى التحتية الخاصـة بالمياه والكهرباء فيها. وفي العـام ٢٠٠٩ أطلقت عمليات ترميم بالقرب من باب الخليل، وستبـدأ في مطلع العام ٢٠١١ بسلسلة من الأعمـال المختلفة عند باب العمود وعبر شارع الواد، تستغـرق عاماً كاملاً وتتطلب إغلاقاً مؤقتاً لبعض أجزاء الشارع. ويقع وصف الحالة المادية للبلدة القديمة في كتاب من مائتي صفحة يتفحص حالة كل شارع في البلدة، وقد أصبح أهم بحث رئيس جرى حتى الآن حول أوضاع البلدة القديمة.

مؤسسـة الحائـط الغربي (حائـط المَبكى)* التراثيـة، وهـي مسؤولة أمام مكتـب رئيس الـوزراء مباشرة، كما أنها مسؤولة عن الخطـط الخاصة بمحيط الحائط الغربي، بما في ذلك الأنفاق المحيطـة بالحائط. وتتمتع المؤسسة بمكانة عليا وخاصة بين المؤسسات الأخرى، وذلك لأن رئيس مجلس حكامها هو حاخام الحائط نفسه.

شركـة تنمية القدس الشرقية وهي تابعة لـوزارة السياحة والبلديـة، وتعمل في تطوير المشاريـع والبنى التحتية الخاصـة بالسياحة في القدس منذ ١٩٦٦، وهـي تشمل «مسيرة القلاع» (Ramparts Walk)، وكهف صديقاهو (Zedekiah's Cave)، والباب الروماني الواقع تحت باب العمود، وبنـاء الطرق حول مدينة داوود ووادي هينوم (Valley of Hinnom). ويتركـز عملهـا على الحوض المقدس للبلدة القديمـة، لا سيما في منطقة جبـل الزيتون وجبل صهيـون. ومؤخراً شاركـت في محاولة تحويل حي البستان في سلـوان إلى موقع سياحي، وهو مشروع يتطلب تدمير ٢٥ بناية.

شركــة إعادة بناء وتطوير الحــي اليهودي، وهي تعمل تحت رعايــة وإشراف وزارة السياحــة والبلدية، ومسؤولة عن صيانة ما يحيط بالحي اليهودي وبمدينة داوود، بما في ذلك طرق المشاة وسوق اللحامين في الحي الإسلامي، وأيضاً إعداد المشاريع الخاصة بتلك المنطقة. وقد نشرت في العام ٢٠٠١ خطة ضخمة لبناء مئات المساكن في الحي اليهودي وفي جبل صهيون على مساحة يبلــغ مجموعها ٢٢٥٠٠٠ مترٍ مربعٍ، وكذلك عدداً مــن المشاريع السياحية – بالقرب من جبل صهيــون في سلــوان، وباب الساهــرة (Flower Gate) وباب المغاربــة. (Dung Gate) – بتكلفة ٣٦ر٤ مليون دولار. [The Company for the Rehabilitation and Development of the Old City، Ltd. Areas for planning and development of the Jewish Quarter and its environs، 2001-2004.] وجــرى تحديد أهــداف المشروع في مقدمة الكتيب على أنهــا «إعادة وجود يهودي قوي في البلدة القديمة». فالتوجه الــذي أخذ يبرز هو خلق استمرارية بــين البلدة القديمة وبقية المدينة ، وذلك بإضافة مئــات الوحدات السكنية لليهود في البلدة القديمة، وبالتــالي «تحسين» الميزان الديموغرافي في البلــدة القديمة. وسيجري حفر نفق بحيث يتم ربط بقية المدينــة بالحائط الغربي، وسيجري بناء مركز للأعمال وللسكنى على قطعة أرض مساحتها سبعة دونمــات. وسيجري استبدال موقــف سيارات الحي بموقف تحت الأرض يتســع لستمائة سيارة. وسيتم بناء شارع للمشاة فوق أسطح السوق، يربط بين الحي اليهودي و «جزر» التواجد اليهودي المنتشــرة في الأحياء الإسلامية والمسيحيــة. وتم التخطيط لبناء أبنية عامــة في جبل صهيون، تجعل مــن الممكن إخلاء المكاتب والمؤسسات الموجــودة الآن في الحي اليهودي، بحيث يُعاد تخصيصها كمناطق سكنية.

إن كل واحــدة مــن الشركات الأربع تعمــل في مشاريع تبدو ظاهرياً أن لا علاقــة لها بالسياسة، ولكنها في الواقع هي، عن عمد أو عن غير عمد، آليات لتكثيف السيطرة الإسرائيلية على المجال في القدســ الشرقية، وتساهم بشكل كبير في تغيير هوية النصف الشرقي من المدينة. فشارع المشاة (Ramparts Walk) فوق الحي الإسلامي يُنظر إليه على أنه مبادرة سياحية، لا صلة للسياسة بــه، ولكن مدير شركة إعــادة بناء وتطوير الحي اليهــودي، التي تدعو إلى تنفيــذ المشروع، قال بالتحديــد «ثمة عنصر هنا يُقوِّي ويُعزز القبضة اليهودية والسيادة الإسرائيلية على البلدة القديمة.»

وقد تبدو لأول وهلــة تسوية الطرق وتعبيدها في سلوان وحول مدينة داوود بأنها تُحسِّن مستوى معيشــة جميع السكان المحليين، بمــا في ذلك السكان العرب، ولكن تصميــم المنطقة يُعطيها جواً إسرائيلياً، ويعنــي أن الشعور بالمكان الذي سيجري خلقه بالنسبة للــزوار الذين سيفهمون تأثير الحقائق ونتائجها، سيكون شعوراً بالمقاومة وبأن السكان الأصليين* يشعرون بأنهم مهددون.

إن المؤسسات العاملة في القدس الشرقية، لا سيما في منطقة البلدة القديمة، تقوم بعمل يمكن تعريفه بأنــه عمل صيانة وتطوير لفائدة الجمهور عمومــاً. والمعلومات التي نقدمها هنا ترمي إلى وصف العوامــل التي تدخل في هــذا المجال، وتسعى إلى أن لا تُطلق أحكاماً. إن دولة الإحتلال مسؤولة، وفق القانون الدولي أن تهتم وتعتني بالمنطقة المحتلة، ويجب أن تقوم بتطوير البنية التحتية لخدمة الســكان الخاضعين للإحتــلال. وهكذا، فــإن إسرائيل ملتزمة بمتطلبات القانــون الدولي. ولكن القانــون الدولي لم يتوقع وضعاً يقوم فيه تطويــر البنية التحتية بخدمة السكان المحليين ، ويكون في الوقــت ذاتــه أداة لتكثيف السيطرة الإسرائيلية على المجال. إن من المشكوك فيه أن تعود أعمال الصيانــة الجارية بالفائدة على السكان العرب. ومن المعقــول افتراض أن الدولة ما كانت لتستثمر مبالغ طائلة من المال فقط من أجل خدمة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. وليس لدينا أي شــك في أنه لولا وجود مصالح للدولة لما قامت الحكومة بهذا العمل، وحتى لو صدق الزعم بأن العــرب سيستفيدون من عمليات الصيانة والإصلاح، فإنه مــن الواضح لنا بأن الفائدة ستعود في المدى الطويل على الدولة.

*أي المقدسيين

المناطق التي تم الإستيلاء عليها والمستهدفة في القدس الشرقية

يُقدم هـذا الجزء معلومـات تفصيلية عن تلـك الأملاك التـي أصبحت بالفعـل تحت سيطرة جمعيـات المستوطنين والمؤسسات الحكومية ، وتلك الأملاك التي أصبـح معروفاً أنها مستهدفة، وتواجـه خطراً آنياً أو في المستقبل القريب. ويمكن القـول إن هذه الأملاك هي من فئات مختلفة: أمـلاك تم الإستيلاء عليها لأغراض أيديولوجية؛ وأملاك تم الإستيلاء عليها لأهداف مالية خاصة؛ وأملاك تم الإستيلاء عليها بمبادرة من الحكومة؛ ومتنزهات وطنية ومناطق «خضراء».

دوافـع بعض المؤسسات ليست دوافع أيديولوجية أو سياسية؛ على سبيل المثال إن بعض المدارس الدينيـة (Yeshivas) الأرثوذكسيـة، علـى الرغم من أنـه ليس لها مصلحـة في دعم مشروع المستوطنين، فإنها مع ذلك تعمل وتتصرف كجزء من المشروع الأكبر. إن هذا الجانب من جوانب «رحم السيطرة» يتضح من حقيقـة أن المستوطنين أنفسهم يدرجون هذه المؤسسات في خرائطهم وكتيباتهـم. ومن المهم ملاحظـة أن الفلسطينيين يميِّزون بـين الفئتين – المستوطنـين والإشكناز الأرثوذكسـ المتطرفين. وعند الحديث عـن «السيطرة» في البلدة القديمة من المهم ذكر الدور الذي تلعبـه الكاميرات ذات الدوائر المغلقـة المنتشرة في جميع أرجاء البلدة القديمة للمراقبة، والتي تترك تأثيراً سيكولوجياً عميقاً على السكان العرب. إن هذه الكاميرات توفر مستوى تغلغل أعمق وتمثل رمـزاً للإحتلال العسكري. وهذه هي الصيغة المحلية لـ «الأخ الكبير» التي تحدث عنها [الكاتب البريطاني] جورج أوريـل في رواياته، كما أنها شكل فعال مـن أشكال السيطـرة على المكان بالحد الأدنى من التواجد الفعلي.

لقـد قمنا مـن أجل الوضـوح، واستنـاداً إلى أسبقيـات تاريخية، بتقسيم القدس الشرقية إلى منطقتـين – داخل البلدة القديمة، وخارج البلدة القديمة.

أنشطة المستوطنين داخل البلدة القديمة

إن رأس الحربة في عملية تهويد البلدة القديمة هي عطرات كوهانيم (Ateret Cohanim)، التي أُنشئت في العام ١٩٧٨، ويرأسها ماتي دان (Mati Dan)، وهو مستوطن له صلات واسعة في جميع المكاتب الحكومية، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء. وتسيطر الجمعية في الأحياء الإسلامية والمسيحية على عشرين عمارة، يسكن فيها ٦٠ عائلة تتكون من ٣٠٠ شخص. وتقع أغلبية هذه العمارات في شارع الواد، وأشهرها هو «منزل أريل شارون».

حصلت عطرات كوهانيم على نزل سانت جورج، وهو عمارة كبيرة بالقرب من كنيسة القيامة، رغم وجود نزاع قانوني لم يبت به بعد حول شرعية عملية البيع. ومنذ فترة قريبة راحت عطرات كوهانيم تسعى إلى شراء – بطرق مشبوهة يشارك فيها عملاء سيؤو السمعة في الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية – فندقين كبيرين بالقرب من باب الخليل، فندق إمبريال وفندق البترا. وما زالت القضايا القانونية مستمرة لم تحسم بشأن هذه الصفقة. ويجري أيضاً التخطيط لإقامة مجمع سكني بالقرب من باب الإسباط عند برج اللقلق، في مدخل الحي الإسلامي، وهي منطقة أعاد المستوطنون

تسميتها باسم «معاليه هاحسيـدوت» (Ma›aleh Ha›Hasidot). تعود ملكية هذه الأملاك إلى الدولـة التي ستقـوم ببناء المجمع. وفي مناورة كلاسيكية سيتيـح ذلك فيما بعد للمستوطنين التابعـين لعطرات كوهانيـم بالسكنى في المجمع. وتُبيِّن الخطط بأن ٣٣ عمـارة ستجري إقامتها بالقرب من سور البلدة القديمة، بالإضافة إلى كنيس سيرتفع سبعة أمتار فوق سور البلدة القديمة. ويُشكِّل هذا مثالاً على التعاون بين الحكومة والمستوطنين

الأكاديميات الدينية (بما في ذلك ست مدارس دينية أرثوذكسية (Yeshivot)، العديد منها مدارس فيها أقسام داخلية لإقامة الطلاب، تضطلع بمهمة زرع تواجد للمراقبة في كل حي في البلدة القديمة، وأبرز هذه المدارس هي مدرسة عطرات يروشالايم – القدس – (Ateret Yerushalayim) ، وشوفو بنيم (Shuvu Banim)، وعطرات إلياهو (Ateret Eliyahu)، وعطرات كوهانيم (Ateret Cohanim)، وتورات حاييم (Torat Haim)، وحازون يحزقيل (Hazon Yehezkel).

أبنية الحكومة، وتشمل مراكز الشرطة، ومتحف القلعة، والمركز التربوي البلدي، ومكتب السياحة، ومكتب البريد.

حوانيت يملكها المستوطنون (على سبيل المثال في شارع الواد وشارع السلسلة)، **مطعم** في شارع الواد، وقاعة للأفراح في شارع القرمي.

مطعم في شارع الواد

حانوت في شارع الواد

«**شارع مشاة**» فوق أسطح سوق اللحامين وحول سور البلدة القديمة.

الحفريـات الأثريـة: في شـارع الـواد، والأنفـاق في الحائط الغربـي وكهـف صديقاهو (Zidkiyahu Cave).

جعلـت الفئتان الأخيرتان من الوجـود الإسرائيلي في الحي الإسلامي مـن البلدة القديمة ذا ثلاثة أبعاد – أي ليس فقط على مستوى الشارع، بل أيضاً تحت الأرض وفوقها. وكل بُعد من الأبعاد الثلاثـة يُعزز ويُكمل السيطرة على المكان في القدسـ الشرقية، وفي خلق «الحقائق على الأرض»، حتى وإن كانت تلك الحقائق تحت الأرض أو فوقها.

ملخـــص بالأرقـــام

يقارب إجمالي عدد المنازل الإسرائيلية ، والأبنية الحكومية والمؤسسات الدينية الموزعة على الأحياء الإسلامية والمسيحية ، نحو الأربعين. وهنالك خطط لإضافة ٣٣ وحدة سكنية بالقرب من باب الزاهرة. وهنالك أيضاً «عشر أبنية أخرى» تضم حوانيت وحفريات أثرية تحت السيطرة الإسرائيليـة. وتضم الأبنية عدة مجمعات تتألف من أكثر من منزل واحد، وتصـل إلى ستة منازل في عمـارة واحدة كما هو الحال في سـوق القطانين (رقم ١٠ في الجـدول ٢)، ولكن بحثنا هذا يعدّ هذه المجمعات بناية واحدة. ويبلغ إجمالي عدد اليهود المسجلين سكانـاً في الأحياء المسيحية والإسلامية – وفق سجل وزارة الداخلية – ستمائة شخصـ. [كان إجمالي عدد اليهود في ١٩٨٥ وفق ما يقوله ناداف شراجاي – Nadav Shragai – هو ٤٠٠، ثم أصبح ٩٠٠ في ١٩٩٢ (شراجاي، ١٩٩٥، صفحة ٢٠١].

يقدم الجدول رقـم ٢ تفصيلات بشأن ما يقارب الخمسين من الأمـلاك التي تم الإستيلاء عليها في البلـدة القديمـة، موزعة إلى فئـات حسب المِلكية ونـوع المِلك. وفي هذا الجـدول تم تصنيف الأمـلاك اليهودية إلى أربـع مجموعات رئيسة، هي: ١- مساكن وعمـارات شقق؛ ٢- مدارس دينيـة وكُنُس؛ ٣- مكاتب حكومية، بما في ذلك مراكـز الشرطة؛ و٤ – «غير ذلك»، التي تشمل الحوانيت والحفريات الأثرية.

تشتمـل الخريطة والرسوم البيانية الآتية علـى الأملاك التي تم الإستيلاء عليها تحت الأرض (على سبيل المثال نفق حائط المبكى) ، والأسطح، والأملاك العادية التي فوق الأرض. وتشير الأرقام إلى الأمـلاك التي تبدو على الخريطة الآتية للبلدة القديمة. وتشـير الأرقام الواردة على الخريطة الآتية للبلدة القديمة إلى الأملاك المرقمة في الجدول رقم ٢..

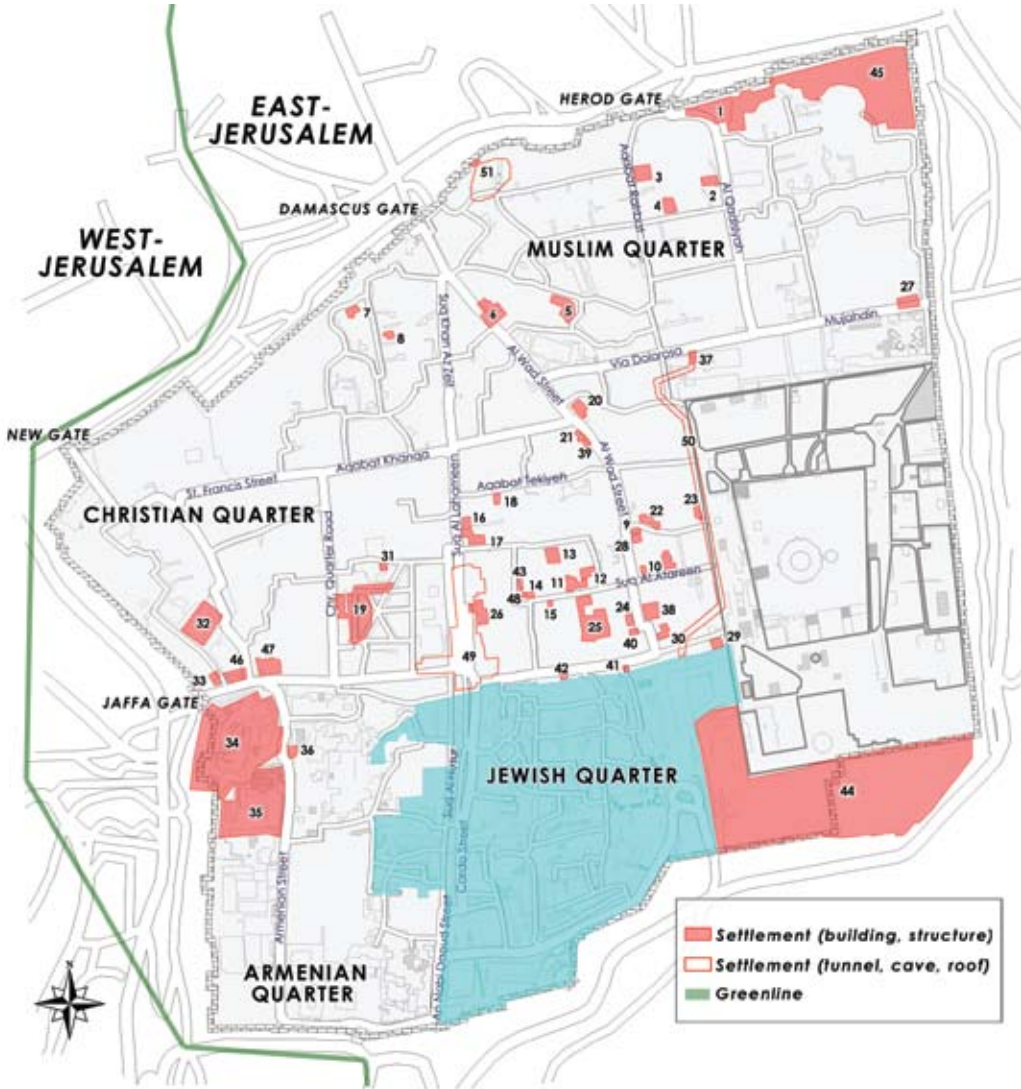
EAST-
JERUSALEM
WEST-
JERUSALEM
HEROD GATE
DAMASCUS GATE
MUSLIM QUARTER
NEW GATE
CHRISTIAN QUARTER
JAFFA GATE
JEWISH QUARTER
ARMENIAN
QUARTER
Settlement (building, structure)
Settlement (tunnel, cave, roof)
Greenline

أملاك المستوطنين الخاصة	الشارع	المالك	عدد السكان	الأوصاف
بيت	بالقرب من باب الزاهرة	عطرات كوهانيم	5-4 عائلات	3 منازل هي جزء من مجمع ضخم
بيت	القصيدية (أمام المدرسة)	عطرات كوهانيم	عائلتان	قسم من الطابق الثاني
بيت	عقبة الراهبات	عطرات كوهانيم	3-2 عائلات	3 طوابق
بيت	البستاني 4	عطرات كوهانيم	4 عائلات	طابقان
بيت	خلف الهوسبيس النمساوي	عطرات كوهانيم	6-5 عائلات	منزل كبير 4،3 طوابق بيت حتزالام (Beit Hatzalam)
بيت شارون	شارع الواد	عطرات كوهانيم	4-3 مستوطنين	طابقان
بيت قيد البناء	شارع الجبشة	عطرات كوهانيم	قيد البناء	4 طوابق، 8 شقق
بيت	شارع الكنائس	عطرات كوهانيم	عائلتان	8-6 عزاب
بيت	الواد – باب الحديد	عطرات كوهانيم	لحراس الأمن	4 غرف
بيت	شارع الواد	عطرات كوهانيم	عائلتان و 4 عزاب	6 غرف موزعة في مجمع
بيت حازون/ بيت هماعربيم	عقبة الخالدية	عطرات لايشوناه	7 عائلات	3 طوابق
بيت	عقبة السرايا	عطرات كوهانيم	4 عائلات	عائلة كوهين
بيت	عقبة الخالدية/ الحكاري	عطرات كوهانيم	عائلتان	بيت الشرباتي
بيت	عقبة الخالدية	عطرات كوهانيم	عائلة واحدة	بيت هامالوت(منزل ضخم)

بيت	عقبة التكية	عطرات كوهانيم	عائلة واحدة	عائلة كوردوبا
بيت	الشاويش/باب خان الزيت	عطرات كوهانيم	عائلتان	بيت رحوت
بيت	الشاويش/باب خان الزيت	عطرات كوهانيم	عائلة واحدة	بيت جوري3 طوابق
بيت	عقية الحديد	عطرات كوهانيم	عائلة واحدة	بيت يوسف 3 طوابق (باب اخضر)
هوسبيس سانت جون	الحي المسيحي	عطرات كوهانيم	20 شاب، عائلتان	اكثر من 20 غرفة ما زال الموضوع نزاع
المؤسسات التعليمية والدينية				
مدرسة عطرات يروشلايم (اتحاد مقاتلي القدس) إجود لوخمي يروشالايم	شارع الواد	60-80 طالب		الطابق الثاني من العمارة
كنيس اسرائيل الشاب	شارع الواد	راو ناحمان كاهانا	عائلتان	طابقان
مدرسة عطرات يورشالايم	باب الحديد	عطرات كوهانيم	مائة طالب	3 طوابق بما في ذلك قسم داخلي
الكوتل الصغير	باب الحديد			
ميخينات كأدام تزفايت (برنامج ما قبل التجنيد)	شارع الواد	عطرات يروشلايم	قسم لنوم طلاب المدرسة الدينية	طابقين
مدرسة برسلاف – شوفو بنيم	عقبة الخالدية	عطرا لايشوناه /هاسيدي برسلاف	200 طالب	عمارة كبيرة من4 طوابق
أوهل يتسحاق	شارع الواد			طابقان جرى تجديدهما

أبنية حكومية				
مركز شرطة	بالقرب من باب الأسباط lion's Gate		الحكومة	
مركز شرطة	شارع الواد		الحكومة	
مركز شرطة	باب السلسلة		الحكومة	
مركز شرطة	شارع الواد		الحكومة	
مركز شرطة	بالقرب من كنيسة القيامة		الحكومة	
المركز التربوي البلدي	شارع بطريركية اللاتين		البلدية	20 غرفة/ طابق واحد
مكتب السياحة	بالقرب من باب الخليل		الحكومة	غرفتان
متحف القلعة	بالقرب من باب الخليل		الحكومة	
مركز شرطة/ القشلة	بالقرب من باب الخليل		الحكومة	
مكتب البريد	بالقرب من باب الخليل		الحكومة	
ممتلكات أخرى				
المخرج من نفق البراق	طريق الآلام		وزارة السياحة	وجود دائم للحراس
موقع حفريات أثرية	شارع الواد			16 مترا، تحت كنيس يتسحاق
مخزن حالي	شارع الواد	عطرات كوهانيم		يتوخيخي يروشالايم

مطعم	شارع الواد			
حانوت	شارع السلسلة	عطرات كوهانيم		يفتح بين حين وحين، مملوك ل"ايلي"
حانوت	شارع السلسلة	عطرات كوهانيم		يفتح ايام العطل
صالة احتفالات	القرمي	عطرات كوهانيم	شخص واحد يعيش فيه	تحت منزل كوسترو
موقع حفريات أثرية	بالقرب من الحي اليهودي			
برج اللقلق	بالقرب من باب الزاهرة	عطرات كوهانيم		مجمع ضخم
فندق امبريال	بالقرب من باب الخليل	عطرات كوهانيم		
فنق البتراء	بالقرب من باب الخليل	عطرات كوهانيم		
عائلة زلوم	عقبة الخالدية	عطرات كوهانيم		
فوق الارض				
ساحات	من شارع حباب وعبر السوق	شركة اعادة بناء الحي اليهودي	نحو ٢٠٠ متر مربع	
تحت الارض				
نفق حائط المبكى	من حائط المبكى الى طريق الآلام	صندوق حائط المبكى التراثي	نفق طوله ٥٠٠ موازٍ لحائط ساحة المسجد	
كهف صدقياهو	بالقرب من باب العامود	وزارة السياحة	مجموع المساحة تسعة دونمات -٢٣٠ متر تحت الحي الاسلامي	

فيما يلي صورة ونصاً وردا في كتيب أصدرته عطرات كوهانيم في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٩ لجمع التبرعات، يعبران بكلماتهما عن أهداف هذه المنظمة. (راجع الملحق ب) :

«إن قلب القدس يدعونا. توجد ستة أملاك، كلها مسجلة في الطابو (مكتب تسجيل الأراضي في إسرائيل) معروضة الآن للبيع. إنها تمثل فرصة لتدعيم التجمع اليهودي في البلدة القديمة من القدس بإثنين وعشرين عائلة يهودية إضافية، مما سيجعل عدد السكان اليهود في البلدة القديمة، باستثناء الحي اليهودي، أكثر من ألف شخص.

« في الوقت الذي تتآمر فيه الأمم المتحدة والبلدان حول العالم لإنتزاع القدس والأماكن المقدسة من أيدي اليهود، فإن وجود بلدة قديمة قوية ذات سكان يهود ثابتين يصبح أمراً حيوياً بالنسبة لمقدرتنا كأمة للمحافظة على سيطرتنا على مركزنا الروحي. إن عطرات كوهانيم وأنتم سيجعل ذلك يحدث.»

نشاط المستوطنين خارج البلدة القديمة

تحيـــط دائرة من البُنى والبـــؤر الإسرائيلية بالبلـــدة القديمة، وتتألف من منـــازل منفردة لعائلات ومجمعـــات أكبر ومتنزهـــات وطنية، وغيرها مـــن العناصر الرمزية، بما في ذلـــك المقبرة في جبل الزيتـــون. إن هذه التجمعـــات من البُنى تحقق هدف ضمان عدم إمكانيـــة فصل القدس الشرقية، وعدم اقتطاع جزءٍ منها ليصبح جزءاً من الدولة الفلسطينية في المستقبل.

ليســـ بالصدفة الإنتشار في أماكن معينة، بل هو ينسجم مـــع برنامج استراتيجي متبلور، له تبعاته الدينية والسياسية. إن تفحص خارطة الإستيطان اليهودي في القدس الشرقية يكشف لنا بأن خطة المستوطنـــين هي خلق شريط من التجمعات اليهودية حول البلدة القديمة يضطلع بدورين ؛ الأول هـــو قطع التواصل الأرضي بـــين شمال المدينة وجنوبها؛ وثانياً، «تغليـــف» البلدة القديمة بـ»جزر» يهوديـــة تستبعد نهائياً أي أحتمال بأن تصبح القدس عاصمة للدولة الفلسطينية في المستقبل. وهذا يبـــدو واضحاً عندما يجد المرء هـــذه «الجزر» اليهودية على الخارطة : مـــن الجنوب هنالك حزام عريض يبدأ من مجمع مدينة داوود ومنطقة البستان في سلوان، بما أن تلك المنطقة هي حلقة وصل مهمة في الخطة لإنجاز شريط يهودي حول البلدة القديمة.

من الناحية الأخرى، يتخذ الشريط في شمال البلدة القديمة جانباً أعرض و (تابع للدولة)، ويتألف من مجموعة مـــن مناطق للمستوطنين ومؤسســـات عامة تابعة للدولة. هنـــاك، يبدأ الشريط من المركز الصحي التابع لكوبات حوليم في الشيخ جراح، ويمر عبر حي شيمون هاتزاديك (الصديق شمعـــون –Shimon HaTzadik)، إلى فندق شبرد، ورئاســـة شرطة الحدود، ومركز قيادة

الشرطــة الوطنية، إلى وزارة الإسكان، ومن هناك إلى المدرسة الدينية، مدرسة بيت أوروت يشيفا (Beit Orot Yeshiva)، والنفــق المـؤدي إلى معاليه أدوميم، ويتصل بعد ذلك بمنطقة E-1 ومعاليه أدوميم.

إن استراتيجية المستوطنين شفافة وواضحة. إنهم ينوون خلق وضع يستحيل فيه الإتفاق الدبلوماسي على تقسيم القدس مستقبلاً. لقد أصبح من الواضح لهم، كما هو بالنسبة للفلسطينيين، بأن السلام لن يسود في الشرق الأوسط دون ترتيبات عادلة في القدس – وهذه بالضبط هي نيتهم.

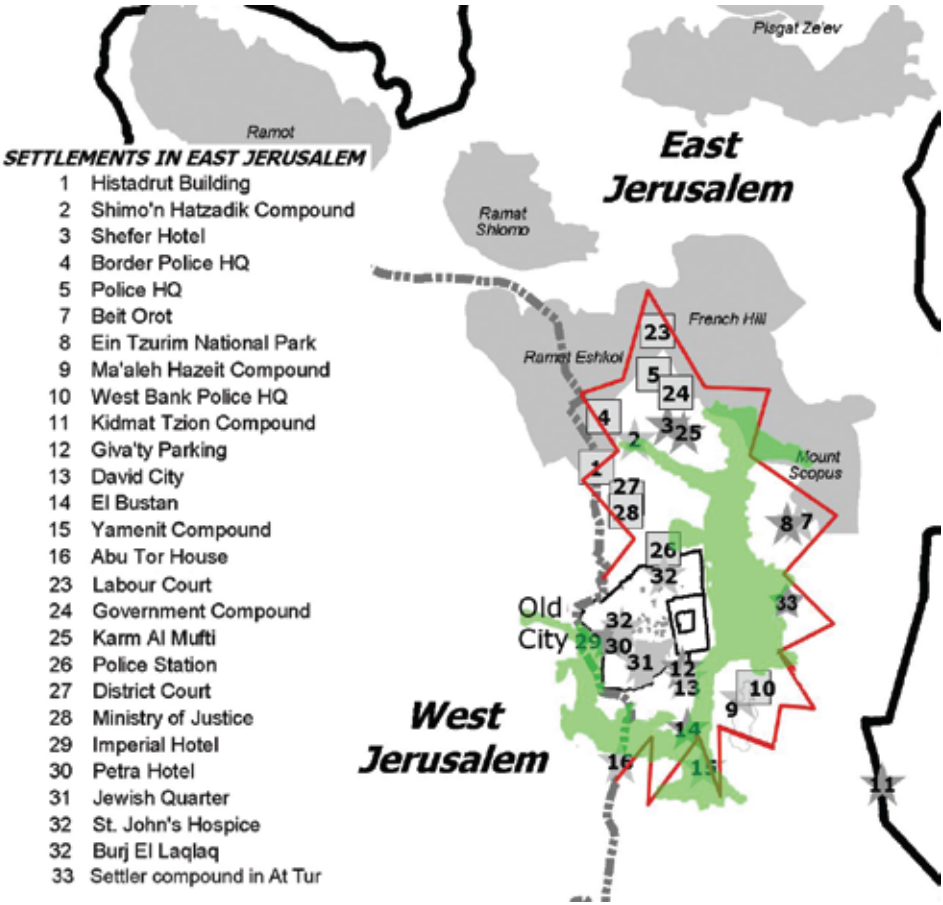

يمكــن رسم خط خيالي في الصورة التالية يصل بــين المستوطنات التي على حدود البلدة القديمة، وعندئذ سيتضح أن هذه المستوطنات تحيط فعلاً بالبلدة القديمة.

المستوطنات في القدس الشرقية

١ – بناية الهستدروت

٢ – مجمع الصديق شمعون حاتزاديك – (Shimo›n Hatzadik)

٣ – فندق شيرد

٤ –مركز قيادة شرطة الحدود

٥- مركز قيادة الشرطة

٧ – بيت أوروت (Beit Orot)

٨ – متنزه عين تسوريم (Ein Tzurim)

٩ – مجمع معاليه هازيتيم (Ma›aleh Hazeit)

١٠ – مركز قيادة شرطة الضفة الغربية

١١ – مجمع كيدمان صهيون (Kidmat Tzion)

١٢ – موقف سيارات جيفعاتي (Giva›ty)

١٣ – مدينة داوود

١٤ – البستان

١٥ – مجمع اليمنيين

١٦ – منزل أبو طور

٢٣ – محكمة العمل

٢٤ – مجمع الحكومة

٢٥ – كرم المفتي

٢٦ – مركز الشرطة

٢٧ – محكمة المنطقة

٢٨ – وزارة العدل

٢٩ – فندق إمبريال

٣٠ – فندق البتراء

٣١ – الحي اليهودي

٣٢ – هوسبيس سانت جون

٣٣ ـــ برج اللقلق

٣٤ – مجمع المستوطنين في الطور

سلوان/ مدينة داوود (Ir David)

تقع قرية سلوان على الخط الأمامي للهجـوم الإسرائيلي الذي يسعى إلى محو الوجود العربي في شرقـي المدينـة. وبسبب أهمية سلـوان التاريخية وقربها من الحرم الشريـف وضع اليمينيون لأنفسهم هدف استعادة الأرض التي أقام الملك داوود عليها مملكته.

لم يدخـر اليمينيون اي جهد منذ سبعينيات القـرن العشرين للسيطرة بكل الوسائل الممكنة على الأرضـ والمباني من خلال جمعية إلعـاد (Elad). على سبيل المثال دخـول جمعية إلعاد باسم الدولة في صفقات مشبوهة لا تستطيع الدولة الدخول فيها بشكل رسمي.

تشكلـت إلعاد في العام ١٩٨٦، وفي العام ١٩٩١ دخلـت إلى أول بيتين في واد حلوة، وهو الحي المركـزي في سلوان (هايمـان – ٢٠٠٦ – Heiman) التـي أعاد المستوطنـون تسميتها «أرض داوود». ويقـف دافيد بعري (David Be›eri) على رأس هذه المنظمة. ويوجد اليوم في أرض داوود عشـرة عمارات تسكنها ٢٧ عائلة يهودية. وتملك الجمعية عشرين عمارة أخرى في التلال المجـاورة، استولـت على غالبيتها خلال الفترة مـا بين شباط (فبراير) ونيسـان (إبريل) ٢٠٠٤، ويعيشـ فيهـا الآن ٢٣ عائلة. تقدمت إلعاد بخطة إلى البلدية مـن أجل إقامة مجمع يشتمل على

عشرة شقق وروضة أطفال، وكنيس، ومكتبة وموقف لمائة سيارة. ويبلغ عدد عائلات المستوطنين التي تقيم الآن في سلوان نحو ٥٠ عائلة تضم ما يقارب ٣٠٠ شخصاً.

وتعكس منشورات إلعاد الرسمية الفخر الذي تشعر به المنظمة لإستيلائها على أكثر من ٧٠ في المائة من أرض داوود. ونحن نعتقد بأن الجمعية تتحين الفرص للإستيلاء على البنايات العديدة الباقية التي ما زال يسكنها مواطنون عرب. بالإضافة إلى ذلك، هنالك عمارة مكونة من سبعة

طوابق في منطقة سلوان تسيطر عليها عطرات كوهانيـم، على الرغم من أن سلوان تُعتبر منطقة خاصة بإلعاد. ويجـري التخطيط لإقامة عمارة من خمسـة طوابق في مدخـل سلوان، علـى قطعة أرضـ تبلـغ مساحتها ٥ ر١١ دونمـاً، تُعـرف الآن بموقف سيارات جفعاتي. ومن ضمن المرافق التي يجري التخطيـط لإقامتها قاعة احتفـالات، ومركز تجـاري يشرف

علـى ميدان الحائط الغربي (حائط المبكى)، وموقف سيارات تحت الأرض. وقد تمت موافقة لجنة التخطيـط والبناء المحلية على الخطة في حزيران (يونيـو) ٢٠٠٥. وسيتولى عملية التطوير شركة معاليـه بن داوود. ولسنا متأكدين مَن الـذي حض على المشروع، ولكن ثمة إشاعات تقول بأن أعضاء في إلعاد يقفون وراءه.

وتشـكل سلوان مثالاً واضحاً علـى التلاعب الذي تحدثنا عنه في المقدمـة، أي استخدام عناصر محايـدة من أجل تغيير طابع المكان ومفهومه. لا تعكس الإضـاءة وما على شاكلتها فقط الملكية الإسرائيليـة، بل إن ممـر المشاة من الشمـال إلى الجنوب يجري بناءه بالحجـر نفسه المستخدم في القدس الغربية. وهـذا يعطي مظهراً بأن السـكان الفلسطينيين هم عرب يعيشـون في إسرائيل، وليسوا مجموعة سكانية يهودية تم نقلها وزرعها في القدس الشرقية الفلسطينية.

وبالترادف مـع الوجود المادي اليهودي، تقوم إلعاد بأنشطـة «تعليمية» و«معلوماتية»، بما في ذلك تنظيم جـولات ومحاضرات وندوات، تشكل كلها جزءاً من المعركـة للتأثير على قلوب اليهود وعقولهم، وبذلك تعمل على تعميق تعريف المنطقة بأنها منطقة يهودية.

بالإضافـة إلى الأملاك التي استولى عليهـا المستوطنون، فهم يسيطرون على مجمعات الحفريات الأثريـة ومتنزه داوود الوطني. وهذه هي الحالة الوحيـدة في إسرائيل التي قامت بها سلطة الآثار الحكوميـة بنقل السيطرة على مواقـع الحفريات الأثرية إلى جمعية للمستوطنـين، أي إلى إلعاد.

وقـد أعرب عدد من رجال الآثار «غـير المستوطنين» عن قلقهم لما أسموه «حفريات أثرية ضحلة ومتوحشـة»، وقالـوا إن المستوطنين يقومـون بجمع تلك المواد التي تؤيـد وجهة نظرهم فقط، ويدمـرون أو يهملون مواداً لها صلة بتاريخ تواجد إسلامـي أو مسيحي قديماً. (Greenberg R.، ٢٠٠٩). وعلـى الرغم من أن سلطة الآثـار الإسرائيلية تزعم بأنها تعرف ما يجري في تلك الحفريـات بالضبط، فإنها، في الواقع، لا تعرف إلاَّ الشـيء القليل. بالإضافة إلى ذلك، إنها تمارس تأثـيراً قليلاً، وإشرافاً أقل على إلعاد، مما تمارسه على مواقع الحفريات الأثرية الإسرائيلية الأخرى. ففـي شهـر أيار (مايو) ٢٠٠٨ ، على سبيـل المثال، وفق ما نشرته صحيـف هآرتس، عُثر خلال عمليـات الحفر في موقف سيـارات جيعفاتـي (Givati)، على عظام بشريـة، ولكنها ببساطة اختفـت. ولم تقدم إلعـاد تقريراً بالعثور على تلـك العظام، كما لم تسلمهـا إلى وزارة شؤون الأديان، كما يتطلب القانون.

ويوفر الجزء التالي مزيداً من التفصيلات عن النفق الذي تحفره إلعاد في البلدة القديمة وفي سلوان:

خطط الهدم في حي البستان من سلوان

تنـوي بلدية القدس هدم حي كامل يتكون من ٨٨ منزلاً يقيم فيه ألف ساكن من قرية سلوان، وذلـك من أجل الكشف عن موقع أثري من أيام هيـكل داوود. وعلى الرغم من أن الإجراء في هـذه الحالة هو إجراء غير مسبـوق من حيث المساحة والحجم ، إلاَّ أنـه ليس حدثاً جديداً. فمنذ ١٩٦٧ ودولـة إسرائيل تتوق إلى السيطرة ليس على المساحـة الفعلية ذاتها للقدس وحسب، بل أيضاً إلى تهويد شرقي المدينة، وذلك من أجل محو طابعها العربي، وإضفاء واجهة يهودية بكامل ألوانهـا عليها. فلم يعد إخضـاع السكان ونظام الضم الذي تطبقه على المدينة كافياً بالنسبة لبلدية القدس؛ بل يجـب عليها أيضاً أن تمحو الوجود العربي من علـى وجه الأرض، إن لم يكن من الناحية المادية، فليكن، على الأقل في مظاهر الهوية.

وتقـع قرية سلوان في الخـط الأمامي للهجمـة الإسرائيلية التي ترمي إلى محـو الوجود العربي في شرقـي المدينة. وقد أصبحت سلـوان، أو كما يُطلِق المستوطنون عليهـا كفار شيلواه (Kfar Shiloah)، بسبب الأهمية التاريخيـة لموقعها، وبسبب قربها من الحرم الشريف، هدفاً لرغبات

* الآثار التي وجدت هي آثار عربية وفق ما أفاد به العمال، وقد جرى اخفاؤها والتخلص منها

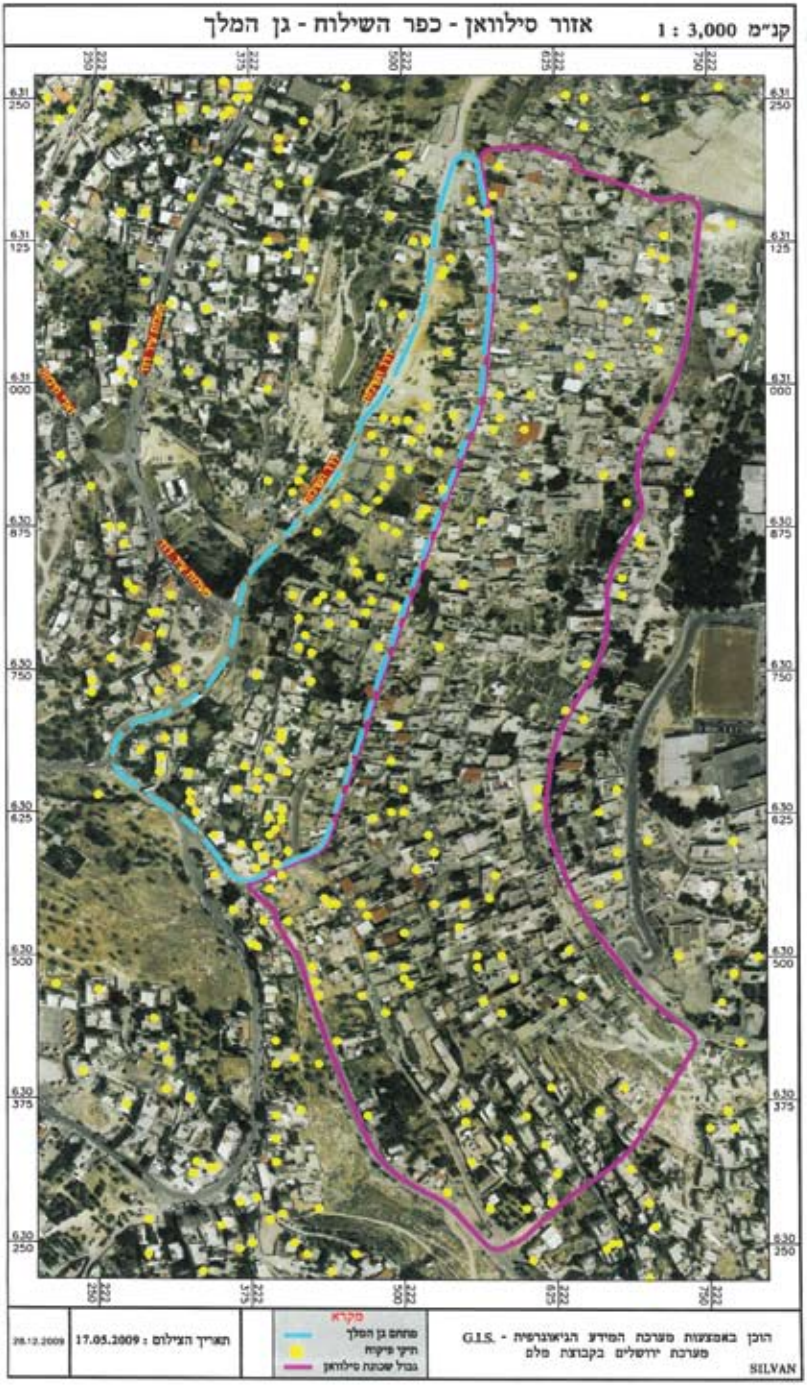

خارطة توضح المنطقة التي يوجد بها اوامر هدم ل ٨٨ بيت المشار اليهم باللون الاصفر

العناصـــر اليمينية التي حددت لنفسها مهمة استعادة الأرضـــ التي أقام عليها الملك داوود مملكته. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، لم تدخر الدولة جهداً للسيطرة على الأرض والأبنية، مستخدمة كل الوسائل الممكنة عن طريق جمعية إلعاد (El›ad). وقد قامت الأخيرة بالدخول باسم الدولة في صفقات مشبوهة ، لا يمكن للدولة أن تدخل فها بشكل رسمي.

وخطة هدم جميع البيـــوت في منطقة البستان هي جزء من خطة الإستيلاء على سلوان والسيطرة عليها، وعزلها عن سكانها وتهويد المنطقة. والحجة الرسمية لذلك، (كما أُعلِن)، هي قيمة المنطقة الأثرية بالنسبة للشعب اليهودي. فهنا تبدأ القدس، وهنا سار الملك داوود، والملك سليمان وملوك إسرائيل الآخرون، وهنا توجد أيضاً قبور من زمن الهيكل الأول.

كُتِبَت الكلمات بالتفصيل في وثيقة رسمية لمهندس بلدية القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤؛ وبما أنها وثيقة مهمة توضح الكثير فإن من المناسب أن ننقل عنها بالكامل وبكلماتها. تقول:

«الموضوع: إجلاء البيوت غير الشرعية في وادي الملك (King›s Valley).

«بداية القدس هي في مدينة الملك داوود. فعلى هذا التل والمناطق المحيطة به توجد البقايا الأثرية منذ خمسة آلاف سنة خلت. ولهذه البقايا قيمة كبيرة دولية ووطنية، وتوفر للمدينة مكانتها كواحدة من المدن المهمة في العالم.

«ووادي الملـــك، الذي هو أحد المكونات المهمة لـــوادي قدرون (Kidron Valley)، يُشَـــكِّل مع مدينة داوود وحدة أثريـــة كاملة تتواصل فيها جميع المواقع، وتشكل بدورها مُكوِّناً هاماً لفهم الكُل المؤلَّف من أجزاء وحقبات مختلفة.

«لقد تقرر من الناحية التشريعية منذ بداية التخطيط الحديث للمدينة في عهد الإنتداب، أن الوادي المحيط بالبلدة القديمة (بما في ذلك وادي الملك) سيكون مناطق مفتوحة.

«وشجعت سلطات التخطيـــط الإسرائيلية أيضاً على هذا النهج. ففي خطة البلدية للبلدة القديمـــة والمناطق المحيطة بها التي تم إعدادهـــا في سبعينيات القرن العشرين، جرى تحديد النقاط الهادية للتخطيط والتنميـــة ، وكيفية استخدام الأرض، وشبكة الشوارع، وكذلك النقـــاط الهندسية الهاديـــة بالتفصيل، وذلك من أجل المحافظة علـــى طابع المدينة الواقعة داخـــل السور، وأيضاً كل المنطقة التـــي تقع في حوض البلدة القديمة. ووفق هذه الخطة تم تحديد منطقة وادي الملك منطقة عامة مفتوحة.

«ونظراً لكل ما سبق ذكره فإنني آمر هنا بإزالة كل الأبنية غير الشرعية في وادي الملك.»

إن هــذه الوثيقــة تحتــوي في داخلها في صفحة واحــدة على مجمل النزاع اليهــودي – العربي. فالوثائــق التــي تُلَخِّص بإيجاز على هذا النحــو طبيعة مجمل النزاع منذ بدايــة الصهيونية حتى الوقت الحاضر، هي وثائق نادرة . إن المهندس البلدي عبَّر بشكل صحيح عن النزاع بين الشعبين: صــراع بين الملك داوود وفخري أبــو دياب، رئيس اللجنة الممثلة لســكان حي البستان. وهكذا، فــإن الصراع هو بين الماضي اليهودي والحاضر العربــي؛ وفي غضون ذلك تتم التضحية بمستقبل الشعبــين. مــن أجل الكشف عن بقايا من الماضي، من فترتي الهيكلــين الأول والثاني، إنهم ، أي المستوطنين والدولة، على استعداد لتدمير الهيكل الثالث، أي السكان المحليين. [الكلمة المستخدمة في العبريــة لــ «الهيكل» في هــذا السياق تعني أيضاً «منــزل»، ومن ثم فإن الإشارة هــي أيضاً إلى هــدم بيوت السكان الحاليين لسلوان.] ويَتركَّز الصراع على حقوق مَن لهم الأسبقية والأولوية – حقــوق أولئك الذين عاشوا في المنطقة قبل ثلاثة آلاف سنة خلت، أم أولئك الذين يعيشون اليوم فيهــا. يتغنى مهندســ البلدية بالآثار المدفونة تحت الأرض بينمــا يتجاهل الحياة التي تعج فوقها. إنــه يستخدم فقط الأسماء العبريــة للموقع، وكأن قرية اسمها سلوان غير موجودة، وكأن لا بشر يعيشون فيها – فقط توجد هناك بقايا آثار*.

ومــع ذلك، ورغم كل التملق للبقايا الأثرية التي يبديها المهندســ، يجب ألاّ يخطيء أحد: إن ما نناقشــه هنا هو ليس الكشــف عن الماضي، بل الصراع على السيطــرة في الحاضر. لو كان اليهود يعيشون في المنطقة لما عَنَّ على بال أحد أن يقوم بإجلائهم عنها من أجل الكشف عن الماضي وآثاره. إن هنالــك هدفين وراء هذه العملية الخطيرة: الهــدف الأول هو خلق شريط من الأحياء اليهودية في شرق المدينــة، يبدأ من البلدة القديمة، ويشمل سلوان (مدينة داوود)، ورأس العمود (Maale ha-Zayit)، وأبو ديس (Kidmat Zion)، ثم ربطها من هناك بمنطقة E-1 ومعاليه أدوميم. وبهــذه الطريقة سيتم كسر الوحدة والتواصل الأرضي بــين الأحياء الشمالية والجنوبية من شرق المدينــة، وسيجري عزل البلدة القديمة (من القدســ) عن بقية مدن الدولة الفلسطينية عندما تنشأ، وسيكون من المستحيل التوصل إلى حل عادل للنزاع اليهودي – العربي.

والهــدف الثاني هــو رغبة البلدية في تأكيــد سيطرتها على شرقي المدينة بعــد أن أخذ سكانها في التململــ وإبداء الإمتعاض من المصاعب التي لا تطاق والتي يواجهونها منذ بدء الإنتفاضة الثانية. فالجــدار الذي يعزلهم عن عائلاتهم في المناطق، والقيود علــى الحركة المفروضة عليهم، والأزمة

الإقتصاديــة، وديون ضريبة الأملاك المتراكمة التي تؤدي إلى مصادرة الأملاك والسجن، وإهانات حرســ الحدود، وهدم البيوت الذي لم يسبق لــه مثيل، والغرامات الضخمة غير المعقولة، وإلغاء تصاريح الإقامة وحقوق الضمــان الإجتماعي والحرمان من الضمان الصحي، ومنع جمع شمل العائلات التي من المناطق – كل ذلك قد غيَّر الجو الذي كان يطبع الحياة في شرقي المدينة، وأخذ يــترك أثره عليها. فأخذت تتجمع سحب العواصــف. إن البلدية واقعة تحت ضغوط؛ وإذا كانت تلــك الضغوط لا تكفي، فإن الغول الديموغرافي قد رفع رأسه، وأخذ يُهدد بأن يحوِّل العرب إلى أقليــة فعلية خلال أقل من فترة جيل واحد. وتقف كل هذه الأسباب وراء تصلُّب سياسة البلدية في جميع المجالات، وأيضاً وراء محو الثمانية وثمانين بيتاً من على وجه الأرض. فبدون أن نفهم الصــراع من أجل السيطرة لن نفهم المواقف التــي تكمن وراء الإجراء غير المسبوق. وبسبب هذا الصراع جرى انتهاك كل الحدود، وسمحت البلدية لنفسها اليوم بما لم تسمح به قبل ثلاثين عاماً. لقد غيَّر الإحتلال وجهه، وأصبح كل موظف في البلدية اليوم مهووساً باللعب بالنار، لا يستطيع مقاومة إحداث الحرائق، ويسمح لنفسه بصب الزيت على نار النزاع الدموي بين الشعبين.

إن مصــير هــذا الخطاب هو احتلال مركزالشــرف في أدبيات الإحتلال. فمــا يجري هو مُخجل ومُستهجــن ويقترب من إرتكاب جريمة ضد الإنسانيــة. إنه خطاب مكتوب باسم القانون والقيم العالمية بلغة عقيمة، ولكن تختفي بين سطوره أيديولوجية عنصرية وهدَّامة.

الكلمــة العبرية المستعملة (هيكل) في هذا المحتوى أيضاً تعنــي (البيت) والمرجع هو قد عبر هدم بيوت المواطنين في سلوان.

أهداف قديمة، استراتيجيات جديدة

منـذ أن أصبح نير بركات (Nir Barakat) رئيساً للبلديـة في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨، أخـذت البلديـة تطبق استراتيجية جديدة في منطقـة البستان. الهدف لم يتغـيَّر، ولكن الأساليب أصبحـت أكثر نعومة. ففـي أعقاب الضغوط الدولية أدرك رئيس البلديـة بأنه لا يستطيع إصدار الأمـر بهدم الثمانية وثمانين بيتاً، وبالتالي شن حملة ترمي إلى إعطاء انطباع بأن الدولة لن تهدم، ولكنهـا ستعيـد إسكان السكان ! والبرنامـج الضخم الذي أعلنت عنه البلديـة في آذار (مارس) ٢٠١٠ يقول بأنها، أي البلدية، ستبني مركزاً ضخماً للسياحة يغطي أكثر من نصف مساحة منطقة البستـان، وهو يتطلب إجلاء وهدم نحو عشريـن بناية فقط. وسيجري وفق الخطة إعادة إسكان العائـلات التي سيتم إجلاؤها في المنطقة ذاتها، كما أن السكان سيتمكنون من الإستمتاع بخدمات ذات مستـوى عال، وسيجدون فرصـ عمل في الدكاكين أو المقاهـي السياحية. ولكن ما تفشل الخطة في ذكره هو أن المركز المنوي إقامته ستديره جمعيات المستوطنين نفسها التي تدير الآن أرض داوود، بكلام آخر المستوطنون الذين ينتمون إلى إلعاد. وكما سبق ورأينا ، عندما يحصل هؤلاء المستوطنون على موطئ قدم في أي مكان يقومون تدريجيا بتوسيع ما تحت قبضتهم حتى يصبح كل الموقـع لهم. ولكن ما لم يجر ذكـره بالكلام، ظهر في الخطط التي أعدتهـا البلدية. فالخطط الخاصـة بالبستان تبين أن المنطقة ستفقد طابعها، وتصبح موقعـاً سياحياً غربياً بكل ما يعنيه ذلك ويرمي إليه. فتغيير صورة المنطقة يخدم عملية «أسرلتها». فكلما أصبحت المنطقة غربية أكثر، كلما قَلَّـت عروبتها، وإزدادت إسرائيليتها. إن النظرة والمفهـوم غربيان، وبالتالي فهما يخدمان عملية السيطرة على المكان.

بناء المستوطنين غير الشرعي في سلوان

سلـوان هي أحد المواقع خـارج البلدة القديمة حيث من المستحيـل تقريباً الحصول على رخصة للبنـاء. لا يسمح بالبناء على قِطَع الأراضي الخالية أو كإضافات إلى أبنية قائمة فعلاً، وذلك بسبب حساسيتهـا الأثريـة (الأركيولوجية). ويجري التعامل بقوة مع المواطنـين العرب الذين يحاولون توسيع منازلهـم ببناء ملاحق ملاصقة لها أو فوقها على الأسطح، بفرض غرامات وإزالة الملاحق التـي يتم بناؤهـا. وبالمقابل، ظهرت خلال السنـوات القليلة الماضية عدة بـؤر يهودية لم تحصل إطلاقـاً علـى رُخص للبناء، ولكن الشـيء الغريب أن البلدية لم تمارس سلطتهـا بوقف البناء أو لإعـادة الوضع لمـا كان عليه من قبل. وتلقي أربع حالات أخيرة الضـوء على التمييز الذي اتخذ طابعـاً مؤسساتياً ويطبق علـى العرب واليهود في القرية نفسها، وهو يشبه التمييز المُطبَّق في القدس بأسرها.

الحالات الأربع

الحالة الأولى: بناية من ٧ طوابق بلا ترخيص

إن قضيــة البناية المكونة من سبعة طوابق تشكل مثالاً جيداً على تطبيق قانون التمييز الفاضح. بدأ بناؤها في بداية العام ٢٠٠٢، ولكنه «اكتشف» فقط في شهر حزيران (يونيو) من العام التالي عندما شغلتهــا جمعية عطرات كوهانيم. هنالك شكوك قوية بأن تجاهــل البناية لم يكن لأسباب تقنية. فمفتشــو البلدية يزورون المنطقة باستمرار وينقضون على أي إخلال بأمور البناء، ولكنهم غضوا الطرف لسبب ما عن البناية ذات الطوابق السبعة المُقامة على قطعة أرض مساحتها ٨٠٠ متر مربع. ولكن المفتشين يعرفون جيداً مَن صاحب البناية التي قيد الإنشاء في منتصف سلوان. وعلى الرغم مــن أن قطعة الأرض مُسجلة باسم أحد السكان المحليين، إلاَّ أنه جــرى بيعها في فترة سابقة إلى مستوطني عطرات كوهانيم، وهم الذين قاموا بدفع تكاليف أعمال البناء. ونشر ميرون رابابورت (Meron Rapaport) في صحيفــة هآرتس تحقيقــاً شاملاً عن الحالــة، تضمــن حديثاً بين البائــع العربي و يــارون إلياس (Yaron Elias)، المســؤول عن التفتيش في القدس الشرقية؛ فقال الأخــير بصراحة أنه تفادى التعرض للبناية لمــدة ١٨ شهراً «لأنني أعــرف صلاتهم»؛ وهذه إشــارة غــير بارعــة إلى صلاته بمستوطني عطرات كوهانيم.

وأشـار في الجملة ذاتهـا إلى التنسيق بين البلدية والمستوطنين ، وربما مـع مؤسسات أخرى تدعم المستوطنـين. «كيف عرفـت أن البناية تعـود لمَن ؟ إن لـدي أصدقاء في مختلف أنـواع الهيئات والسلطات.» (رابابـورت، ٢٠٠٥). بالإضافة إلى ذلك، عندما تم اكتشاف التجاوز على القانون، كان بوسـع البلدية أن تطبق العقوبات المنصوص عليها رسميـاً، مثل إصدار أمر إخلاء أو إغلاق البنايـة، ولكنها بدلاً من ذلك، تركت الأمور على حالها، مستشهدة بحجة تثير الدهشة ، وهي أنه مـن غير الواضح «مَن هـم أصحاب البناية». من الواضح أن هذا جـواب لا أساس له، بما أنه مَن غير إلياس يعرف أن البناية مملوكة للمستوطنين. وأخذت البلدية تحقق في القضية خلال الفترة من العـام ٢٠٠٣ وحتى آذار (مارس) ٢٠٠٤ ، ولكنها امتنعت عن تقـديم شكوى وتوجيه إتهامات ضد أي من سكان البناية. وخلال الفترة ذاتها، أصدرت عشرات أوامر الهدم ضد مواطنين عرب، وقدمتهـم للمحاكمة. وكذلك امتنعـت البلدية عن فرض ضريبة بلديـة (الأرنونا) على أي من الساكنـين في البناية. وكتب مدير قسم «الفواتـير» في آذار (مارس) ٢٠٠٥ يقول أنه لا توجد أية سجـلات بشأن البناية في البلدية؛ وهـذا يتناقض مع الإجراءات الداخلية التي تتطلب من مفتشي البلدية أن يقدموا تقارير حول أية بناية جديدة لقسم الفواتير، حتى تجري مطالبتها بضريبة البلدية (الارنونا) – حتى وإن كانت تلك البناية غير شرعية.

الحالة الثانية: إلغاء أمر هدم، القاضي لاهوفيتسكي (Lahovitzky)

الحالـة الثانيـة هي حالـة خاصة، بما أن انتقـاد البلدية جاء مـن المؤسسة القضائيـة. فالقاضي هـ. لاهوفيتسكـي، الـذي ترأس المحكمـة المركزية، ألغى أمـراً إدارياً بهدم بنايـة يملكها عربي، لأن البلديـة لجأت إلى تصرف تمييزي بعدم إدعائها علـى جيران يهود ارتكبوا «جريمة» مماثلة بالضبط (Alkraikia، ٢٠٠٤). وتكشـف القضيـة عن التمييـز بكامل بشاعته. وبقـراءة نص الحكم نكتشف أنه حال اكتشاف البناية المملوكة للعربي صدر أمر إداري بهدمها. وبالمقابل، تلقت البناية الأخرى، المنـوي جعلها مدرسة دينية تابعة لجمعية إلعاد، وتتكـون من ثلاثة طوابق أقيمت على قطعـة أرض مساحتها ٣٤٥ متر مربع، أمراً بوقف العمـل. وأسقط القاضي جميع التهم الموجهة من البلدية، وعلق بقوله انه رغم تشابه «الجريمتين»، فإن البلدية طبقت أشد الإجراءات التي يتيحها القانـون – أمـر إداري بالهدم – ضد البناية المملوكة للعرب، بينمـا اختار المُشتكي، أي البلدية، تطبيـق أكثر الطرق القانونية ليونة» – إصدار أمر بوقف العمـل في البناية المملوكة ليهود. وآخذاً

في الحسبـان هذا التبايـن في التصرف، قام القاضي بإلغاء قرار الهـدم الصادر ضد البناية المملوكة للعربـي، وختم تلخيصه للحكم بملاحظـات قاسية تقول: «مهما كانت ملكيـة البنايتين، ومهما كان الهدف المعلن عن البنايتين، فإن التباين في تصرف المشتكي [البلدية] تجاه الطرفين هو تصرف مخالف وغـير مقبول إلى حد أن المحكمة لا تستطيع بعد تجاهلـه» و«...بعد أن اقتنعت المحكمة بأنه لا يوجد مجال لتطبيق القانون بشكل غير متساوٍ بالنسبة للبنايتين، وأيضاً بعدم وجود تفسير جيـد ومُقنِع لعدم تطبيق المشتكي للقانون بشكل متساوٍ، فإنني أجد أن هناك خطأ مادياً في العمل الإداري، مما يُبرر إلغاء الأمر. يجب على المُشتكي أن يستخدم الإجراءات ذاتها مع إحدى البنايتين التي تنطبق على البناية الأخرى... وبالتالي فإنني آمر بإلغاء الأمر.»

الحالة الثالثة: التعامل مع الحاويات والبيوت المتنقلة ومواقع الحرس

الحالة الثالثـة تتعلق بفناء واسع يقع في الطريق إلى عين سلوان (Siloam Pool)، حيث أخذت تنمو في ١٩٩٨ مستوطنة صغيرة تتألف من حاويات وبيوت متنقلة ومواقع للحرس. على الرغم مـن طابعها المؤقت، فإن هذا النوع من البناء ممنوع أيضاً بموجب قانون التخطيط والبناء. فلو وضع العـرب بيوتاً متنقلة في أية مواقع، سيستلمون على الفور أوامر بالإخلاء أو الهدم. ومع ذلك، فإن البلديـة امتنعت، ولسنوات، عن إصـدار أي نوع من أوامر ضد هذه الإنشاءات. وفي العام ٢٠٠١، سألت، بصفتي عضواً في البلدية، إدارة الإشراف على البناء عن الخطوات التي اتخذتها البلدية ضد هذا المجمع. فكان الجواب بأنها لم تتخذ أية خطوات، ولكن القضية تجري معالجتها. وتم في الواقع فتـح ملف في شباط (فبراير) ٢٠٠٢؛ وفي تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٤، وعقب مرور هذه الفترة الطويلـة، أصدرت المحكمـة المركزية حكمها. ولكن محامي المستوطنـين قدَّم في اللحظة الأخيرة وثيقـة تقـول أن المجمع ليس ملكاً لـ«إلعـاد»، بل هو مملوك لعربي يدعـى يوسف جمال، يحمل جـواز سفر بريطانياً، وبالتالي يجب أن تكون التهمة والحكم بإسمه وليس باسم المستوطنين. ولم يقدم مدعي البلديـة أية أعتراضات، فشطب القاضي اسم جمعية إلعاد واسم رئيسها، دافيد بعري (David Be›eri)؛ وأصدر القاضي حكمه على يوسف جمال، المقيم في المملكة المتحدة. وحتى لـو قيل أن القاضي لم يكن يعرف بالوضع وتصرف عن حسن نية، فإن خدعة تسجيل الممتلكات والأرض باسم عرب هي لعبة قديمة في البلدية. وكان على المدعي العام أن يوضح ذلك. إن الروابط المتينة بين المستوطنين وسلطات البلدية تشكل عنصر تعارض مصالح يثير القلق.

الحالة الرابعة: استخدام السكان العرب لشراء أملاك للمستوطنين

إن استخدام عملاء عرب لشراء أراض وأملاك في القدس الشرقية للمستوطنين هو سر مفضوح. فنداف شرجاي يقول في كتابه بأن كل الجمعيات التي عمِلَت في الجزء الشرقي من المدينة استخدمت عملاء – بعضهم عناصر مشبوهة لهم مشاكل مع القانون. وقضية محمد مراغة مثال مهم لفهم طريقة عمل هذه الجمعيات التي تستخدم السكان العرب. وقد تم الكشف عن هذه القضية في المقال الشامل لميرون رابابورت الذي نُشِر في هآرتس في ١ نيسان (إبريل) ٢٠٠٥.

جرى إقناع محمد مراغة – بمبالغ كبيرة من المال، وقضاء أوقات ممتعة في الخارج، وسيارات وعاهرات – بتزوير وثائق وبيع قطعة أرض تملكها عائلته الكبيرة. كان رجلاً ضعيف الشخصية وله تاريخ في عالم الإجرام؛ وقد استهدفه المستوطنون الذين استغلوه كلياً. فكان يشتري لهم الممتلكات، لا سيما في الحي اليمني من سلوان. في البداية اشترى لعطرات كوهانيم بيت عائلة عسيلة، وتلقى عمولة مقدارها ١٠ آلاف دولار، ولاحقاً اشترى أيضاً من عمّه حميدان مراغة قطعة أرض ودفع لهُ ٢٠٠٠٠دينار، وكذلك قضاء إجازة مدفوعة التكاليف كاملة في أنطاليا، وقضاء بعض الأوقات الممتعة مع مومسات في أرقى فنادق القدس. وتلقى محمد وعداً بأنه عندما يتم بناء العمارة ستتم مساعدته للهجرة هو وعائلته إلى كندا. ثم اشترى عمارتين أخريين في الحي اليمني، إحداهما تعود إلى عائلة أحمد فرج، والأخرى تملكها عائلته، وتقاضى عن هذه الصفقات ٣٠ ألف دولار، ورحلة إلى مدينة أطلانتيك.

وعند هذا الحد قدّم المالكون الحقيقيون للعمارة شكوى إلى الشرطة قائلين إن الوثائق التي تمّت الصفقة بموجبها هي وثائق مزورة. فأدرك محمد مراغة أنه في خطر وخطَط للإختفاء من إسرائيل. وعندما تمت الصفقة دفع له المستوطنون ١٥٠ ألف دولار، وأعطوه تذكرة طائرة للسفر إلى الخارج. ولكن اضطر محمد مراغة في النهاية إلى الهرب من سلوان، وراح يختفي خلال السنوات القليلة الماضية في أماكن مختلفة.

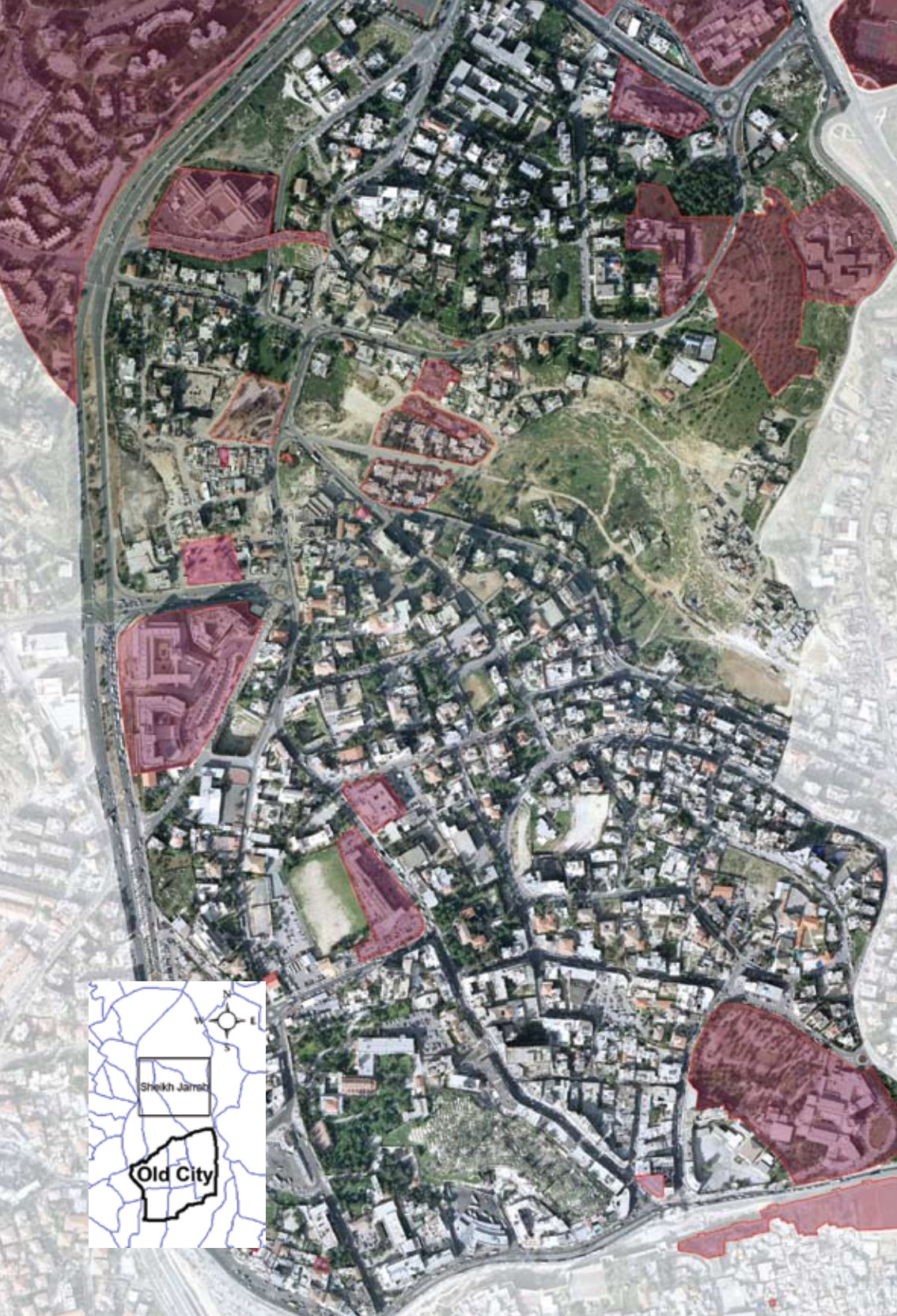
N
W
E
S
Sheikh Jarrah
Old City

الشيخ جراح

تقـع منطقة الشيخ جراح في منطقة حساسة ذات أهميـة إستراتيجية. فهي تقع على حدود البلدة القديمة من الشمال، وهي مجاورة للمنطقة التجارية في القدس الشرقية. وهي تتألف من مجموعة سكانيـة قديمة لهـا شأنها، وتوجد فيها مقـرات عدة مؤسسات وطنية، بمـا في ذلك بيت الشرق، وفنـدق الأميركان كولوني والمسـرح الوطني الفلسطيني. وهي حلقة وصـل يهودية بين القسم الغربـي من المدينة وجبل المشـارف (Mount Scopus) ورامات أشكول في الشمال، وبالتالي فهي تخلق استمرارية أرضية مهمة للجزء اليهودي من المدينة.

ويمكـن التعرف بسهولة علـى مستوطنتين دوافعهما أيديولوجيـة في المنطقة – الصديق شمعون (Shimon Ha›Tzadi – الصديـق شمعـون) وفندق شبرد. أنشأت حـي الصديق شمعون جمعيـة «مستعمرو صهيـون» (Meyashvei Zion). قامت المستوطنـة بالإستيلاء على سبع بنايـات يسكن فيها نحو ٤٠ شخصاً تقريبـا، وتوجد فيها أيضاً مدرسة دينية يدرس فيها ٥٠ شاباً آخريـن. وقادة هذه المنظمة هـم حاييم بركوفيتش (Chaim Berkovitch) وتزاهي مامو (Tzahi Mamo)؛ وتزعـم الجمعية بأنها تملك ١٨ دونماً في المنطقة أعطتها لها لجنتان يهوديتان هما لجنة اليهـود الشرقيـين (Vaad Ha›edah Ha›spharadit) ولجنـة كنيس يسرائيل (Vaad Knesset Yisrael) اللتـان تزعمان ملكية الأرض وتدعيـان بأن أعضاءهما عاشا

علـى تلك الأرض حتى العام ١٩٣٦. ومنذ العام ١٩٤٨ أقام في المنطقة سكان عرب. وفي الواقع قامت المنظمتان بنقل ملكية الأرض إلى شركة أمريكية تدعى نحلات شمعون الدولية (Nahlat Shimon International)، وهي «واجهة» لـ«مستوطنو صهيون» (Meyashvei Zion). وفي العام ١٩٨٢ رفعت هذه الشركة أولى قضاياها في المحاكم للحصول على الأرض.

ومنذ ذلك الوقت جرى النظر في الوقت ذاته في عدة قضايا أمام محاكم مختلفة. وفي العام ١٩٧٢ رفعت جمعية شيمون حاتزاديـك (الصديق شمعون) دعوى تملك الأرض استناداً إلى وثيقة بيع عثمانية موقعة من المالكين العرب والجمعيتين اليهوديتين. وفي نهاية نظر القضية التي استغرقت وقتاً طويلاً توصل محامي السكان الفلسطينيين في العام ١٩٨٤ إلى ترتيب تم الإعتراف بموجبه بملكية المنظمتين اليهوديتين للأرض، على أن يجري في الوقت ذاته اعتبار السكان «مستأجرين محميين»، وبالتالي لا يمكن إجلاؤهم. وأعطى هذا الترتيب السكان فترة ثماني سنوات من الهدوء والسلام. ولكـن في منتصف ثمانينيات القرن العشرين رفع المستوطنون قضية أمام المحاكم يطالبون بإجلاء المستأجرين، مدعين بأن الترتيبات لم تعد سارية، وذلك لأن المستأجرين لم يسددوا الإيجار، كما أنهم أضافوا ملاحق للأبنية بدون إذن.

وافقت المحكمة على ادعاءات المستوطنين وألغت الترتيبات السابقة، وحكمت بأن العائلات المقيمة هناك «دخلاء»، وأمرت بإجلائهـم. واستناداً إلى ذلك الحكم، وبمساعدة الشرطة قام المستوطنون

بإجـلاء العائـلات الفلسطينيـة على مراحل.

وبالتزامـن مـع ذلـك بـدأ النظر في قضيـة أخرى جمَّـدَت تطبيق الحكم السابـق، ادعـى فيها ساكـن يدعى سليمان درويش حجازي بأن عائلته هي مالكـة الأرضـ. وبعـد نقاش مطـول أصـدرت المحكمـة حكمها بأنها لا تستطيـع إصدار حكم جازم في قضية ملكية الأرضـ، وأن أياً من الطرفين – شركة شيمون حاتزاديك (الصديق شمعون) وسليمان درويش حجـازي – لم يستطيع أي منهمـا إثبات ملكيته بشكل قاطع. وأحالـت المحكمة الموضوع إلى مصلحـة تسجيل الأراضي التابعة للدولة، على الرغم من أنهـا كانت قد أشارت من قبل إلى أن المصلحة تفتقر إلى الأدوات لمعالجة القضية. كان الحكم في غاية الأهمية، لأن المحكمة امتنعت عن القول بشكل قاطع بأن الأرض ملك للمستوطنين، وتركت القضية مفتوحة.

وفي مرحلـة لاحقة تم رفع قضية ثالثة، ما زالت تُنظّر أمام القضاء عند كتابة هذه السطور. ويسعى من خلالها السـكان الفلسطينيون إلى إلغاء ترتيبات العـام ١٩٨٤ التي اعترفت بالملكية اليهودية للأرضـ. وتستند القضية إلى أدلة جديدة دراماتيكية، مصدرها إسطنبول، وتثبت بأن الوثيقة التي قُدمَـت منذ سنين كبرهان على ملكية الأرض، هي وثيقة مـزورة. والإدعاء بالتزوير يستند إلى تحقيـق أجراه محاميا السكان – حسين أبو حسـين وسامي إرشيد – في إرشيف الطابو العثماني (مصلحـة تسجيل الأراضي العثمانيـة) في اسطنبول. فبحثهما أوصلهمـا إلى العثور على أمرين مثيرين للدهشة : الأول، أن الرقم الذي يظهر على وثيقة البيع ، التي تقدمت بها الجمعية اليهودية، لا وجـود له في ترقيم السجل العثماني، ولا يتطابـق مع الترقيم الذي كان مستخدماً في العادة في منطقـة القدس خلال تلك الفترة. والثـاني، أن في رأس الوثيقة قولاً مكتوباً بخط فارسي لم ينتبه إليـه أحد في السابق، وافترضوا أنه آية قرآنية، لا أهمية تجارية لها. ولكن القول ينص على أن قطعة

الأرضــ الواردة في الوثيقــة قد تم تأجيرها إلى يهود لفترة زمنية محــدودة؛ ولا تذكر الوثيقة أي شــيء عن عملية بيع لليهود. وتكشف الأمور التي تم التوصل إليها بعد الفحص المضني والدقيق للوثيقة العثمانية المزيد من الإختلاف. على سبيل المثال، تناقضات بشأن موقع الأرض وحدودها، واختــلاف في أسمــاء العائلات العربية التي قيل أنها باعت الأراضــي لليهود. ونتيجة لذلك تولَّد قلق شديد بأن الأرض التي ينظر الإستئناف في أمرها هي ليست مِلكاً للمستوطنين، وهناك دلائل كافيــة تُلقي بالشك على المِلكية اليهودية. وتدعم هذه الوثائــق مصادقة وزارة الخارجية التركية، وشهــادات مصدقة من خبراء في هذا الشأن. وكما أشرنا، فــإن القضية ما زالت تُنظَر أمام القضاء عنــد كتابة هذه السطــور؛ ولكن من الناحية القانونية لا تلغي مناقشــات المحكمة الحكم السابق، وبالتالي فإن عملية الإخلاء ما زالت نافذة.

ومع ذلــك، رفضت المحكمة في العام ٢٠٠٦ القول بأن الأرضــ مِلك للمستوطنين. وفي كانون الثــاني (يناير) ٢٠٠٨ تقدمت شيمون حاتزاديك (الصديق شمعون) بخطة إلى بلدية القدس لبناء ٢٠٠ وحدة سكنية على قطعة أرض مساحتها ١٨ دونماً تقع على حدود المستوطنة الحالية. وتنص الخطة على بناء عمارات متعددة الطوابق وهدم ٤٠ بناية يقطنها سكان فلسطينيون، وذلك استناداً إلى فرضية بأن تلك البنايات ستخلق حقائق ثابتة سيكون من الصعب تجاهلها وإزالتها.

وفي الوقت ذاته، في تموز (يوليو) ٢٠٠٩ استولت مجموعة من المستوطنين بقيادة آريه كينج على بناية أخرى تقع عبر الطريق الرئيس الذي يعبر الشيخ جراح، منحهم إياها الحارس على أملاك اليهود، بما أنها كانت تعود ليهود قبل العام ١٩٤٨. إن المستوطنين قد وسَّعوا تواجدهم في الجزء الغربي من الحي ،]أي من الشيخ جراح[، وأخذوا ببطء يغلقون الحلقة المزمع إقامتها لخنق الحي. إن بناية فندق شبرد في الشيخ جراح الواقع على الطريق المؤدي إلى جبل المُكَبِّر قد بنتها عائلة الحسيني، ولكنها وُضِعَت في عهدة الحارس على أملاك الغائبين، الذي سلمها فيما بعد إلى إروين موسكوفيتش (Irwin Moskovitch). وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥ تم فتح ملف بناء خاص بفندق شبرد؛ وتقود الآثار أيضاً إلى عطرات كوهانيم. تتحدث الخطط عن بناء ما يقارب ٩٠ وحدة سكنية بالقرب من منطقة خضراء مساحتها ١٦ دونماً فيها أشجار زيتون، أغلبيتها أشجار قديمة. ولكن الخطة واجهت بعض الصعوبات، وبالتالي فإن ملفاً جديداً قد تم فتحه في تموز (يوليو) ٢٠٠٩ من أجل بناء ٢٠ وحدة سكنية على موقع مساحته ٦ ر٣ دونماً، مع إضافة مساحتها ٧ ر٥ دونما (٥٧٠٠ متر مربع) كموقف للسيارات تحت الأرض.

وتم أيضا تسليم هذه المنطقة الخضراء، التي تعرف باسم كرم المفتي، التي سُمِيَّت نسبة إلى المالك السابق الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، إلى جمعية عطرات كوهانيم دون عطاء، من أجل القيام بزراعتها، على الرغم من أنه ليس لعطرات كوهانيم أية خبرة في مثل هذا العمل. وفي حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ أعدت عطرات كوهانيم طلباً إلى لجنة التخطيط والبناء في القدس للحصول على رخصة بناء ٢٥٠ وحدة سكنية هناك، ولكنها لم تقدم الطلب، على الأرجح لخوفها من أن يؤدي الطلب الذي ينص على تدمير منطقة خضراء توجد فيها أشجار زيتون قديمة، إلى احتجاجات من منظمات البيئة. وفي آذار (مارس) ٢٠٠٧ قُدِّمَت عريضة إلى محكمة العدل العليا تقول بأن العقد قد تمَّ توقيعه على الرغم من أن الأرض ليست مِلكا لسلطة الأراضي في إسرائيل، ووزارة الداخلية تعترف بأن المالكين الفلسطينيين للأرض هي شركة الفنادق العربية. وهذا التطور هو أحد الحلقات في السلسلة التي تربط أحياء شيمون حاتزاديك (الصديق شمعون) بالمجمع الحكومي في الشيخ جراح.

العناصـــر الرمادية في الســـيطرة على الشـــيخ جـــراح

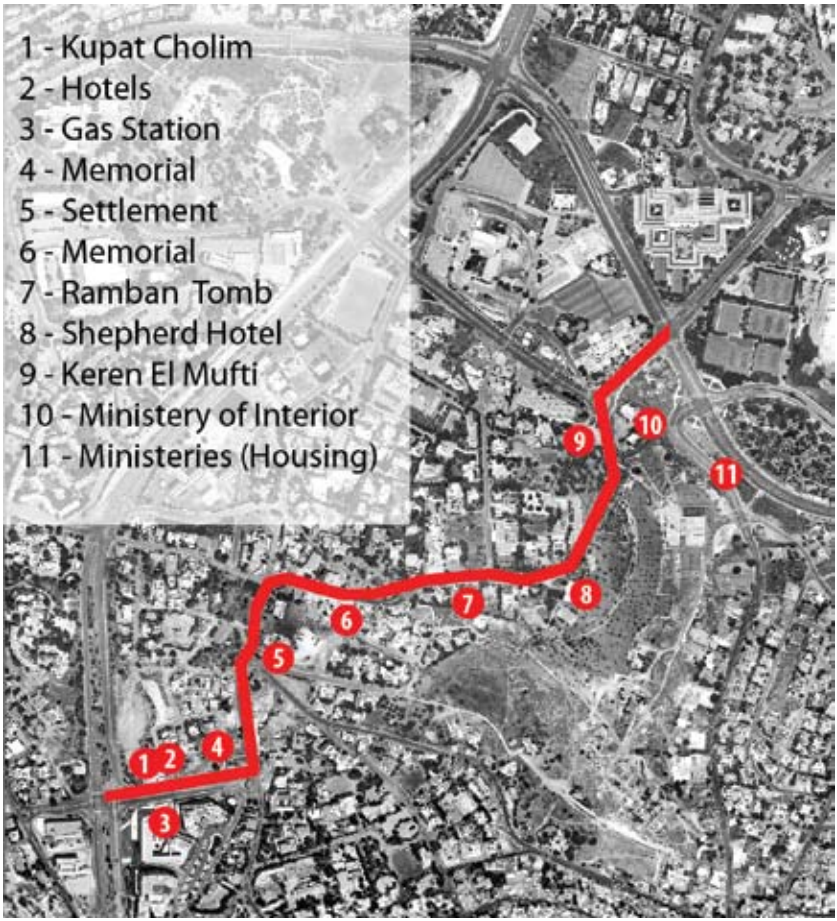

١- كوبات حوليم ٢- ساحة جلاسمان الجامعية ٢- فنادق ٤- محطة بنزين ٥- نصب تذكاري ٦- مستوطنة ٧- نصب تذكاري ٨- قبر رامبان (Ramban) ٩- فندق شبرد ١٠- كرم المفتي ١١- وزارة الداخلية ١٢- وزارات (منازل).

بالإضافة إلى مستوطنتين، هنالك أيضاً عناصر رماديـة للسيطرة ذات تأثير كبير للغاية وتشير إلى وجـود إسرائيلي قوي. والمحور المركـزي للشيخ جراح هو حالة دراسية جيدة لمراحل تغيير معالم المنطقة من خلال وجود هذه العناصر الرمادية. فهذه العناصر تخلق مع المستوطنتين وجوداً

إسرائيليـاً متجاوراً على طول الطريق. «إن انسياق المجـال وتجانسه، الملموسين وغير الملموسين، هما المجال المُفضَّل حيـث السلطة تمارس سلطتها. واحتلال هذه المجالات هو الذي يضع النخبة في مركز السيطرة.» (Alessadro Petti، 2007).

توجـد في بداية المحور كتلة من ثلاثة فنادق جديدة افتُتِحَت رسمياً في العام ٢٠٠٠. وعلى الرغم مـن أنها ملك لشركات دولية، فإن الإدارة في أيـدٍ إسرائيلية، والسواح والنزلاء فيها هم بالأساس يهـود. إن الفنـادق ليست ذات طابع سياسي في طبيعتها، ولكن بما أنهـا تجتذب نزلاء يهود، فإنها تصبح، عن غير قصد مسبق، أداة في خلق تجانس يهودي في القدس الشرقية.

يوجد مقابل هذه الفنادق الثلاثة مركز طبي تابع لكوبات حوليم الإسرائيلي، وكان بنايته تُستخدَم في السابق فرعاً للهستدروت (اتحـاد نقابات العمال الإسرائيلي). وهنالك خطط لبناء معهد ديني – تربوي للبنـات في الحقل المجاور لكوبات حوليم والهستـدروت، وسيطلق عليه اسم معهد جلاسمـان. ومحطـة البنزين المجاورة تعـود إلى شركة سونول للبنزيـن الإسرائيلية.وكما سبق وذكرنـا، فإن وجود محطة البنزين الإسرائيلية في حي عربي، على الرغم من كون المحطة ليست ذات طابع سياسي، فإنها تخلق الإنطباع بأنك في منطقة إسرائيلية.

ويوجـد على الطريـق في منطقة أبعد قليلاً نصـب تذكاري لجنود إسرائيليـين سقطوا في حرب الأيـام الستة في العام ١٩٦٧. وهذا إجراء رمزي قوي واستفزازي، من الواضح أنه عملية هدفها الإذلال.

ومع مواصلة الطريق توجد مستوطنة شيمون حاتزاديك (الصديق شمعون). إن الوجود اليهودي هنا ظاهر للغاية، ليس فقط بسبب الأعلام الإسرائيلية، بل أيضاً بسبب الحراس المسلحين وسيارات الجيب التابعة لحرس الحدود التي تجوب المنطقة باستمرار.

وبمحـاذاة المستوطنة توجد مقبرة لليهـود ومغارة شيمون حاتزاديـك (الصديق شمعون)، وهي موقـع مقدس بالنسبة لليهود، يجتذب يومياً العديد من اليهود، وبالأخص في أيام العطل. وقد تم ضم هذه المغارة إلى خطط المستوطنين، لأنها تضمن تواجد اليهود الدائم، والتواجد القوي لقوى الأمن. ويوجد بجوار ذلك كهف آخر جرى في ٢٠٠١ إعلانه مكاناً مقدساً لليهود، وهو كهف رامبـان. ويوجد في أعلى الطريق نصب آخر يخلد ذكرى القافلة الطبية التي هوجِمَت في ١٩٤٨ وهـي في طريقها إلى مستشفى هداسا. وهو يرسل رسالـة ناعمة توحي بأن العرب يقتلون حتى الأطبـاء. وجرى تسليم بناية كبيرة تقع ليس بعيداً عن الطريق وتعرف باسم فندق شبرد، ومنطقة أشجار الزيتون التـي تقع عبر الشارع وتعرف باسم كرم المفتي ، جرى تسليمها إلى المستوطنين، على الرغم من أنه لم يُسمح لهم بعد بالبناء فيها لأنها مُصنَّفة «منطقة خضراء».

تم فتــح مكاتب وزارة الداخلية في منتصف ٢٠٠٦ بمحاذاة كرم المفتي. وهذه المكاتب محاذية إلى حرم الجامعة العبرية على جبل المشارف (Mount Scopus).

وتقع مكاتب الحكومــة ومركز قيادة الشرطة المرتبطة بالجزء الغربي من المدينة عند نهاية الطريق؛ وهكــذا يكون التواصل الأرضي بين الأراضي اليهودية الواقعة بين الغرب والشمال الذي أغلبيته عربية قد تَحَقَّق وأُنجِز.

N
W
E
S
Old City
A
Tur

الطـــور

في آذار (مارس) ٢٠٠٦ سيطرت جمعية إلعاد على مجمع في جبل الزيتون (الطور) يضم عمارتين كل واحدة منهما ذات أربعة طوابق؛ وهذه ليست بعيدة عن فندق الأقواس السبعة (Seven Arches)، الذي يشرف على الحرم الشريف؛ وهكذا أُقيمت أول مستوطنة على جبل الزيتون (مجاورة إلى المقبرة اليهودية). كانت البنايتان ملكاً لعائلة أبو الهوى، وانتقلتا عبر ثلاثة مالكين فلسطينيين – قبل أن تنتقل نهائياً – إلى ملكية شركة أردنية، وهي شركة لويل للإستثمار (Luil Investment)، التي هي شركة «فعلية» مملوكة للمستوطنين. وقد قُتل محمد أبو الهوى، بعد أن سيطر المستوطنون على المجمع بأسبوع؛ وعلى الأرجح أن الفلسطينيين قتلوه لأنهم اعتبروه عميلاً. وتشكل أيضاً مدرسة بيت أوروت الدينية (Beit Orot) مستوطنة من حيث النوايا والأهداف، وذلك بسبب الهوية الأيديولوجية لأعضائها. فقد أنشأها حنان بورات (Hanan Porat) والحاخام بني إلون (Benny Elon) في أوائل تسعينيات القرن العشرين؛ وتضم مائة طالب متدين. وعندما كان بني إلون وزيراً للسياحة، اهتم بتحويل المنطقة المحاذية للمدرسة الدينية إلى متنزه وطني يُعرف باسم عيمق تسوريم (Emek Tzurim). وقد وافقت البلدية مؤخراً على خطة البناء رقم A/4904 الخاصة بأبنية عامة ووحدات سكنية على مساحة مجموعها ١٠ دونمات. وتقدم بالخطة إروين موسكوفيتش.

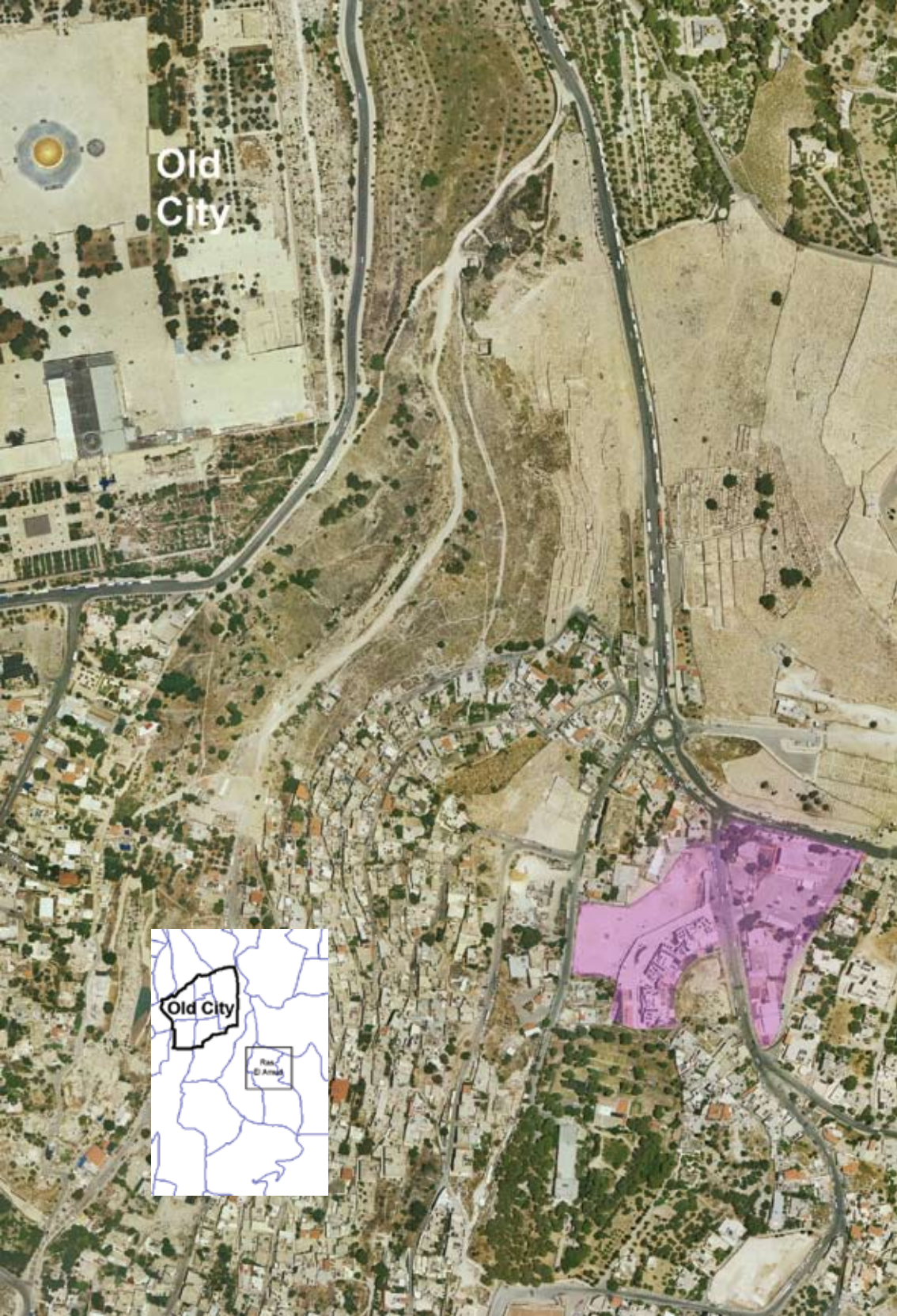
Old
City
Old City

راس العمود

يمتد مجمع ضخم في رأس العمود يعرف باسم معاليه هازيتيم (Ma›aleh Hazeitim) على مساحة ١٥ دونماً، ويقضي المخطط أن يتم بناء ١٣٢ شقة، انتهى حتى الآن بناء ٥١ شقة منها. وكانت الموافقة على المخطط قد تمَّت في ١٩٩٨، وقام إروين موسكوفيتش بتمويل المشروع. ويُعتبر آريه كينج، الممثل الشخصي لموسكوفيتش في إسرائيل، شخصية بارزة في هذا المشروع. والمجمع في حالة توسيع. واشترى موسكوفيتش عمارة مجاورة يوجد فيها مركز قيادة فيلق الشرطة الإسرائيلية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. وتبرع أيضاً بالأموال لبناء مركز قيادة الشرطة الجديد في معاليه أدوميم، الذي أخذت الشرطة في الإنتقال إليه (في آذار – مارس – ٢٠٠٨). وليس من باب الصدف أن مركز القيادة الجديد يقع في المنطقة المعروفة بـ E1، وهي الممر بين القدس ومعاليه أدوميم. وعندما يضع المستوطنون يدهم على مركز الشرطة القديم سيؤدي ذلك إلى توسيع حدود معاليه هازيتيم إلى حد كبير. وفي منتصف العام ٢٠٠٩ قدَّم المستوطنون خطة إلى مجلس التخطيط والبناء المحلي لبناء مجمع سكني جديد يُسمى معالوت دافيد – يربطه جسر بمعاليه هازيتيم المجاورة. وتنص الخطة على بناء ١٠٤ مسكناً. وفي الوقت الحاضر، وإلى أن تتم الموافقة، فإن لدى المستوطنين ترخيصاً ، حصلوا عليه في ١٩٩٨ (وبقي سراً)، لبناء ٣٤ منزلاً.

העיר העתיקה
הר הזיתים
מעלה הזיתים
כפר השילוח
Phase A
300 apartments
Phase B
500 apartments
Old City

أبو ديس

المشروع الآخر الذي قام موسكوفيتش بتمويله هو كيدمات صهيون (Kidmat Zion)، الذي يتألف من ٢٢٠ وحدة سكنية، ستبنى عند أطراف أبو ديس على قطعة أرض مساحتها ٣٠ دونماً. وعلى الرغم من أن الموافقة على المخطط قد تمت في ٢٠٠٢ ومرَّت من كل اللجان المختصة، ما زال البناء مجمداً بسبب الضغط الأمريكي – يقع المجمع بالقرب من موقع البرلمان الفلسطيني الذي كان من المقرر أن يُبنى في أبو ديس. ومع ذلك ليس من المستحيل أن يجري في النهاية تنفيذ المخطط. واستولى المستوطنون على بنايتين – واحدة قائمة اشتروها، والثانية قاموا ببنائها مجدداً. والمقصود من البنايتين هو تأكيد وجودهم، وحماية الأرض من «المتطفلين»، أي أن وجودهم سيمنع الفلسطينيين من محاولة البناء على الأرض أو احتلالها.

ممتلكات معزولة في مناطق أخرى من القدس الشرقية

توجـد أيضاً عدة عمارات معزولة موزعة في القدس الشرقيـة، مثلاً في أبو طور، وجبل المُكبِّر، ومقابـل القنصلية الأمريكية، وفي شارع المصرارة (يُطلـق المستوطنون على الحي اسم نيسان بك – Nissan Beck)، بالقـرب من سور البلدة القديمة، حيث تعيش عائلات قليلة وتعمل بعض المكاتب. إننا نعتقد بوجود نحو عشر وحدات سكنية من هذا النوع. ونعرف بوجود أملاك أخرى في أرجاء النصف الشرقي من المدينة، على سبيل المثال في منطقة شعفاط – بيت حنينا، الهدف منها هو استخدامها في «المقايضة» في صفقات التبادل مع أناس يعيشون في مناطق أخرى تهم المستوطنين، على الأرجح في البلدة القديمة. وفرضية المستوطنين هي أن العرب الذين يعيشون في المناطق المكتظة بالسكان، حيث لـن يحصلوا على رخصـ للبناء، سيُبادلون بسرور منازلهم ببيوت أرحب في مناطق حيث يمكن الحصول بسهولة على رخص للبناء.

مشاريع لمطورين خاصين

إن عمليات التطوير الخاصـة ليست خاصة تماماً: يوجد دائماً، وإلى حد كبير أو صغير، مشاركة حكومية فيها. ونحـن نميِّز بين هذه الفئات لأغراض تتعلق بالمنهجية. وهي في الواقع أكثر تكاملاً مـع الحكومة مما تبدو هنـا. بالإضافة إلى ذلـك، لا يوجد أي اختلاف من الناحيـة القانونية بين المستوطنات، بما أنها كلها تنتهك القانون الدولي.

جبل المُكَبِّر / Nof Zion (مشهد صهيون)

توجـد في بعض الحالات مشاريع يقوم بهـا وبنائها مطورون خاصـون، وأكبرها هو مشروع جبـل المكبر / Nof Zion ، وهو مجمع في جبل المكبر يملكه جاكس ناصر وآبي ليفي. إنه يمتد على مساحة تزيد على ١١٥ دونماً، وسيضم في النهاية ٣٥٠ وحدة سكنية، وفندق من ١٥٠ غرفة، وبنايات للخدمات.

أساليب التلاعب لمحو الواقع

(مقال نُشِر في مجلة «الإحتلال» – Occupation)

في طـرف جبل المكبر، علـى الحدود مع مستوطنـة شرق طالبيـوت (East Talpiot) أخذ يتشكل مشروع أبنية يهودية يبدو عليها البذخ والترف، تغطي مساحة ١٧٠ دونماً، وتضم وحدات سكنية، ومركزاً رياضياً، وروضة أطفال، وكنيساً ومركزاً تجارياً.

والمشـروع الذي يجري بناؤه في جبل المكـبر (Nof Zion) هو مشروع خاص، مشروع تجاري بحت ليس له أي سياق سياسي. وفي وجود ذلك فإن موقف المقاولين العاملين في المشروع يعكس الموقـف نفسه الموجـود في المؤسسة الإسرائيلية فيمـا يتعلق بقضايا بسط السلطـة القانونية على الأرضـ في القدس الشرقية. والكتيب الأنيق الذي جرى إعداده لتسويق المشروع للسكان اليهود المستهدفين، يؤكد بشكل خاص علـى وصف الأحياء في المنطقة المحيطة بالحي الجديد. ويحتوي أيضاً لتأكيد ذلك على رسم للمشروع والمنظر الذي يبدو منه.

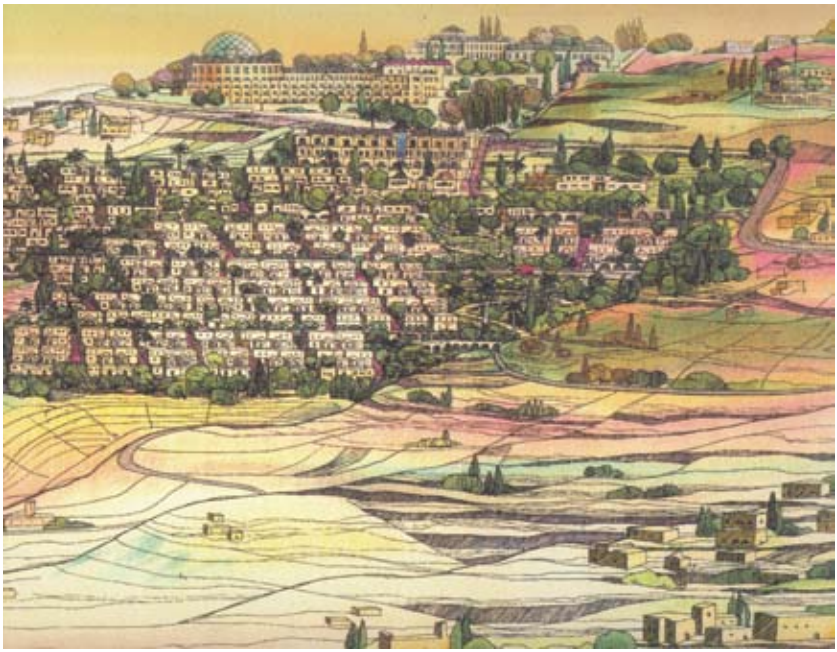

والرسـم الـذي هو بأسلوب شرقي كان سائـداً في مطلع القرن [الماضي] يقـدم منظراً رومانسياً يجمـع بين الهدوء والريف. ويعـج المنظر ببيوت يهودية تحيط بها الخضـرة، والأبنية العامة على نطاق واسع، مضيئـة وهادئة بألوان خافتة. وعند حافة البناء توجد منطقة غير متطورة، هي أيضا خافتـة الألوان، حيث توجد متناثرة بيوت عربية قليلة – بعيدة ولا يبدو منها أي تهديد. هذه هي المنـازل الموجـودة في جبل المكبر. والرسـم هو عن عمد رسم زائف من حيـث ألوانه وتشويهه المتعمد للواقع.

في الواقـع، لا وجود للقرية، بل الذي يوجد هو عدد من المنـازل التي تقف وحيدة، وبعيدة عن المنطقة اليهودية، ولا تشكل أي تهديد. الألوان السائدة التي تبدو في الرسم هي الأخضر والأزرق والذهبي والكستنائي، وهي ألوان تختلف كلياً عن اللون الرمادي السائد في الهندسة المحلية. لقد اختفـت القرية بجرة قلـم، ومُحِيَ الواقع، وتلاشت بيوت القرية وكأنهـا لم توجد أبداً، وجرى «تأميم» المنظر كلياً لخدمة الحي اليهودي الذي سيقام.

ويظهر نوع آخر من التلاعب على الصفحة التالية، حيث يجري تصوير المنظر من بيوت الحي. وبما أنه صورة شمسية فمن الصعب محو بيوت القرية، ولكن للتلاعب بعدان، البعد الأول هو إدخال

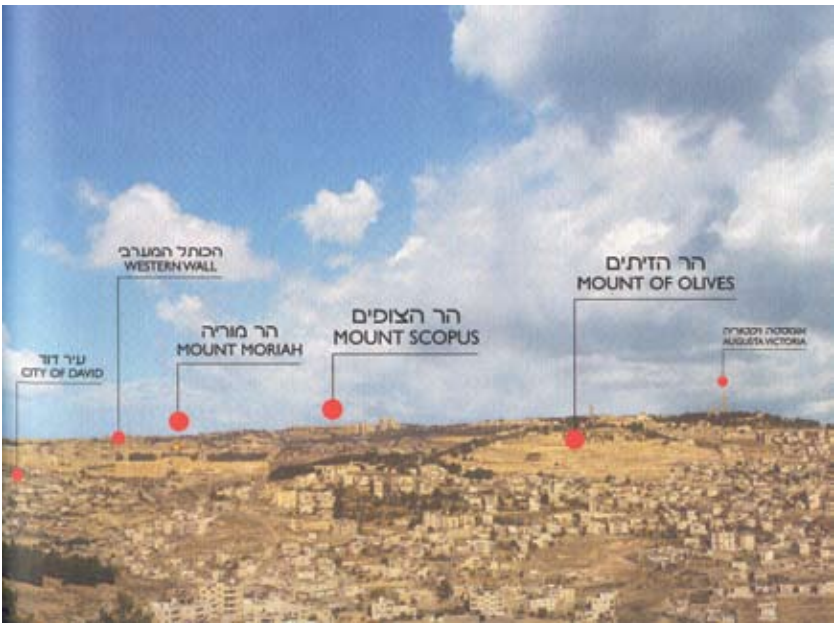

شريـط عريض من السمـاء الزرقاء الصافية، والبعد الثاني هو خـط الأفق الهاديء الذي يتشكل كلياً تقريبـاً من مواقع يهودية. ويرى المرء في الخلفية جبـل الزيتون، وجبل المشارف (Mount Scopus) وجبـل موريه (Moriah)، والحائط الغربي (حائط المبكـى) ومدينة داوود، وجبل صهيـون وفندق الملك داوود، وفنـدق شيراتون، وفندق بلازا، وطريق شـرق طالبيوت وأحياء الطالبيـة ورحافيـا. والمَعلَم الوحيد غير اليهـودي الذي يبدو في الصورة هـو مستشفى أوغستا فيكتوريـا (المطَّلَع)، الذي يحدد موقعه بشكل خاطئ، بينما العمـارة التي يتم تحديدها على أنها المستشفـى هي كنيسة الأب نوستر (Pater Noster Church). بيد أن من ينظر إلى الصورة كاملـة لن تفوته رؤية وجود قرية عربية بجوار الموقع اليهودي، تحت شرفاته بالضبط. تظهر قرية جبـل المكبر في الصورة، ولكن ليس في عقل مَـن ينظر إليها. ليس هذا وحسب، ولكن على التل نفسـه حيث تبدو مواقـع يهودية فقط، يوجد في الواقع عدد من القـرى العربية التي تلفت النظر بغيابهـا. وإذا كان معدو الكتيب يُظهِرون الطالبية ورحافيا، فلمـاذا لا يُظهرون الطور والصوانة والشيخ جراح ووادي الجوز الواقعة على خط الأفق ذاته، أو صور باهر التي تقع إلى يمين الصورة في مرمـى رؤية المشاهد. والمنظر الذي يبدو في الصـورة يقول بوضوح بأن القرية التي تظهر عند نهايـة الحي اليهودي هي خدعـة بصرية، لا وجود لها في الواقع، ويمكـن للمرء تجاهل وجودها كلياً، ذلك الوجود المزعج، وتجاهل أيضاً صوت المؤذن وأصوات الحياة التي تصدر عنها. لا أهمية للجار القريب، وبدلاً من ذلك يجب التركيز على التل الذي يبدو عن بُعد. إن الرسالة التي تبعث بهـا الصورة تقول: «لاحظـوا إن الحائط الغربي (المبكى) ليس بعيداً، ولـو أنك لا تستطيع رؤيته بوضوح. إن الجار الموجود عبر الشارع لا وجود له، حتى وإن كنت تراه فعلاً.»

إن نـوف سيون (Nof zion) هو مجرد مثال على «شيفرة» عمـل حركة الإستيطان ككل فيما يتعلـق بالوجود العربي في الضفة الغربية، وبالأخص في القدس الشرقية. لدينا هنا صيغة حديثة للخطـاب الكلاسيكي الصهيوني الذي يقول «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض». بيد أنه إن كان هـذا القول قد صدر عن جهل في القرن التاسـع عشر، فإنه يقال اليوم عن نزعة شريرة. إنه جهد لمحـو الوجود العربي، ومن أجـل الإستيلاء على المجال مع الأرض والمنظـر، ومن أجل تهويد القدس الشرقية بخلطة من مشاريـع البناء اليهودية ومحو الوجـود العربي. يمكن محو البعض مادياً، بمعنى أن بالإمكان هدم الأبنية العربية حتى أساساتها. مَن الذي سيتذكر أن في المناطق التي

جــرى فيها بناء أحياء يهوديــة في القدس الشرقية في سبعينيات القــرن العشرين كانت هناك أبنية عربية دمرتها الجرافات ومسحتها عن وجه الأرض؟ وثمة جزء آخر يمكن محوه ببساطة بتجاهل وجــوده ومسحه كلية من الضمير والذاكرة. هذه مناطــق ليس فقط لم تطأها على الإطلاق قدم يهوديــة، بل حتى إنها لم تُر ولم تُسمع. لقد تعلم المستوطن اليهودي أن يقفز عن القرى العربية، وأن ينظــر فوقهــا، بدلاً من النظر إليها وعليها. لإنه لا ينظر إليها مباشرة، بما أن وجودها أمر عبثي ومزعج؛ على كل حال إنه يزدريها، ينظر إليها من عَلٍ، وليس مواجهة – نظرة السيد إلى خدمه. إن القريــة العربية مصدر إزعاج لحركة الإستيطان، إذا كان المرء لا يستطيع محوها ، فإنه يستطيع علــى الأقل تجاهلهــا. والأسلوب نفسه ينطبق ليس فقط على الأبنية، بــل أيضاً على منظر البشر. سيمر المستوطن اليهودي في طريقه إلى بيته بالعديد من العرب الذين يعيشون بالقرب منه، ولكنه لن يعي وجودهم، سيتجاهلــه، لأنهم غير موجودين بالنسبة له. في أحسن الأحوال إنهم غائبون – موجودون، كظلال مخلوقات أدنى مكانة. وتُبذَل أيضاً جهود كبيرة لمحو تاريخ المنطقة، لمحو الرواية التي سبقت الحي اليهودي. إن الساكن اليهودي لا يبدي حب استطلاع لمعرفة كيف انتهت الأرضــ إلى حوزته، ومَن كان هناك قبله، وإذا كان قد تضــرر أحد جراء أعمال البناء اليهودي. والساكــن اليهودي الذي يبدي عموماً اهتماماً كبيراً بتاريخ مدينته، يُفضِّل في هذه الحالة ألاَّ يسأل أسئلــة كثيرة وألاَّ يفهم الماضي. الخطاب اليهودي هو دائمــاً خطاب قومي، دائم الإنبهار بالإنجاز الرائع، إنجاز بناء حي يهودي باذخ، ويفتخر كثيراً باستعادة الأرض لشعب إسرائيل.

المشكلــة الوحيدة المتعلقــة بهذا الوضع هي أن للواقع طرقه الخاصة في رفع رأسه، عاجلاً أم آجلاً، والمطالبة بتعويض عما أصابه من شتائم وإهانات.

على طريق بيت لحم

يخطط مطـورون خاصون إلى إقامة مستوطنتين على طريق بيـت لحم، بالقرب من مستوطنة جيلو. إحداهما محاذية إلى دير مار إلياس الواقع شمال بيت لحم، مملوكة إلى الأخوة جولوبنشيخ (Golobenchich Brothers)، تتألف من ٣٩٨ وحدة سكنية مبنية على مساحة ٦٢٤ دونماً (١٥٦ فداناً). وقد تم تقديم الخطة في المرة الأولى في العام ٢٠٠١، ولكنه جرى تجميدها إلى أن أعيد تقديمهـا في أوائل العام ٢٠٠٩، وتمت الموافقة عليها في تشريـن الأول (أكتوبر) من العام ذاته، مع اختـلاف واحد له دلالته – تغيير الإسم الأصلي من «أبواب بيت لحم» إلى غرب جدار صمويل (West Homat Shmuel)، وذلك من أجل إعطاء الانطباع بأنها ضاحية من ضواحي حي هـار حوما (Har Homa – جبل أبوغنيم) المجاور. ويسعى تغيير الإسم إلى التغطية على أنها مستوطنـة جديدة تهدف إلى أن تكون حلقة وصل بين هارحوما وجيلو، وذلك في انتهاك واضح لوعد نتانياهو إلى أوباما بعدم تغيير الوضع الراهن في القدس.

والمشروع الآخر الذي قامت الصحافة بالدعاية له هو صفقة عقار ضخمة بين الكنيسة الأرثوذكسية اليونانيـة وشراجا بيران (Shraga Biran) الـذي سيقوم بعملية التطوير، ولكن لم يجر حتى الآن الكشـف عنها كلياً؛ وتتعلق بقطعة أرض مهمة تقع على حدود جيفعات همتوس (Givat Matos) وبيـت صفافا وجيلو. وقـد تم الكشف عن أن شراجا بيران على وشك أن يبني عليها ٧٠٠ وحدة سكنية، تعهد بإعطاء الكنيسة ٢٥ في المائة منها (ربما التي ستقام على الأرض المجاورة لبيـت صفافا). وسيلبي هذا احتياجات رعايا الكنيسـة، بينما الشقق المتبقية والواقعة على الطريق المؤدية إلى بيت لحم ستباع في السوق لمن يريد.

الولـجه / جيفعات ياعل

جــرى تدشين المشروع وتطويــره، في حالات أخرى، من قبل مستثمريــن خاصين على صلة وثيقة بمؤسســات سياسية وأيديولوجية؛ والمثال الأكثر وقاحة على هذا التصرف هو مشروع التطوير الكبير الذي هو جزئيا حي في القدس، وجزئياً مستوطنة تدعى جيفعات ياعل (Givat Yael)، من المزمع بناؤها بالقرب من قرية الولجة – التي يقع نصفها تحت سلطة القدس، بينما النصف الآخر يعتبر جزءاً مــن يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. ستكون جيفعــات ياعل أكبر مستوطنة في منطقة القدس، تضم ١٣٥٠٠ بيتاً. وسيجري قريباً تقديم خطط إلى وزارة الداخلية لاستخدام ٢٠٠٠ دونم، والاحتفاظ بألف دونم أخرى كإحتياطي. ومن المتوقــع أن تكون المستوطنة حلقة الوصل بين القدس وغوش عصيون (Gush Etzion). ومــن المثــير ملاحظة أنه في تموز (يوليــو) ٢٠٠٩ رفضت وزارة الداخلية خطة لرســم حدود قرية الولجة تقدم بها ســكان القرية (أعدّها المهندس كلود روزنكوفيتش – Claude Rosenkowich). وعقب هذا الرفض مباشرة قام مالكو جيفعات ياعل، وقد انتابهم الخوف من أن يتقــدم سكان الولجة الفلسطينيــون باستئناف إلى المحكمة الإسرائيلية ضد خطط جيفعات ياعل – ومدركــين تماماً أن من الصعب إثبات ملكيتهم لجزء من الأرض – قاموا بالتأكيد لسكان الولجة بأنه إن لم يتقدمــوا، أي السكان، باستئناف للمحكمة، فإن مالكي جيفعات ياعل يضمنون لسكان الولجة بأن تتم الموافقة على الخطة الأصلية لرسم حدود القرية.

وجيفعــات ياعل هي مثال على مستوطنة تبتلع قرية بأكملهــا. كان من المزمع بناؤها على أرض تعــود لقرية الولجة، تم شــراء جزء من الأرض بشكل قانوني، بينما تم الحصول على أجزاء أخرى بوثائق مزورة. وستقام المستوطنة، حسب الخطة، ليس فقط بالقرب من القرية، بل في وسطها.

تمتــد الولجة على مساحــة ٦٠٠٠ دونم؛ وتمتد جيفعات يعال علــى ٣٠٠٠ دونم. وتُظهِر الخريطة بوضــوح أنه عند وضع خريطــة جيفعات ياعل فوق خريطة الولجة، تبتلــع جيفعات ياعل أكثر

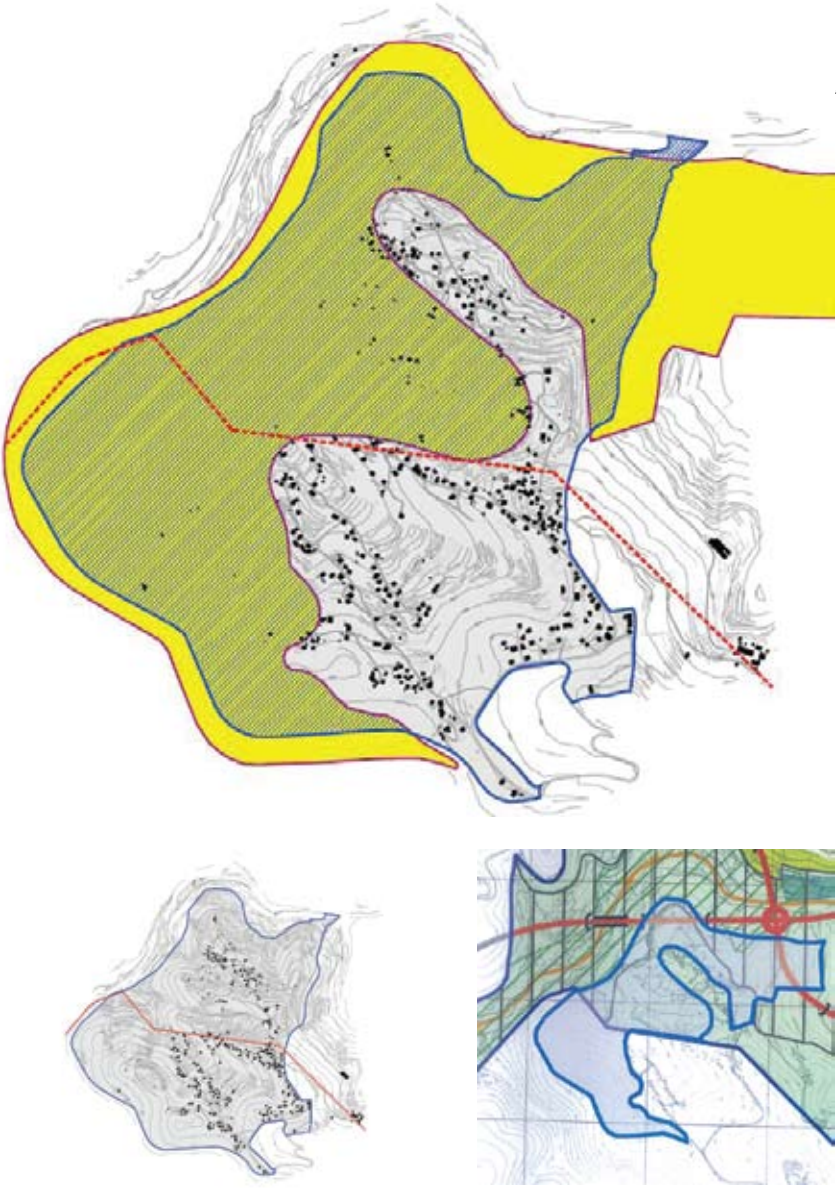

مــن نصف القرية. وفي بعضــ أجزاء من الولجة حيث ما تزال منازل عربيــة قائمة دون أن تمس، ستصبح حياة سكان القريــة لا تطاق؛ ستحيط بهم العمارات متعددة الطوابق، ولن تكون لديهم أراضــ للزراعة، أو فرص للتطور أو البناء. وفي النهايــة سيضطرون إلى الرحيل إلى مكان آخر. وجيفعــات ياعل هي نمــوذج لمستوطنة تقوم بخنق موقع عربي، وهي تعكســ تياراً موجوداً في المجتمع الإسرائيلي لا يرغب في العيش «جنباً إلى جنب» [مع العرب]، ويُفضِّل وجودنا عليهم.

سوق الجملة

تقـوم بلدية القدس، كفئـة ثالثة، بتدشين مستوطنـات، ثم تدعو فيما بعـد القطاع الخاص إلى الدخـول في مناقصـات خاصة بعقود البناء، كمـا هوالحال مع سوق الجملـة. في شباط (فبراير) ٢٠٠٩، قُدِّمَت خطة إلى وزارة الداخلية لهدم سوق الجملة الواقع بالقرب من متحف روكفلرعلى الطريق المؤدي إلى حي الصوانة. سيجري، وفق الخطة، بناء مجمع سياحي على الموقع يضم ٢٠٠ غرفـة وقاعات. والبلدية هي التي تملك الموقع، كمـا كان في السابق مِلكاً للتاج الأردني. وتنوي المدينـة الآن دعوة من يريد إلى تقديم مقترحات. وعلى الرغم من أن المقاولين العرب سيحق لهم نظريـاً الدخول في المناقصة، ليس ثمة شك في أن العطاء سيرسو في النهاية على مقاول يهودي من إسرائيـل أو من الخارج. ويمثل هذه الموقع حلقة وصل مهمة للغاية من أجل إحكام دائرة السيطرة الإسرائيليـة التي تحيط بالبلدة القديمة، كمـا أنه، أي الموقع، سيحقق التواصل الجغرافي لربط موقع الجامعـة العبرية في جبل المشارف (Mount Scopus) بالبلدة القديمة، ومن هناك بالجزء الغربي من المدينة.

مستوطنات بمبادرة من الحكومة

من المزمــع بناء عدة مجمعات في القدس الشرقية بمبادرة مــن الحكومة، وبشكل عام من وزارة الإسكان. سيتم قريباً بناء حي جديد في جيفعات هماتوس (Givat HaMatos – التلة الطائرة) يتألــف من ٤١٤٠ منزلاً في منطقة تمتد ٢٢٠٠ دونم، وهو حالياً موقع بيوت متحركة يسكن فيها مهاجــرون جدد. وعلى الرغم من أن الموقع قد احتله مهاجرون جدد وعائلات معوزة منذ أكثر مــن عقد من الزمن، فإنه يجري تقديم المشروع على أنه مشــروع جديد؛ ويقع جزء من المشروع على أرض تعود إلى بيت صفافا.

وتخطط وزارة الإســكان إلى إقامة مجمع هار حوما (جبل أبوغنيم) C على الطريق المؤدية إلى بيت لحم، وسيربط هار حوما (جبل أبوغنيم) بجيلو، بينما سيقام هار حوما D على أرض قريبة من خربة مزموريه – نيومــان (Khirbet Mizmoriya-Nuaman). وتُعِد بلدية القدس

بالإشـتراك مع وزارة الإسكان خطة لزيادة الوجود اليهودي في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة. والهـدف هو خلق منطقة يهودية عازلة يمكنها أن تمنع التواصل الجغرافي بين بيت ساحور وصور باهر والأحياء الفلسطينية التي تقع في جنوب المدينة.

ومنذ العام ٢٠٠٧ تجري ممارسة ضغوط من الأحزاب الأرثوذكسية [اليهودية] المتطرفة تطالب ببناء ١٠٠٠٠ وحـدة سكنية لها في منطقة قلنديـا، بالقرب من مطار عطاروت (قلنديا). وسيكون هذا المجمع السكني حلقة تربط مستوطنة كوخاف يعقوب (Kochav Yaacov) في منطقة رام الله بالقدسـ. وقد قامت الإدارة الأمريكية في الوقت الراهن بتجميد هذا المشروع على الرغم من أن تحسينـات البنى التحتية قد بدأت بالفعل. إن العامل الواضح الذي يجب التفكير فيه هو أن العمل في الموقع يرتبط أيضاً بحقيقة أنه من المزمع إعادة هذا الموقع إلى سيطرة السلطة الفلسطينية.

في بدايـة العام ٢٠١٠، غيَّرَت البلديـة خططها، وقررت الإستيلاء على الموقـع بإنشاء مصنعين؛ أحدهمـا مركـز صيانة بلدي سيجري نقلـه في نهاية العام من القدس الغربيـة إلى منطقة المطار. والثاني هو مركز فرز وإعادة تصنيع، وإنتاج الغاز من الفضلات الطبيعية – من المخطط أن يباشر عملـه بعد ثلاث سنوات. كان يُعتـبرَ أيضاً أن إنشاء الموقع الخاص بنفايـات المدينة عملاً ممنوعاً بموجـب القانون الـدولي، وهو يتساوى مع إقامـة مستوطنة من كافة الجوانـب. ولكن المصادر الإسرائيلية تزعم بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترض في هذه الحالة، بما أنه من المزمع إعادة الموقـع إلى السلطة الفلسطينية التي ستحصل، في نهايـة الأمر، على مركز حديث لمعالجة نفايات رام الله والقدس. وهكذا فـإن المشروع لن يعود بالفائدة على السلطة الفلسطينية وحسب، بل إن بإمكانه أيضاً أن يخدم كمشروع إيكولوجي للشعبين.

وتساند الدولة أيضاً توسيع منطقة جيلو، وهو مشروع يُطلَق عليه اسم موردوت جيلو (منحدرات جيلو)، سيشمل بناء نحو ٩٠٠ وحدة سكنية على قطعة أرض مساحتها تزيد على ٢٦٠ دونماً تمت مصادرتها في ثمانينيات القرن العشرين.. وقد أدّى هذا الإجراء، الذي تمت الموافقة عليه في تشرين الثاني (نوفمـبر) ٢٠٠٩ إلى ردة فعل دولية عنيفة، بالأساس بسبب التوقيت. وافقت عليه وزارة الداخلية في وقتٍ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة تحقيق تقدم في محادثات السلام (راجـع ردة فعل وزارة الخارجية الأمريكية). ولكن الحكومة الإسرائيلية استغلت الإنتقاد الدولي لأغراض داخليـة، لتقوية التوجهات القومية، ولإثبات بأن الحكومة متمسكة بوحدة القدس، ولا تخضع للضغط الدولي.

المستوطنات «الخضراء»

ثمة وسيلة أخرى لتعزيز التواجد اليهودي في القدس الشرقية في المواقع التي لا يمكن بناء مساكن فيهـا، وهي تحويل مساحات واسعة من الأرض إلى مناطق «خضراء» ومناطق سياحية ذات طابع يهودي قوي. وتحويل المجال المفتوح إلى متنزهات يهدف إلى منع تعزيز الوجود العربي بالدرجة الأولى، أو كما تُطلِق الدولة عليه، منع استيلاء العرب على الأرض. وقد قال عضو الكنيست بني ألـون (Benny Alon) بصراحة، الذي هو من مؤسسـي مستوطنة الصديق شمعون ورئيس مدرسـة بيت أوروت يشيفـا الدينية، بأن هدف المستوطنين في القدس الشرقية هو خلق تواصل يهودي يشمـل منطقة البلدة القديمة. وسيتحقق ذلك بتحويـل الأراضي المفتوحة إلى «متنزهات وطنيـة، وضم الأراضي التـي تملكها الدولة إلى الأراضي التي يملكهـا اليهود. وستحول الأحياء اليهوديـة التي يتم بناؤها بالقرب من الأراضي المفتوحـة دون تدفق الفلسطينيين ودون عمليات البناء غير الشرعي.» (رابوبورت – ٢٠٠٨ –Rapoport).

علـى الأرجح أنه سيجري هنـاك [في المتنزهات الوطنية] في المرحلة التالية بنـاء أماكن لمؤسسات يهوديـة وبيوت سكنية لسكان يهود. وحتى لو لم يجر بنـاء مؤسسات ومساكن، فإن المتنزهات العامـة تكفي لتعزيز السيطـرة اليهودية على الموقع. فعلامات الطـرق والحرّاس والممرات تخلق كلهـا استمرارية مع المواقـع اليهودية، كما أن الأسلـوب الهندسي يساهـم في شبكة واسعة من مواقـع يهوديـة ذات وزن وأهمية سياسية وثقل. وهذا جانب آخـر من نمط السيطرة على المجال المـادي، وإظهار التواجد هنـاك. يدير سلطة المتنزهات في منطقة القدس خلال العامين الماضيين إفيتار كوهـين (Evyatar Cohen) الذي يعيش في مستوطنـة عوفرا (Ofra) وهو موظف سابـق في إلعاد. ويتعين على المـرء أن يتابع التفسيرات التي قدمتها مصـادر في الدولة كي يدرك بـأن خطاب تلك المصادر هو مثـل خطاب المستوطنين، وأهدافهم هي الأهـداف ذاتها. والمنطقة التـي تُعرف باسم متنزه تسوريم (Tzurim Park) في حـي الصوانة هي دون أدنى شك المثال الحي على هذا التوجه. تم الإعلان عنها بأنها متنزه وطني من قبل سلطة المتنزهات، فقامت البلدية ببنـاء سياج حولها بطريقة تحول دون قيام المالكـين العرب بالبناء عليها. وتُحقق الدولة من خلال إعلانها الأرض متنزهاً وطنياً هدفين في وقت واحد: تمنع العرب من البناء على الأرض، وتسيطر

أيضــاً على الأرض من غير مصادرتها، وبالتالي لا تعوض أصحابها. وبالطريقة نفسها تم الإعلان مؤخــراً عن إنشــاء متنزه وطني آخر في موقع تحــت جبل المشارف في العيسويــة، يغطي مساحة ٧٤٥ دونمــاً. وتم الإعــلان عن هذا المتنزه بحجة أنه يشرف علــى منطقة صحراوية لها قيمة كبيرة كمنطقــة جمال طبيعي آخذ في الــزوال. وهذا تفسير غاية في السخف وإثارة للغضب، لا سيما أن المتنــزه يُشرف على منطقة E-1 التي هي موضع خطط تطوير خلافية أعدتها بلدية معاليه أدوميم والحكومة الإسرائيلية.

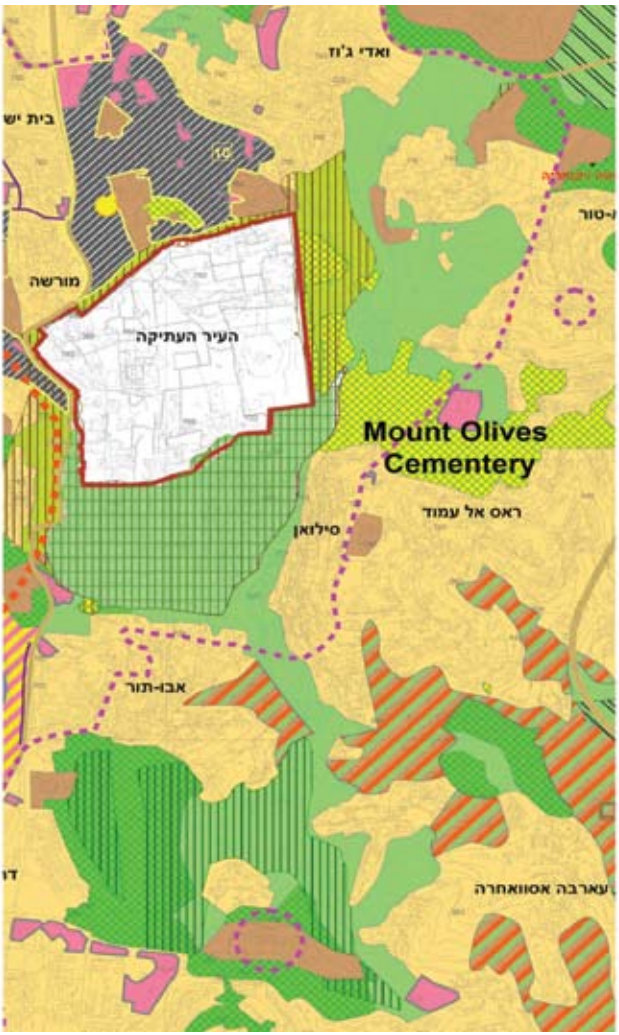

وهنالك مشروع آخر يستخدم القيمة الطبيعية والمناظر الجميلة من أجل تعزيز التواجد اليهودي في القدس الشرقية، جرى تسليمه إلى سلطة تطوير القدس الشرقية، التي هي فرع تابع للبلدية. يستدعي المشروع إقامة متنزه وطني يتألف من ١٥ منطقة مستقلة، تقع امتداداً من أبو طور وتمر بحي البستان (سلوان)، وبركة السلطان وباب الإسباط (Lion›s Gate) وجبل صهيون وإلى سفح جبل الزيتون، وترتبط كلها بشبكة ممرات. وتبلغ تكلفة المشروع ٧٥ مليون شيكل. ويبين كتيب حول المشروع أمر خلط السياحة بالإعتبارات السياسية الذي يكمن وراء هذا المشروع الضخم. يقول إنه من الضروري العمل بسرعة للمحافظة على وضع المنطقة كمَعلَم لجذب السواح، وذلك بسبب أعمال البناء غير الشرعية التي تجري على نطاق واسع، والأشخاص الذين يضعون أيديهم على الأراضي بغير وجه حق. وعرَّفَت الحكومة المشروع بأنه «مهمة وطنية». وعندما يُستخدم هذا التعبير فإنه يعني أكثر من زراعة أشجار ووضع مقاعد في متنزه – إنه يعني شيء طموح وذو صفة سياسية أكبر. وعندما أجرت إحدى الصحف حديثاً مع الناطق بلسان سلطة تطوير القدس الشرقية، استخدم تعبير «المعركة من أجل القدس»، القول الذي يخفي في طياته هدف منع العرب من البناء في المناطق الأكثر حساسية من القدس (Pundaminsky، ٢٠٠٥). لذا يجب اعتبار هذه المشاريع بأنها تشكل المزيد من الأدوات للإستيلاء على المدينة، وبأنها جزء لا يتجزأ من مشروع الإستيطان الشامل.

مواقع تتعرض لخطر آني

بيـــذل المستوطنون جهوداً مركَّزَة لتركيز نشاطهم في البلدة القديمة والمناطق التي تحيط بها بشكل مباشر، وبالأخص في سلوان في الجنوب، والشيخ جراح في الشمال، والطور في الشرق؛ أي بكلام آخر، في المنطقـــة التي تُعرف بـ «الحوض المقدس». والخطر أشد في المناطق الأقرب إلى سور البلدة القديمـــة – في المناطق الأقرب إلى السور سيبـــذل المستوطنون جهداً أكبر ليتواجدوا في المنطقة. في شهـــر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩ تم اكتشاف وثيقة داخليـــة لعطرات كوهانيم تكشف عن أن المنظمة تحـــاول شراء عدد من المنـــازل المحددة في أنحاء البلدة القديمة بمناشـــدة المستثمرين الأغنياء خارج البلاد التبرع لهذا الغرض. ويمكن رؤية قائمة المنازل في الملحق.

وتُعتبر خمسة مواقع في القدس الشرقية في خطر شديد، وهي:

(١) أماكن عديدة في قرية سلوان تهددها أخطار آنية؛ والمنطقة الأكثر تعرضاً للخطر هي البستان، حيث أصدرت البلدية أمراً بهدم ٢٠ بناية من أجل إقامة متنزه حفريات أثرية. وقد أوقف الضغط الـــدولي ذلك المشروع، ولكن الخطـــر لم ينته، فعلى ما يبدو تنتظر الحكومة الوقت المناسب لتنفيذ خطتها.

(٢) الحي اليمني في وسط سلوان، حيث يخطط أعضاء عطرات كوهانيم إلى إقامة مجمع يهودي كبير، يشمل إعادة ترميم الكنيس اليهودي القديم، وبناء مركز لمجمع السكان ومتحف، واستعادة مئـــات الأمتار المربعـــة من الأملاك اليهودية التي كانت مِلكاً للســـكان [اليهود] اليمنيين في سلوان حتى العام ١٩٣٨.

(٣) منطقــة تل الفول الواقعة بين شعفاط وبيــت حنينا، التي كان يملكها التاج الأردني حتى العام ١٩٦٧، وتقــع هناك أساسات قصر الملك حسين. وفي أعقــاب ١٩٦٧ انتقلت الأرض أتوماتيكياً إلى سلطة إدارة أراضي إسرائيل، حيت تدعي إسرائيل مِلكية ٢٠٠ دونم من الأرض وتضغط من أجل إخلاء الأبنية القائمة عليها وتدميرها.

(٤) منطقــة الشيخ جراح، حول مستوطنة الصديق شمعــون وهنالك قضية تنظرها المحاكم الآن لتقرير مستقبل ١٧ دونماً تتعلق بمجموعة السكان السفراديم. وعلى الرغم من أن المستوطنين تخلو عن متابعة الحصول على هذه الأرض في المحاكم، إلاَّ أنهم تقدموا إلى البلدية بخطة مشروع تتعلق بهذه الأرضــ. وقام السكان الفلسطينيون بإعادة تقديم عريضــة إلى المحاكم للحيلولة دون قيام المستوطنين بأي عمل آخر. وهكذا يجب اعتبارهذه المنطقة ما تزال معرضة للخطر. كما أن مغارة وقطعــة أرض تحيط بها (يطلــق عليها المستوطنون اسم رامبــان – Ramban) يهددهما خطر المصــادرة الفورية من قبــل المستوطنين، رغم أن المستوطنين خسروا قضيــة أمام المحاكم لصالح الفلسطيني الذي يملك الأرض ويقيم عليها.

(٥) تلــة مساحتها ١٢ دونماً في منطقة عناتا، يعلق المستوطنــون عليها أهمية كبيرة، بما أنها تشرف وتسيطــر على الطريق المؤدي إلى معاليه أدوميم، ونجحوا في إثبات أن يهودياً يعيش في أوروبا قد اشتراها.

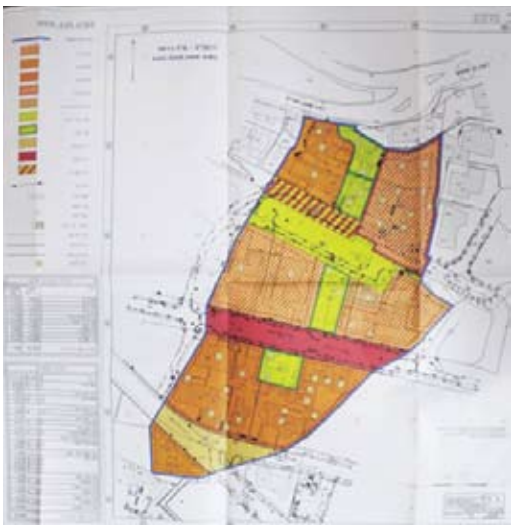

(٦) بالإضافة إلى ذلك توجد قطع أراض موزعة في القدس الشرقية، وبالأخص في البلدة القديمة تحاول البلدية مصادرتهــا بشتى الذرائع، أغلبهــا ذريعــة «الفائــدة العامة». (وليســ ثمة مــا يثــير الدهشة في أن «الفائــدة العامة» هــي للسكان اليهود).

وتبين الخريطــة التالية قطعة أرض في سلوان تريــد البلدية مصادرتها

بذريعــة أنها تريد مكانــا كموقف سيارات للسواح الذين يزورون البلــدة القديمة. وقد تم إرسال الخريطة والإعلام إلى مالكي الأرض في نيسان (إبريل) ٢٠٠٧.

يقــدم الجدول رقم ٣ تفاصيــل عن الأملاك المستهدفة، بنايات وأراضــ، التي ستعزز إستراتيجية تحقيق خطة المستوطنين التي وصفناها فيما تقدم.

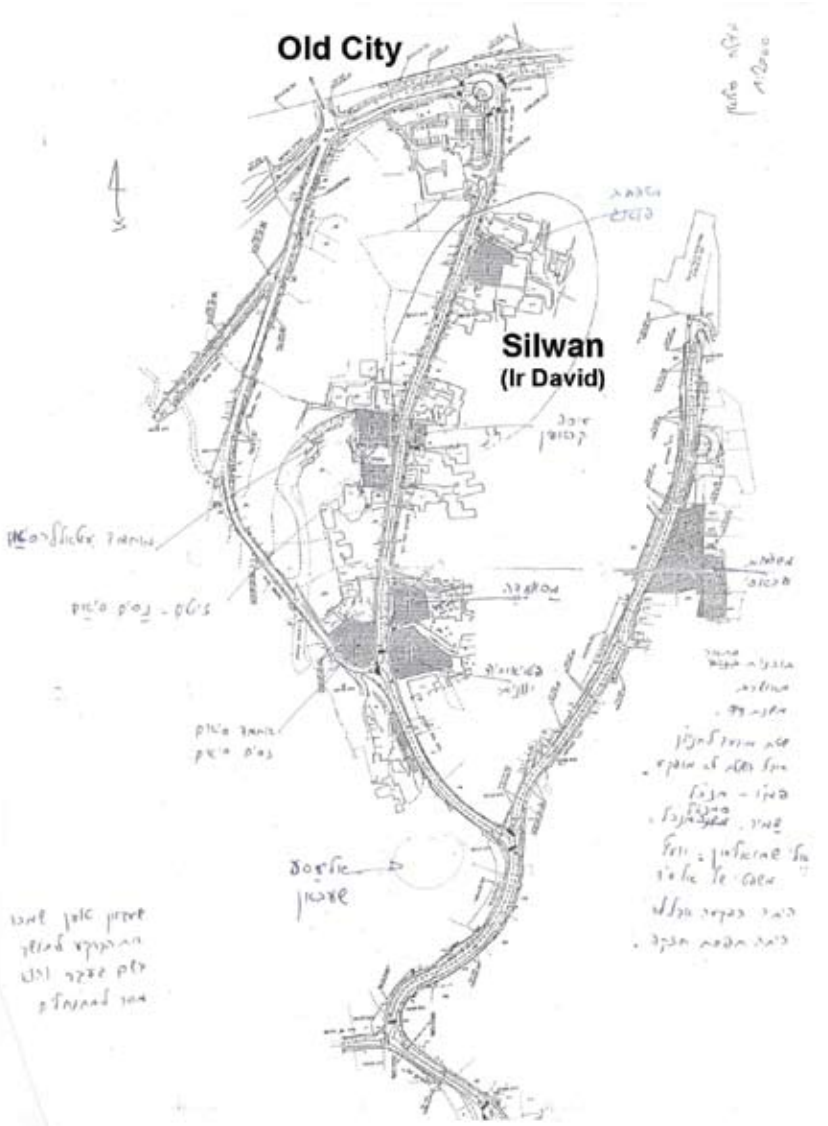

الجدول ٣ عمليات البناء الحالية والخطط الهادفة إلى تهويد القدس الشرقية

الحي	الجهة المبادرة	الأبنية الحالية	البناء المزمع	الأرض المستخدمة ١دونم=١٠٠٠ م مربع
سلوان- الحي اليمني	عطرات كوهانيم	عمارة من ٧ طوابق غير مرخصة + منزلين		
سلوان(أرض داوود المناطق المحيطة)	جمعية العاد للمستوطنين	المجموع الحالي ٣٠ عمارة تقطنها نحو ٥٠ عائلة أو ما يقارب ٢٥٠ ساكنا	تعتقد lchad بوجود المزيد من العمارات التي يقطنها مواطنون عرب تنتظر ان يتم الاستيلاء عليها	تم الاستيلاء على أكثر من ٥٠ في المائة من ارض داوود
الشيخ جراح (حي شمعون الصديق)	جمعية شمعون الصديق للمستوطنين	تم الاستيلاء على ٧ عمارات بالإضافة إلى ٤-٥ عمارات تملكها الجمعية	مخطط حالي لبناء تجمع من ٢٠٠ وحدة سكنية	تطالب بملكية ١٧ دونما من الأرض في المنطقة
الشيخ جراح (فندق شبرد)	عطرات كوهانيم	فندق غير مأهول	فُتح ملف بناء في تشرين الأول ٢٠٠٥ لاقامة مجمع من ٩٠ وحدة سكنية	٩ دونمات
راس العامود	تمويل من ايروين موسكوڤينش	مجمع معاليه هازيتيت يحتوي على ١٣٢ شقة يقطنها حاليا ٦٠عائلة تقريبا	ما زال يجري توسيع المجمع	١٥ دونم
الطور	بيت اوروت عطرات كوهانيم	مدرسة دينية بمائة طالب، عمارتان من أربعة طوابق	٢٤ وحدة جديدة	١٠ دونمات

ابو ديس	تمويل ايروين موسكوڤينش	منزلان	مجمع كيدمات زيون يحتوي على ٣٤٠ وحدة سكنية سيتم بناؤه (توقف البناء بسبب ضغوط سياسية)	٣٠ دونم
جبل المكبر مجمع نوف زيون	مملوك لجاك ناصر وابي ليفي (مبادرة خاصة)	بناء نحو ٦٠ وحدة سكنية	مخطط لبناء ٣٥٠ وحدة سكنية، فندق يضم ١٥٠ غرفة، وبناية خدمات	١١٥ دونم
سوق الجملة –الحسبة واد الجوز	البلدية	سوق الجملة	مجمع سياحي-٢٠٠ غرفة	
سلوان موقف سيارات جيڤعاتي	المطور ومعاليه بيت دافيد واحتمال اشتراك العاد	حفريات أثرية	مخطط لبناء عمارة من ٥ طوابق وصالة احتفالات، ومركز تجاري يشرف على ميدان حائط المبكى، وموقف للسيارات	١١,٥ دونما
جيڤعات هاماتوس جزئيا على اراضي بيت صفافا	وزارة الاسكان	قطعة أرض خالية جزئيا	بناء ١٥٠٠ منزل	٣١٠ دونمات
جيڤعات يعيل بالقرب من قرية الولجة	شركة جيڤعات يعيل	مخطط عملية تطوير واسعة تضم ٣٥٠٠ منزل (جزئيا في المنطقة التابعة للقدس، والجزء الآخر تابع للضفة الغربية) ليربط بين القدس وغوش عتصيون	٢٠٠٠ دونم مقدمة لوزارة الداخلية و ١٠٠٠ دونم احتياط	

طريق بيت لحم، بالقرب من دير مار الياس	وزارة الاسكان وبلدية القدس	قطعة أرض خالية	مخطط بناء هار حوما، يربط هار حوما بجيلو وبناء هارحوما	
طريق بيت لحم	مطورون خاصون	قطعة أرض خالية	اقامة حيين واحد يضم ٤٠٠ وحدة والثاني ٧٠٠ وحدة	

أيديولوجية المستوطنين

«الأنشطة جزء من عملية إعادة الشعب اليهودي الطبيعية إلى وطنه، إلى المكان الذي طُرد منه؛ ولا يكمن فيها أي توجه سياسي – بناء القدس هو هوية الشعب الوطني.»
ماتي دان (Mati Dan) في جريدة هآرتس، بتاريخ ٢٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩

إن الأيديولوجيـة التي تحـرك المستوطنين في القدس الشرقية هي خليط مـن الأفكار المسيحيانية والقوميـة، وهذا لا يختلف عن بقيـة المستوطنين في أماكن أخرى مـن الضفة الغربية. (Motti Inbari، ٢٠٠٨، و Nadav Shragai، ١٩٩٥). هدفهـم الأساسـي هـو استعادة الأرض في القدس الشرقية وتسليمها إلى الشعب اليهـودي. ويحدد إعلان لعطرات كوهانيم هدف المنظمة على أنه العمل في «الشراء والتحديث، وجلب سكان يهود جدد إلى بيوت وأملاك في البلدة القديمة وحولها، قطعة أرض بعد قطعة أرض، ومنزل بعد منزل، وخطوة خطوة – القليل في كل مرة.»

الدافع القومي

يشبه الدافع القومـي للمستوطنين في الجزء الشرقي من المدينة الدافع الذي يحرك مجمل حركة المستوطنين – طلاب الحاخام كوك (Kook)، خريجي مدرسة مركز هاراف الدينية (Merkaz Harav Yeshiva) – وكل مَـن ينتمي إلى حركة غوشـ إمونيم التي كانت رأس الحربة منذ البدايـة في عملية الإستيطان الإسرائيلي في المناطـق المحتلة . ففي يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، كمـا في القدس يؤمـن المستوطنون بأن البلد بأسـره ملك للشعب اليهـودي، ولا يمكن تقسيمه لإعتبـارات استراتيجية وأمنية. وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لمناطـق الضفة الغربية، فإنه يصبح حتـى أكثر شراسة عندما يتعلق الأمر بالقدس. وبما أنهم شديـدو التدين فإن الإعتبارات القومية تأتـي في الدرجة الثانية من الأهمية بعد إعتبارات الهلاخا (Hlacha)، التي هي بمثابة الشريعة في

الديانــة اليهودية. ومع ذلك، فإن الاعتبار القومي يُثار كثــيراً – بالأخص عند مقابلة موقفهم مع موقــف العلمانيين الإسرائيليــين، وعند الرد على أسئلة من العــالم الخارجي حول عدم إمكانية قبول حجج دينية في قضايا جيوسياسية ذات حساسية دولية. ولكن العديد من المستوطنين يجدون صعوبة من حيث المبدأ في التقدم بحجج غير دينية، بما أن تلك الحجج ليست السبب الذي دفعهم للإستيطان في مجمل أرض إسرائيل. ويعتقدون بأن الحجج غير الدينية قد تصبح إشكالية، بما أنها توحــي بأن حدوث تحسن جيوسياسي سيجعل من الأسبــاب التي تدعوهم إلى بناء مستوطنات أسبابــاً باطلة، وبالتــالي سيجري تفكيك المستوطنات. ومن ثم فإن دعــاة هذا الأسلوب يقولون بضــرورة رفع هذه الأسباب من الأجندة، والإعلان بصراحــة ودون خوف بأنهم يستوطنون في أرض تراثهم التي تعود إلى الشعب اليهودي إلى الأبد.

مع ذلك، فإن التفكير القومي سائد بين المستوطنين الذين يلعبون ورقة الموضوع السياسي بالتزامن مــع خلق حقائق على الأرضــ قد تجعل من تقسيم القدس عملية مستحيلــة. إنهم يدركون بأن السيطــرة على نقــاط استراتيجية في شرق المدينة سيحول دون أية محاولــة لتقسيم المدينة، ودون تقسيــم القدس لن تكون هنــاك أية ترتيبات دبلوماسية، وستؤول أيــة عملية سياسية إلى الفشل. وهــذه الإستراتيجية ليست سراً. فالمستوطنون يــرددون في كل مقابلاتهم مع وسائل الإعلام بأن وراء كل بيــت مستوطن تكمن النية لوضع حــد لاستمرارية التواجد العربي في المدينة ولتخريب إمكانيات التعايش [بين الشعبين].

بالإضافــة إلى المكانــة السحرية التي تتمتع بها الأرض في نظرتهــم إلى العالم، يوجد في تفكيرهم بُنــى كلاسيكيــة من التفكير القومي – النظر إلى الدولة كقيمة بحــد ذاتها، وأهمية الرموز القومية والإستعــداد للتضحية من أجل الدولة، ووطنيــة متطرفة، وازدراء هائل للأجانب عرباً وغير يهود أينمــا كانوا. وهذا لا يستهدف وجــود الأجانب المادي وحسب، بل أيضــاً قيمهم التي منبعها في الغرب، مثل حقوق الإنســان والليبرالية والمادية. ويظهرون موقفاً ذرائعياً تلاعبياً تجاه الديمقراطية. والأمر الأهم من ذلك أنهم يزدرون القانون، ولديهم الاستعداد للدوس عليه تحت أقدامهم عندما لا يتفق مع معتقداهم العميقة المتقدة. إنهم يعتبرون أنفسهم ليس صهاينة مخلصون وحسب، وورثة الــرواد الذين أسسوا الدولة، بل أيضاً قمة الصهيونية التي تحلم بإقامة إسرائيل الكبرى ذات الحدود المقدسة التي وعد بها الكتاب المقدس – أي يعني إسرائيل (فلسطين الإنتدابية) زائد الأردن.

الدافع الديني

إن مـا يُغذي دوافع المستوطنين هي الوصايا الدينية، وبما أن خطة مقدسة هي التي تهدي عملهم فإنهـم متأكدون بأن الزمن إلى جانبهم وبأن «رب إسرائيل لن يخيب الآمال». لذا فإنهم يعتبرون عملهـم في القدس الشرقية بمثابة رسالة، واجب لا يحقـق الأهداف العليا للأمة وحسب، بل هو مشيئة إلهية كذلك. إنه إيمان يُضفي على حياتهم أهمية ويملأهم بالفخر. تحمل سيدة مستوطنة في مجمع مدينة داوود مثل هذه المشاعر، وقد قالت: «إن العيش هنا هو امتياز هائل! إنه يعني العيش في مـكان له قيمة هائلـة، ليست أثرية وتاريخية، بل مكاناً يحمل في داخلـه قيمة روحية. إنه حقاً الأرض المقدسة. والعيش هنا يعني أن ترتبط بقيمة أبدية.» (Shneor، ٢٠٠٤)

ونتيجـة لذلك فإنهم على استعداد لأن يُضحوا بأغلى ما عندهم في سبيل الهدف النهائي. ولسوء الحظ فإن هذا الدمج بين الأفكار القومية والمسيحيانية يولد وضعاً ملتهباً للغاية، مشبعاً بإمكانيات هائلـة لإشعال حريق ضخم. «إن هذه المفاهيم هي نمو أيديولوجي سرطاني تميل إلى تعريض من يتمسكـون بها إلى أن يصيبهم عدم احترام القانون وبأن يحـل الدمار بهم، ويصيب العديد من الآخرين الذين لا يؤمنون بتلك المفاهيم.» (Hagai Dagan، ١٩٩٩)

لقد طفت إلى السطح بشكل مستمر فكرة بناء «الهيكل الثالث»، وذلك منذ احتلال البلدة القديمة من القدس في ١٩٦٧. وتستند الفكرة إلى إيمان ديني بأن بناء الهيكل هو مرحلة ضرورية يتطلبها الإسراع في مجيء المسيح. لذا فإن مجمل مفهوم «الخلاص» يكمن في تدمير المسجد الأقصى، ومن

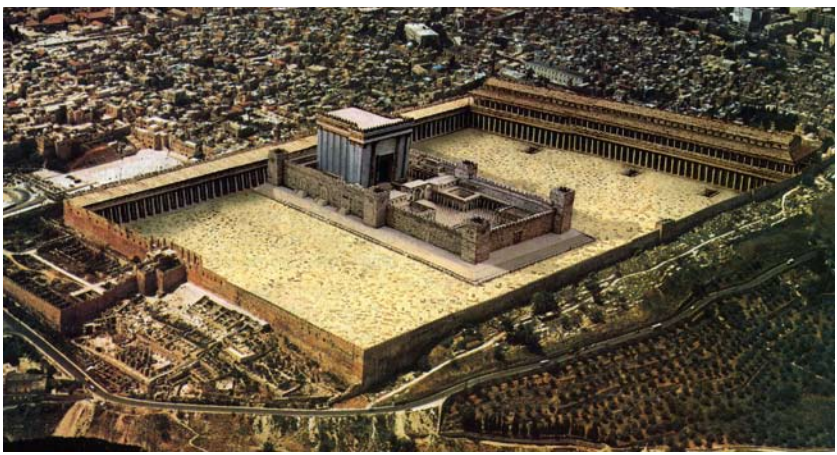

ثم بناء الهيكل. وتواجه هذه الفكرة صعوبات رئيسة تنبع من القانون الديني اليهودي (الهالاخا)، على سبيل المثـال هل الشعب اليهودي نقي بما فيه الكفاية كي يدخل المعبد. ولكن العقبة الرئيسة هـي الوجود الإسلامي في ساحة الحرم على شكل المسجدين الكبيرين. ومن هذه الزاوية، يشكل المسجدان ليس مشكلة سياسية وحسب، بل أيضاً عقبة أمام فكرة «الخلاص» بحد ذاتها. فاليهودي الـذي يرغـب في التسريع في الخلاص و«عودة» المسيح يجـب أن يفعل كل ما في وسعه لحل هذه المشكلـة. وهذا المفهوم ليـس مقصوراً على أطراف المجتمع المتدين، بـل هو منتشر بين صفوف الحركة الدينية – الصهيونية الوسطية؛ ويتبعها أيضاً العديد ممن في مؤسسات الدولة.

يعتبر المستوطنون الراديكاليون أن اندلاع حرب بين العالم الإسلامي ودولة إسرائيل يشعلها إلحاق أضرار بالمسجدين هو مرحلـة نحو حدوث حرب بين أجوج وماجوج (War of Gog and Magog)، الحرب الهائلة المُنتظَرة، والتي ستسبق «الخلاص» وتُسرِّعه. إنهم يحلمون بتقريب ذلك الحدث بأية وسيلة، حتى يؤدي مجيء المسيح، ابن داوود، بالتسريع في إقامة مملكة إسرائيل. لذا فإن تواجد المستوطنين في حي المسجد الأقصى في البلدة القديمة يشكل خطراً كبيراً على الأمن العام.

الصلة المسيحيانية الأركيولوجية

إن دافـع المستوطنـين المسيحيـاني يوفـر بالتالي المحرك لحفريـات أثرية تبعث على الخوف وتجري حاليـاً في سلوان والبستان وتحت شـارع الـوادي في البلـدة القديمة. فهذان النفقـان يحاذيان الحـرم الشريف. والحفريـات التـي أحدهـا في سلـوان، والآخر في شارع الـواد تبدو كعقبات أمام احتمال حدوث أي اختراق في المفاوضات مـع السلطة الفلسطينية. ومما يُثـير القلق أنه بما أن اليمين المتطرف يشعـر بوجود احتمال حقيقي للإنسحـاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنـه سيحاول منع ذلك بالقيام بعمل كارثي لتغيير

مسيرة التاريخ.*

النمـوذج لمثل هذا العمل بالنسبـة لهم هو اغتيال رئيس الوزراء رابين، ذلك العمل الذي أفلح في وقـف فعلي لعملية السلام. وتمتلـك هذه المجموعات إرادة سياسية ودينيـة- مسيحيانية، ويوفر النفقان لهم الوسيلة لتحقيق قضيتهم وهدفهم.

كتـب يزهار بعير (Yizhar Be'er) الباحث في الحـركات اليمينية في إسرائيل، يقول : «أمجرد نظرية مؤامـرة أخرى ؟ ليس بالضرورة. إن آلاف اليهود يتماهـون مع حركة إعادة بناء الهيكل. إنهم يتجمعون بمناسبة عيد نزول التوراة في مركز المؤتمرات الوطني ويقسمون بأن «يزيلوا اللعنة» (أي الموقـع الإسلامي المقدس في القدس، الذي هو من أقدس المواقع الإسلامية) من هذه البقعة.» ويضيف قائـلاً أيضاً «إن تسليم المفاتيح الإدارية الخاصة بأحـد المواقع الأكثر حساسية وخطراً في البلد كلـه، وربما في العالم، إلى منظمة سياسية متطرفة يساوي اتخاذ قرار بتسليم مفاتيح القاعدة النوويـة في ديمونة إلى أحمدي نجـاد وأصدقائه.» (Be'er، ٢٠٠٩. راجع الملحق A ، محاولات سابقة للإضرار بالمسجد).

تقديرنـا أن هناك محاولات وشيكة تشكل خطراً جدّياً علـى المساجد، الحوافز الدينية الفوضوية أصبحـت منتشـرة وأيضاً هناك دعم سياسـي والنقص كان في الوسيلـة والفرصة والذي سيتيح كليهما هو النفق تحت سلوان وشارع الواد.

«في الواقع الحالي، حيث كل قطرة من الثقة المتبادلة قد تبخرت، لا قيمة للنوايا.» والسؤال هو: «هـل ينوي المستوطنـون لحفرياتهم الأثرية أن تصل وتصطـدم بأساسات المسجد في محاولة للوصـول إلى جـذور الوجود اليهودي ؟» - هذا ليس ذا أهميـة خاصة؛ تماماً مثل قضية هل حقاً يريد العرب إلقاءنا في البحر؟ يكفي أن المسلمين والإسرائيليين مقتنعون بما فيه الكفاية فيما يتعلـق بالرد (الإيجابي) على السؤالين بحيث أن الجانبين قد راكموا فعلاً ترسانة من الأسلحة يمكنها عند أبسط اضطراب أن تقضي على كل ما هو في مرمى البصر. (Be'er، 2009)

---

*إن قوات الأمن في إسرائيل، وفق مقال نشرته صحيفة «هآرتس» في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤ قلقة للغاية من احتمال حـدوث هجوم إرهابي على الحرم الشريف.وتقدِّر قوات الأمن مستوى الخطر الذي يتهدد المسجد بـ٧ «بما يعني وجود دليـل علـى عمل ما»؛ أي أن هناك أشخاص أو مجموعات لا تناقش الفكرة وحسب، بل أيضاً تفكر جدياً بالطرق لفعل ذلك. (Yossi Melman, The Digter stair to the Temple Mount,Ha'aretz, 3/12/2004)

مصادر قوة المستوطنين وسلطتهم

إن نشـاط المستوطنين في شرقي المدينة ليس من نوع نشـاط «الأنصار»، تقوم به مجموعة كوادر مثاليـة توجد علـى هامش مؤسسة الدولـة. المستوطنون هم ذراع الحكومـة الإسرائيلية الطولى يقومون بالأعمال القـذرة التي لا تستطيع الدولة نفسها القيام بها. إنهم مرتبطون بمركز الحكومة اللوجيستي، وتغذيهم أمواله، ويعملون بوحي منه، كما أنهم يخضعون لسلطته.

تحتفـظ منظمات المستوطنين بنظام صلات معقد مع كيانـات الدولة ذات الصلة. وقد وضعوا في سلطة الطبيعة والمتنزهات الوطنية المدعو إفياتار كوهين، مدير منطقي، وهو نفسه مستوطن سابق في سلـوان؛ وقد أخذوا يحولون، بمساعدته، مساحات شاسعة من الأراضي إلى متنزهات وطنية، وذلـك من أجل تعزيـز سيطرتهم على الأرض. وفي سلطة الآثـار استطاعوا الحصول من شوكا دورفمـان (Shuka Dorfman) – الذي هو جنرال سابق مـن الطينة ذاتها – على إذن فريد للقيـام بحفريات أثرية في مواقع حساسة. وبهذه الطريقة استطاعوا الحصول على قطع من أراض غايـة في الأهمية، وراحوا في الوقـت ذاته يعيدون كتابة التاريخ. وتمـوِّل وزارة الإسكان حراسة وأمن جميع البيوت التي سيطر عليها المستوطنون؛ ويقوم حارس أملاك الغائبين في وزارة العدل والحارسـ العام في وزارة الخزينة بتسليم ممتلـكات إليهم دون طرحها في مناقصة. وحتى الشرطة الإسرائيليـة توفر لهمـا دعماً علنياً وخفياً، الأمر الذي اكتسب حافـزا إضافياً مع انتخاب الوزير إتسحاق أهارونوفيتز (Yitzhak Aharonowitz)، الذي ينتمي إلى حزب ليبرمان اليميني. ويظهر دعم الشرطة بسهولة خلال كل حملة تُشن على بيت عربي، كما أنه يظهر أيضاً في المحاكم عنـد النظر في الإستئناف الخاص بإخلاء بيت يهوناتان (Beit Yehonatan) في سلوان. ادعى المستوطنـون هناك، في دفاعهـم، بأنه لم تكن لديهـم أية فكرة بأن البناء عمـل غير شرعي لأن موظفـين كباراً في وزارة الإسـكان وفي الشرطة الإسرائيلية قدموا لهـم المساعدة في عملية البناء، وساعدوهم في الحصول على العمارة.

إن النظـام البلدي يؤيـد المستوطنين وهو في خدمتهـم إلى حد لا نهاية له تقريبـاً. فرئيس بلدية القدس مدين لهم بانتخابه الذي تحقـق بتصويت القطاع الديني الوطنـي لصالحه بشكل هائل. وأكـثر من ذلك تنبع التبعية من صلاتهم الوثيقة بالحكومة، والتأييد المطلق لهم من وزير الداخلية إيلي يشـاي (Eli Yishal)، المسؤول عن السلطات المحليـة. وبالتالي عيَّن رئيس البلدية ياكير سيجيف (Yakir Segev) مسؤولاً عن القدس الشرقية وحلقة الصلة مع منظمات المستوطنين. وسيجيف عضو في المجلـس البلدي وينتمي إلى كتلة رئيس البلدية، وكان حتى انتخابه مسؤولاً عـن العمليات في مجلس يهودا والسامـرة [الضفة الغربية]، وله علاقـات قوية مع الجمعيات في القدس الشرقية. ويرعى العديد من أعضاء المجلس المستوطنين، وأبرزهم في هذا المجال هو ياعير جاباي (Yair Gabai) من الحزب الديني الوطني. وليس ثمة ما يثير الدهشة في أن المسؤولين في البلدية الذين يدركون بأن جميع الأبواب مفتوحة أمام المستوطنين، يوفرون للمستوطنين خدمات علنيـة وسرية. وحتى أن بعضهم لا يطلب موافقة المراتـب السياسية العليا – المسؤول السابق عن الإشـراف على البناء في البلدية كان في السابق عضواً في الحركة التي تطالب بتحويل إسرائيل إلى مملكة يهودية، ولديه دوافع قوية لمساعدة المستوطنين حيث يمكن.

كشفـت عريضة تقدمت بها في تشرين الأول (أكتوبـر) ٢٠٠٩ جمعية أرض أميم (Ir Amim Association) (مدينة الشعوب) بالإشتراك مع بيبي علالو (Pepe Alalo)، الذي هو نائب رئيس البلدية عن كتلة ميريتس، عن الطريقة التي يدخل فيها المستوطنون إلى أنظمة العمل المهني في البلدية. طالبت العريضـة بإلغاء الخطة الرئيسة رقم ١١٥٥٥ التي أعدتها البلدية لمنطقة سلوان. تكشف سجلات البلدية بأن مستوطنين من جمعية إلعاد قد ساهموا بنشاط في اجتماعات البلدية التي عالجت موضوع تخطيط المنطقة، وقاموا بدفع التكاليف مباشرة إلى المهندس المعماري الذي صمَّـم المنطقة. وللخطة الرئيسة التي تم إعدادها عدة مزايـا بالنسبة للمستوطنين، وتتجاهل أيضاً احتياجات السكان الفلسطينيين. لقد تصرفت البلدية بشكل غير سليم عندما تبنت الخطة الرئيسة؛ وقد تبنتها دون أن تكون قد حصلت على تخويل رسمي لذلك، وسمحت أيضاً لجمعية إلعاد بأن تتقدم ببرنامج البناء وفقاً للمخطط الذي كانت الجمعية شريكاً في إعداده وتمويله.

والنظـام القضائي ليس نظيف اليدين من ناحية التعاون مع المستوطنين. فالعديد من القضايا تثير الدهشة من تصرفات النظام القضائي، فيما يتعلق بتصرفات القضاة ووكلاء النيابة مع المستوطنين. والقضيـة التي أثارت الدهشة بشكل خاص كانت محاكمـة جمعية إلعاد في العام ٢٠٠٤ الخاصة بملكيـة البيوت المتحركة التي كانت في سلوان. فخـلال سير المحاكمة تبنى المستوطنون خط دفاع مثـير للسخرية وهـو أن الأرض لا تعود لهم، وبأنهم غير مسؤولـين عن كون البيوت المتحركة موجـودة هناك، وبـأن المسؤولية تقع على عربي يُدعى يوسف جمـال مقيم في المملكة المتحدة. هكـذا حجج كانت سترفض علـى الفور في أية محكمة جادة، وذلك لأنه كان واضحاً للغاية بأن الأرضـ كانت بحوزة المستوطنين. ولكن لسبب ما سمحـت المؤسسة القضائية باعتماد الحجج، وبرأت المستوطنين من كل مسؤولية ولوم، وحكمت بتغريم عربي مزعوم لا يمكن العثور عليه في إسرائيل. وحتى يمكن القول بأن القاضي لم يكن يدرك الوضع وبأنه تصرف عن حسن نية. فحيلة تسجيل الأملاك بأسماء عرب هي حيلة قديمة في البلدية، وكان على المدعي العام أن يصرح بالأمر ويوضحـه. والقضية هي مثـال مزدوج على العلاقات المتينة بـين المستوطنين والسلطات البلدية، وأيضاً بين المستوطنين والنظام القضائي نفسه.

وفي قضيـة أخرى كشـف دافيد بيري (David Beeri)، الذي هو رئيسـ جمعية إلعاد، في تسجيل صوتي من العام ٢٠٠٨، كيف تحايل على القاضي في قضية استئناف رفعها سكان سلوان [الفلسطينيون] ضـد الحفريات التي يقوم بهـا المستوطنون تحت بيوت الفلسطينيين؛ والأمـر الأهم كشف عن كيفية تعـاون القاضي معه في تلك الحيلـة. يقول: «في مرحلة معينة جئنا إلى المحكمـة. سألني القاضي 'هل تقومـون بحفريات تحت بيوتهم ؟' فأجبـت: 'إن الملك داوود هو من قام بالحفر، وكل ما أقوم به هو التنظيف' فأجاب: نظِّف قدر ما تستطيع. ومنذ ذلك الحين نقوم بالتنظيف. إننا ننظِّف فقط، ولا نحفر.» (Eldar A.، ٢٠٠٩)

وهكذا، ليس ثمة ما يثير الدهشة في أن يارون إلياس (Yaron Elias) المسؤول عن التفتيش في القدس الشرقية قال في حديث معه في العام ٢٠٠٥ بأنه تحاشى لمدة ثمانية عشر شهراً التعرض لبناء عمارة من سبعة طوابق في سلوان، يطلق عليها اسم بيت يوناتان (Beit Yonatan)، «...لأنني أعرف صلاتهم.» (Rapoport، ٢٠٠٥).

وقد أتى الصحفي أنشل بفيفر (Anshel Pfeffer) من صحيفة هآرتس على وصف كيف تتم تلك المناورات. وفيما يلي ملاحظاته بحذافيرها:

«مـن الصعب الحديث عن سياسة واضحة أو عن وجـود مراتبية منظمة تتحكم بأعمال الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالقدس الشرقية، وبالأخص حول الحرم الشريف.»

تُتخـذ القرارات الحساسة في السر، عادة في مكتب رئيس الوزراء، والأعمال حول الحرم الشريف تشبـه، من جوانب عديدة، عمليات الموساد أو البرنامج النووي – يتخذ رئيس الوزراء القرارات بمساعـدة مجموعـة صغيرة مـن المستشارين الكتومـين في مكتبه وعدد قليل مـن المسؤولين في المنظمات المعنية.

«وتنشـط منـذ سنوات لجنة سريـة مكونة من شخصين – أهاز بـن آرت (Ahaz Ben Art) المستشار القانوني السابق لرئيس الوزراء، وموردخاي تنوري (Mordecai Tanuri)، نائب الرئيـس لشؤون المشتريات في سلطة أراضي إسرائيـل، الذي قام بأعمال التنسيق في كل صفقات الشراء في البلـدة القديمة وجوارها. ويدير الشركات التي تملكها الحكومة وتعمل في شرقي المدينة أشخاص قوميون متدينون، الأمـر الذي يُذكرنا بالأيام التي كان ما يزال للحزب الوطني الديني فيها نصيب في الحكومة. ويدير شركة تطويرالحي اليهودي، التي تعود إلى وزارة الإسكان ومدينة القدس، نسيم إريـز (Nissim Erez)، الذي كان في السابق عضوا في المجلس البلدي في بات يـام (Bat Yam) عن الحزب الوطني الديني . ويرأس مؤسسة الحائط الغربي (المبكى) التراثية، التـي تسيطر على الميدان والأنفاق، موردخاي «سولي» إلياف (Mordecai “Soli” Eliav)، الـذي أنشأ الصنـدوق كمنظمة خاصة غير ربحية، تقـوم بإدارة الحائط الغربـي (حائط المبكى) نيابـة عن وزارة شؤون الأديان. وعندما هاجم المدعي العـام هذه الترتيبات، تم "ترفيع" وضع «الصنـدوق» إلى درجة «منظمة حكومية»؛ وهي تقوم اليـوم بعملها، تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء. ويشغل جدعون شامير (Gideon Shamir) الذي يقيم في القانا (Elkana) وكان في يـوم من الأيام المدير العام لسلطة المواني‌ء، منصب المديـر العام لشركة تطوير القدس الشرقية التـي تملكهـا وزارة السياحة والبلدبة. وكل هـذه الهيئات تعمل معاً مع المنظمـات اليمينية، مثل عطرات كوهانيم والعاد، في إعداد مشاريع غالباً حول الحرم الشريف بالتعاون مع وزارة الآثار.» (Anshel Pfeffer، 2007)

أساليب الإستيلاء على الأرض: ثلاث طرق

غالبـاً ما يُردد المستوطنون وبفخر القول بأن شراء الأملاك المختلفة قد تم «بتسديد الثمن كاملاً»، دُفِعت الأثمان كاملة وكانت الأسعار عادلة، وبأن كل الصفقات جرت وفق القانون وإجراءاته. قـد يكون الأمر صحيحاً من وجهة النظر التكنيكية؛ ولكن الهدف من مثل هذه الأقوال والحجج هـو خلق الإنطبـاع بوجود سلطة قانونيـة، تُركِّز كل النقاش في إطار المجـال العقاري، وخارج الإطار السياسي والأيديولوجي. ولكن كل ذلك غير صحيح ومُضلِّل. إنهم لم يجيئوا للإستيطان في القدس الشرقيـة لأسباب تتعلق بالعقـارات، أو لأنهم أعجبوا بالمناظـر. إن انتقالهم إلى هذه المناطـق كانت دوافعه بكل وضوح أسباب سياسية – وبالتالي لا يمكن أن نسمح لهم بإخراج هذه العوامل من النقاش.

إن قضيـة سدادهم بالكامل أو عدم سدادهم ثمن شراء هذه الممتلكات أمر غير ذي صلة. هنالك طـرق عديدة يمكن فيها عمل ما هو غير عادل، وبعض هذه الطـرق قانونية. فوجود عقد شراء وتسديـد الثمن كاملاً لا يجعل على الإطلاق من وجـود المستوطنين في قلب الأحياء الفلسطينية أمراً أقل إشكالية. وأفضـل برهان على الظلم الهائل الذي ارتكبوه ويرتكبونه هو الأساليب التي يستخدمونها للحصول على تلك الأملاك.

ليـس من الصعـب على جمعيات المستوطنين الحصول على أمـلاك عربية. كل ما يحتاجونه هو العثور على عائلة فلسطينية في ضائقة مالية، أو العثور على عناصر إجرامية تسعى للحصول على أمـوال بسهولـة، فتشتري الأملاك منهم عـبر سمسار عربي ينشط في الأعمـال المريبة، ثم تنتظر اللحظـة المناسبة للإستيلاء على الأملاك بشكل علنـي. والتمويل ليس مشكلة؛ هنالك دعم غير محـدود من يهود أمريكيين لديهم الإستعداد للتبرع بشـرط أن لا يلفت الذين يتلقون التبرعات الأنظار إليهم وألاّ يُثـيروا غضب غير اليهود. لذا، تقوم جمعيات المستوطنين بشراء أملاك بطرق غير أخلاقية وتجلب إليها مستأجرين [عرب] يتعاونون معها، وتتحاشى في البداية تسجيل الأملاك بأسمائهـا إلى أن يحـين الوقـت المناسب سياسياً. يمكـن للمرء أن يفهم الحـيرة والإغراء اللذين تواجههما عائلة فلسطينية فقيرة تملك بيتاً عندما يُعرض عليها مقابل ذلك البيت مبلغاً من المال لا

يُصدق، يتجاوز على الأقل ضعف قيمته الحقيقية.

إن الأساليب التي يستخدمها المستوطنون للإستيلاء على أملاك العرب في القدس الشرقية هي أساليب غير أخلاقية، كما سنوضحه فيما يلي. وقد بان الأمر واتضح في العام ٢٠٠٥ عندما كشف العميل الفلسطيني محمد مراغة لوسائل الإعلام الوسائل التي يستخدمها المستوطنون لـ«شراء» بيوت الفلسطينيين. تملك المستوطنين الخوف حينها من أنه سيكشف عن الكثير فقاموا بشراء سكوته بمبلغ ٤٢ ألف دولار. وهذا هو مجرد جزء صغير مما يجري في الواقع، ولكنه يكفي لفهم تعاملنا مع ممارسات مشبوهة للغاية. (هذه المعلومات مأخوذة من اتفاقية بين محمد مراغة وعطرات كوهانيم في ١٥ أيار (مايو) ٢٠٠٥، وقعها بالنيابة عن المستوطنين عساف باروحي (Asaf Baruhi). كانت الإتفاقية جزءاً من وثائق عديدة وصلتني في نهاية ٢٠٠٥، عندما قرر محمد مراغة تسليمي إياها بعد أن شعر بأن المستوطنين قد خانوه ولم يدفعوا له مبلغ المال المتفق عليه.)

يصف هذا القسم بعض الأساليب المُستخدَمة للحصول بالتعاون مع الحكومة على ممتلكات من الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، ومن عائلات فلسطينية ومن آخرين. يمكن الإطلاع في الملحق B على مثال، وهو كتيب أعدته عطرات كوهانيم في نهاية ٢٠٠٩ وموجه إلى المتبرعين اليهود الأمريكيين من أجل شراء ممتلكات في القدس الشرقية.

ممتلكات تم الحصول عليها من الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية

على الرغم من حساسية الموضوع الواضحة، فإن الحصول على أملاك من الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية لم يتم توضيحه بشكل كامل. يبدو أن «الفوضى والفساد العميقي الجذور» في البطريركية اليونانية جعلا من الممكن بيع أملاك الكنيسة من أجل الإثراء الشخصي؛ والأمثلة على ذلك هي نزل سانت جون، وفندقي إمبريال والبتراء، وسلسلة من الدكاكين القريبة من باب الخليل، ومنزل في باب حُطَّة في الحي الإسلامي (اللجنة الفلسطينية، ٢٠٠٥). جرى تنفيذ الصفقات عبر شركات وهمية مقارها في جزر فيرجين (Virgin Islands). وكما الأمر في الحالات التي سنصفها فيما يلي المتعلقة بقيام المستوطنين بإستغلال الفلسطينيين الضعفاء، وجدوا في الحالة هذه موظفاً في البطريركية يدعى نيقولاي بابادياماس (Nicholas Papadimas) لمساعدتهم في مخططاتهم.. وقد وفرت له صلته الوثيقة بالبطريرك إرينيوس (Ireneos) الفرصة للحصول على توكيل

رسمـي ، وهكذا تمكن من بيع الأملاك إلى «شـركات واجهة». وعندما تم اكتشاف القضية هرب بابادیماس من البلد، وجرى استبـدال إرينيوس ببطريرك آخر جديد مـن الكنيسة الأرثوذكسية اليونانيـة يدعى ثيوفليس الثالث. وقد قال ثيوفليس الثالث في عريضة تقدم بها إلى المحكمة العليا في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥ بأن دولة إسرائيل تشترط للإعتراف بتعيينه في منصبه أن يعترف بتلك الصفقات. ويضيف بأن مكتب الوزير تزاحي هانيجبي (Tzachi Hanegbi) والوزير رافي إيتان (Rafi Eitan) يضغطان عليه لعمل ذلك. (Rapoport، ٢٠٠٧).

يبـدو أن البطريرك الجديد لم يغيِّرالوضع كثيراً. فالأزمة الإقتصاديـة التي تمر بها الكنيسة أخذت تـترك تأثيرها – ثروة الكنيسـة مجمدة في أراض، وخزينتها فارغـة. والأتباع في حاجة لأن تحل مشكلة الإسكان. لقد خرجت مؤخراً إلى العلن صفقة بين البطريركية والمحامي ورجل الأعمال المقدسي شراجا بـيران (Shraga Biran)، سيحصل شراجا بيران بموجبها على ٧١ دونماً من الأرضـ بالقرب من جيفعات هماتوس (Givat Hamatos) تقع بالقرب من الطريق الرئيس إلى بيـت لحم، وبالمقابل ستحصـل البطريركية على ٢٥ في المائة من الوحدات السكنية في المجمع الذي سيُبنى على هذه الأرض. وستُباع الوحدات الباقية إلى إسرائيليين.

أملاك تم الحصول عليها من عائلات فلسطينية

يستولي المستوطنون على أملاك العرب في القدس الشرقية باستخدام وسائل عدة، منها:

(١) أملاك يكون أحد أعضاء العائلة التي تملكها متورطاً في قضايا إجرامية، ويكون لديه الاستعـداد لبيع كل شيء يقدر عليه من أجل الكسب المالي. وهؤلاء الناس يكونون فريسة سهلة وبالإمكان إغراؤهم ببساطة نسبية. وفيما يلي ثلاثة أمثلة على ذلك:

بيت دانون (Danon House) الواقـع في شارع باب السلسلة اشترته عطرات كوهانيم من تاجـر مخدرات كان في الوقـت ذاته مخبراً لدى الشرطة. وقد قام مجرمون آخرون بكشف سره وطبيعة أعماله، فأرغم على الفرار خوفاً من انتقام شركائه السابقين. (شرجاي، ١٩٩٥)

بيــت الجولاني تم الاستيلاء عليه في شبــاط ٢٠٠٤ بعد أن قام أحد أبناء العائلة الذي كان مدمن مخــدرات وله باع في النشاط الإجرامي ببيع منــزل العائلة المكون من طابقين دون أن يكون لديه توكيــل بذلك. وباع أيضاً أربع وحدات سكنية أخرى، على الرغم من أنها كانت مسجلة بأسماء إخوته الأربعة. (أدا أوشبيز – ٢٠٠٤، Ada Ushpiz)

بيــت عائلة دانا (Dana Family) تم بيعه أيضاً إلى مستوطنين بعد أن تورط أحد أبناء العائلة في قتل قروي آخر، وترك المنزل هرباً من الثأر.

قطعة أرض تعود لمحمد مراغة الذي أصبح مديوناً بمبالغ طائلة، تم بيعها كذلك. قام المستوطنون ببناء عمارة من سبع طوابق على قطعة الأرض وبدون ترخيص.

أمــلاك سيُنَفَّذ خلال فترة قصــيرة أمر صادر بهدمها، ويواجه المالكون الخيــار إما أن يبيعوا بيتهــم إلى المستوطنين ويحصلون، على الأقل، على شيء من أموالهم، أو أن يخسروا كل شيء. في حالات مشابهة يمكن الإفتراض بأن مفتشي البلدية يبلغون جمعيات المستوطنين بأخبار البيوت التي على وشك أن يجري هدمها، فترسل تلك الجمعيات سماسرة «واجهة» عرب يُنهون الصفقة نيابــة عن المستوطنين. إنا نعرف عن واحد من هــؤلاء المفتشين، وهو المسؤول عن منطقة سلوان وله علاقات وثيقة مع المستوطنين وبعض المصادر في البلدية. لقد كان ماتي دان (Matti Dan)، وهو أحد قادة حركة الإستيطان، الأداة في وقف النية لنقل هذا المفتش إلى منطقة أخرى.

أمــلاك العائلات التي تتورط في الديون وتضطر إلى بيعها لتسديد ما عليها من ديون. كانت تلك هي الظاهرة السائــدة خلال السنوات القليلة الماضية، وبالأخص منذ اندلاع الإنتفاضة الثانية وتباطــؤ الإقتصاد؛ فَقَدَ العديد من العمال العرب في قطاعات البناء والفندقة والخدمات أعمالهم. وبالمثــل عندمــا خفَّت السياحة وتراجعت التجــارة بسبب الوضع الأمنــي تضررت بشكل كبير معيشة العديد من العائلات في القدس الشرقية. ويتحدث نداف شرجاي (Nadav Shragai) عن أحد سكان البلدة القديمة الذي كان في حاجة إلى عملية جراحية كبيرة في القلب في الولايات

المتحدة الأمريكيــة، فقامت عطرات كوهانيم بتغطية نفقات سفره وإقامته وكذلك نفقات العملية الجراحية، مقابل بيته في الحي الإسلامي.(شرجاي، ١٩٩٥)

أمــلاك تؤخذ عنوة وبالقوة. اضطرت بعض العائلات]الفلسطينية[في بعض الحالات إلى ترك بيوتهــا لأن حياتها أصبحت لا تُحتمــل. أُرغِمت في العام ١٩٨٢ العائــلات التي كانت تعيش في ساحــة مدرسة حي عُلام الدينيــة (Hayei Olam Yeshiva) في شارع الخالدية إلى التخلي عــن بيوتها، بعد أن عانت من المضايقات المستمرة. وبعد رحيلهــا استولى رجال المدرسة الدينية على البيوت، وما زالوا فيها حتى يومنا هذا.

ممتلكات تم الحصول عليها بتعاون الحكومة

يستلــم المستوطنون عند أية فرصة أبنية من مجموعة مــن مؤسسات تابعة للدولة. كانت وزارة الدفــاع هي إحــدى المصادر القريبة جداً مــن المستوطنين، تقوم بتسليمهم البنايــات التي تُصادر لأسباب أمنية. على سبيل المثال، قامت قوات الأمن بوضع يدها على منزل عائلة الشهابي وإغلاقه بالشمع الأحمر بعد العام ١٩٦٧، عندما اشترك أحد أبناء العائلة بنشاط إرهابي [مقاومة الإحتلال. واستولى المستوطنون بعد ذلك على المنزل وما زالوا فيه حتى يومنا هذا ، أي بعد مُضي أربعين سنة. وأظهرت الأدلة فيما بعد أن الإذن بالدخول إلى المنزل جاء من مكتب وزير الدفاع في حينه أرييل شــارون. وسلَّمَت وزارة الدفاع منزلين آخرين للمستوطنين، هما منزل عائلة ميالة (Mialah)، ومنــزل عائلة الطاهاري (El Tahari)، ويقعان في شــارع الواد – تمت مصادرتهما في ١٩٦٩ بموجب أمر أصدره قائد المنطقــة الوسطى المدعو رحافام زئيفي (Rehavam Zeevi) (الذي تنشط ابنته في صفوف عطرات كوهانيم). واتُخِذ الإجراء بعد اغتيال شخص كان يُصلي بالقرب من المنزلين، رغم عدم العثور على أية صلة على الإطلاق بين جريمة القتل وهاتين العائلتين.

«تقرير كلوجمان» (Klugman)

كان المصدر الحكومي الرئيس بالنسبة للمستوطنين للإستيلاء على الأملاك المصادرة هو الحارس على أملاك الغائبين، وهو هيئة خاضعة لوزارة العدل. وقد كشفت لجنة تابعة للدولة يرأسها حايم كلوجمان (Haim Klugman)، المدير العام لوزارة العدل، الروابط التي تربط الحارس بالمستوطنين في العام ١٩٩٢، عندما شكَّلَت حكومة اسحق رابين تلك اللجنة. (كلوجمان، ١٩٩٢) ويستحق تقرير كلوجمان تحليلاً معمقاً لكونه مَعلَماً، بشكل عام، في الكشف عن تصرفات جمعيات المستوطنين في القدس الشرقية، وعن علاقات تلك الجمعيات بمؤسسات الحكومة المختلفة.

ترأس حايم كلوجمان، الذي هو محام، شغل منصب مدير عام وزارة العدل في حكومة اسحق رابين، لجنة مؤلفة من مختلف الوزارات درست الطريقة التي جرى فيها تحويل الأملاك العربية في القدس الشرقية إلى جمعيات المستوطنين. وتمكنت اللجنة من اختراق الإجراءات الأمنية التي تلجأ إليها الوكالات الحكومية في محاولة لتغطية محاولاتها وأعمالها، وإخفاء المعلومات المتعلقة بعمليات نقل السيطرة على هذه الممتلكات. ويشير كلوجمان نفسه في التقرير إلى أن «الحارس على أملاك الغائبين لم يُقدم أية معلومات على الإطلاق»، ويضيف «أن مسجلة الجمعيات نفسها حاولت أن تتفحص تصرف تلك الجمعيات، فطلبت تقارير منها، ولكنها لم تستلم رداً شافياً.» (المصدر ذاته، ص ٢٠). وعلى الرغم من الصعوبات والصورة الجزئية التي تشكَّلَت، كانت النتائج التي توصلت إليها اللجنة كافية لفهم كيفية أسلوب عمل المستوطنين.

كان لدى الحارس على أملاك الغائبين أسباباً وجيهة لإخفاء ما لديه من معلومات، لأن العملية كلها بدأت بإعطاء المستوطنين للحارس على أملاك الغائبين شهادات مشفوعة بالقسم تقول بأن الأملاك المستهدفة هي «أملاك غائبين»؛ ولم يقم الحارس بفحص هذه الشهادات والتأكد من صحة معلوماتها، على الرغم من أن نوايا المستوطنين كانت واضحة. كانت الشهادات موقعة من المحامي إيتان جيفا (Eitan Geva) الذي يُمثِّل المستوطنين. وكان الأسلوب المُستخدم هو صفقة دائرية ذات عدة مراحل، مما ساعد على إخفاء أثارها. كان الحارس بعد استلام الشهادات يُعلن بشكل أتوماتيكي بأن أصحاب الأملاك المعنية هم مالكون غائبون، ويستولي على الأملاك.

كان هــذا يجري رغــم أن «الحارس لم يقم بزيارة الأملاك، ولم يفحصهــا ولم يفحص قيمتها، أو إذا كانــت العمليــة تعنــي إجلاء عائلات عن تلــك الأملاك؛ وكذلك لم يتــح الفرصة لتقديم اعتراضات.» (المصدر نفسه، ص ١٣). وحتى في المراحل الأولى كانت هناك علامات تثير الشك. فــكل الشهادات كانت مُصدَّقة من المحامي ذاته، إيتان جيفا. والعديد من الشهادات كانت صادرة عــن شخص واحد، «ومــع ذلك لم يقم الحارســ بتحريات أولية عن هوية هــؤلاء الأشخاص ومصداقيتهــم، وكيف وصل الشاهد إلى السيد جيفــا أو إلى جمعية المستوطنين المعنية، ومَن هو مصدر معلوماته، أو ما تلقاه مقابل خدماته.» (المصدر ذاته، ص ١٣).

بعد ذلك كان الحارس ينقل الأملاك إلى عهدة سلطة التطوير، ومنها كانت تنتقل إلى شركة إعادة ترميم الحي اليهودي وتطويــره، التي كانت تنقلها بدورها إلى شركة عميدار ليمتد (Amidar Ltd.). ولم تشغــل الأخيرة نفسها بدراســة أبسط التفاصيل الأساسيــة الضرورية لتحديد قيمة الملك من عقار أو غيره، أو مدى أحقية المستوطنين الذين انتقلوا إلى العقار وشغلوه. «لم تفحص عميــدار الأملاك التي كانت تؤجرها للمستوطنين، ولم تحاول التأكد من صفقة العقار، وموقعه، ومساحتــه الإجمالية، وعدد غرفه، وإلى ما غــير ذلك.» وكل ذلك يتناقض مع تعليمات واضحة أصدرتهــا وزارة الإسكان (المصدر ذاته، صــ ١٣). وفي حالات أخرى، كانت الأملاك تُحَوَّل إلى إمانوتا (Imanuta) التي كانت بدورها تحوِّلها إلى سيطرة جمعيات المستوطنين.

في السابــق، في ١٩٨٢، كانت سلطة أراضي إسرائيــل تتعامل مع شراء الأراضي والأبنية في البلدة القديمة، تحــت إشراف وزير الزراعة أرييل شارون. وكانت الأمــلاك التي يتم شراؤها تُحَوَّل إلى عطــرات كوهانيم (المصــدر ذاته، ص ١١). وكانت تتم عملية نقــل الأملاك إلى المستوطنين من غــير مناقصات ومن غير دفــع خلو، كما يتطلب القانون، «وكانــت الجمعيات الأخرى والأفراد الآخريــن – يهوداً كانوا أم عربــاً – يمنعون من الإشتراك في التمتع بحــق [الحصول على أي من تلــك الأملاك]، وكل ذلــك كان مخالفاً للإجراءات السليمة ولقانــون المناقصات» (المصدر ذاته، صــ ١١). وكانت تتم عمليات الترميم والتجديد بأموال الدولة (المصدر ذاته، ص ١٩)، وكانت وزارة المالية تتحمل التكاليف القانونية (المصدر ذاته، ص ١٤)، وأيضا تكاليف الأمن في العمارات – من خلال عميدار ليمتد. واشتمل التمويل على دفع تكاليف تركيب ٤٥٠ وسيلة للإتصالات، وتكاليــف المسح الأرضي (المصدر ذاته، ص ١٤). وكانت المبالــغ التي تُدفع مقابل الأملاك التي يستحــوذ عليها المستوطنون هي مبالغ رمزية ومتدنية إلى حــد مُضحِك. على سبيل المثال كانت

تؤجر عمارة من طابقين بمبلغ ٣٠ شيكلاً جديداً (أقل من ١٠ دولارات أمريكية) في الشهر، وعمارة من أربعة طوابق بمبلغ ٤٦ شيكلاً جديداً في الشهر (المصدر ذاته، ص ١٢). بالإضافة إلى ذلك، لم تكن المبالغ المقررة تدفع عملياً، بل كانت تخصم من التكاليف القانونية التي تتم مقابل أملاك المالكين. (المصدر ذاته، ص ١٤)

وبالتزامن مع هذا، كانت الحكومة تحول للمستوطنين، عن طريق وزارة الإسكان نفسها، مساعدات مالية كي يشتروا المزيد من الأملاك. كان ذلك يتم وفق بنود في الميزانية تهدف إلى مساعدة المهاجرين الجدد، أو الأشخاص الذين يستحقون مساكن كنوع من المساعدة الإجتماعية (عائلات محتاجة)، أو لمساعدة الجمعيات الأهلية (المصدر ذاته، ص ١٧ – ١٩). وتعاون الحارس على أملاك الغائبين أيضاً في تحويل الأموال من ريع الأملاك بموجب قرار من اللجنة الوزارية لشؤون الأملاك. وحوَّلت شركة تطوير الحي اليهودي أموالاً تحت بند الحفاظ على وإصلاح الأملاك الوطنية في القدس الشرقية، على الرغم من أن تلك الأملاك تقع خارج منطقة الحي اليهودي المحددة، وحتى على الرغم من أن جَمْع تلك الأملاك تحت تعريف 'أملاك ومواقع وطنية في القدس الشرقية' قد يُثير مشكلة (المصدر ذاته، ص ٢١). وتعاون أيضاً بنك تفاحوت للرهن العقاري (Tfahot Mortgage Bank) في هذا المخطط، من خلال منحه قروضاً للجمعيات بدون الضمانات التي يتطلبها القانون. (المصدر ذاته، ص ١٩).

ووجدت اللجنة نفسها صعوبة في تحديد حجم الميزانيات التي منحتها الدولة للمستوطنين. وهي تقول: «يبدو للجنة بأن المعلومات غير كافية لعدم وجود تركيز في جمع المعلومات المتعلقة بكل التكاليف؛ وقد اضطرت اللجنة ذاتها إلى جمعها من عدة مصادر.» (المصدر ذاته، ص ١٧. بالإضافة إلى ذلك تضيف اللجنة: «فيما يتعلق ببعض بنود الميزانية، جرى استخدام الأموال التي تم تحويلها من أجل مختلف صفقات الأملاك في غير الأغراض المحددة في بنود الميزانية، مما أتاح إنفاق أموال على هذه الأهداف.» وبالتالي، «فإن البيانات المتوفرة لا تتيح تفحص إجمالي المساعدات الخاصة بكل مِلك من الأملاك على حدة، وإذا كان إجمالي تلك المساعدة قد فاق المبلغ المطلوب للإصلاح وإدخال مستأجرين جدد.» (المصدر ذاته، ص ٢٠) وتوجد في التقرير كله دلائل قوية بأن الأموال التي تم تحويلها لشراء عمارات أو لإصلاحها قد استخدمت في تغطية نفقات الجمعيات، وليس للأغراض التي مُنِحَت من أجلها. (المصدر ذاته، ص ٢٠)

وعيَّنَت الدولة في الوقت ذاته مستوطنين في وظائف برواتب، وذلك من خلال إنشاء شركتين تعملان في العثورعلى بنايات في البلدة القديمة ومحيطها وتجديدها – والشركتان هما موردوت موریاه ليمتد (Mordot Moriah Ltd.) وإيفين روش ليمتد (Even Rosh Ltd.). وجميع مدراء وموظفي الشركتين أعضاء في جمعيتي إلعاد وعطرات كوهانيم. ووظفت سلطة أراضي إسرائيل أيضاً مستوطنين إثنين للعثور على أملاك وأراض يمكن شراؤها. (المصدر ذاته، ص ١٠).

وكانت التعليمات تصدر من أعلى المراتب في وزارة الإسكان. وقد تقدم إسرائيل شفارتس (Yisrael Schwartz)، مدير قسم الإشغال في وزارة الإسكان، بشهادة أمام اللجنة. لم يكن له ضلع في ما جرى في القدس الشرقية، على الرغم من أن ذلك يقع ضمن اختصاص عمله. قال: «لا أعرف مَن كان يعالج قضية الإسكان في العمارات. كانت تعليمات المدير العام هي تحويل الأموال إلىعميدار.» وقال ممثل سلطة أراضي إسرائيل ذلك ولكن بصراحة أكثر، قال: «قرر المستوى السياسي بأن يتم تأجير كل الممتلكات العائدة إلى سلطة أراضي إسرائيل في المجال المحدد لعطرات كوهانيم. وكان اثنان من أعضاء عطرات كوهانيم يبحثان عن أملاك لحساب سلطة الأراضي ويحددان مكانها. والطريقة التي كان يجري فيها تسليم تلك الأملاك إلى جهة معينة قد قررها وزير العدل موشي نسيم.» (المصدر ذاته، ص ١٠). وقال للجنة آريه بار (Aryeh Bar)، المدير العام لوزارة الإسكان والإنشاءات، بأنه لا يستطيع تقديم أية معلومات عن هوية الأشخاص الذين يعيشون في تلك العمارات، لأنه تم بناءً على توجيهات الوزير، تحويل عملية التعاطي مع الأمر إلى الجمعيات نفسها. (المصدر ذاته، ص ١٣). وشهد ممثل عميدار، السيد بيليد (Peled) أمام اللجنة، فقال إن صفقات الشركات التي أقامها المستوطنون واختيار مدراء تلك الشركات ليس في يد الشركات نفسها، بل هي «نتاج توجيه من وزير الإسكان والإنشاءات صدر إلى رئيس مجلس إدارة عميدار.» (المصدر ذاته، ص١٦. وقدم وزير المالية إسحق موداعي (Yitzhak Modai) مساهمته المتواضعة بتعديل اسم بند الميزانية المخصص لشقق الناس المستحقة – من شراء شقق للعائلات المعوزة التي تستحق إسكان مساعدات اجتماعية وللمهاجرين الأثيوبيين، إلى (ببساطة) شراء شقق، وذلك حتى يمكن إدراج المستوطنين تحت هذا العنوان. (المصدر ذاته، ص ١٨).

كان التزوير فاضحا بشكل خاص في عدة وثائق قُدِّمَت إلى وزارة الإسكان. وقد اكتشفت اللجنة ذلك من دعوى تقدمت بها عائلة عربية أثبتت فيها أن المستوطنين استولوا على أراضيها استناداً إلى رسالة وقعها شخص ثالث وأعلن فيها أنه المالك للأراضي، وبأنه ينقل ملكية البيت إليهم – بينما الأصول

المذكورة لم تكن في الواقع إلاَّ قطعة أرضٍ خالية ليس عليها أي بناء. (المصدر ذاته، ص ٤٠).
يكتب حـايم كلوجمان بأن مجمل العملية التي وصفناها فيما سبق، كانت ملوثة بتمييز عنصري غـير قانوني، ومناقضة لمعايـير الإدارة السليمة وتفتقر إلى تحريات واختبـارات معقولة وعادلة. ويلاحـظ التقرير دون التأكيـد المطلوب بأن «الحدود كانت مبهمة وغـير واضحة» بين جمعيات المستوطنـين ووزارة الإسكان. (المصدر ذاته، ص ١٦). وقد أُلقي اللوم الأكبر على حارس أملاك الغائبـين، وقالت اللجنة عن سلوكه بأنه سلوك ناقص للغاية وفـق أية معايير، (المصدر ذاته، ص ٢٤)، وبأنه لم يمارس أبسط درجة من التعقل والحكمة. (المصدر ذاته، ص ٢٥)

القنوات الحكومية والخاصة – الشفافة وغير الشفافة

القنوات الحكومية

إن أمر مصادر المستوطنين المالية هو من أكثر الأسرار التي يجري التكتم عليها في قضية المستوطنات في القدسـ الشرقية. يقول نداف شرجـاي، الذي يتعاطف مع التدين الصهيوني، في بحث له عن المعركـة مـن أجل الحرم الشريف، بـأن ٦٠ – ٧٠ في المائة من ميزانية جمعيـات المستوطنين تأتي مـن مصادر في الدولـة. أما الباقي فيأتي من تبرعات تُنَظَّم في الخارج، تستخدم رسائل توصية من مسؤولين كبار في الحكومة، بما في ذلك كبار الحاخامين. (نداف شرجاي، ١٩٩٥)
تقـوم مصادر في الدولة ومصادر خاصة بتمويل عمليات المستوطنين في القدس الشرقية. المصادر الحكوميـة مغلفة بالسرية، وتمر عـبر وزارات مختلفة وتحت أسماء مُضلِّلَـة. فحتى العام ١٩٩٢ سلَّمَت الدولة إلى المستوطنين أملاك غائبين كما حَوَّلَت مبالغ ضخمة من المال من خلال وزارات مختلفـة، وبالأخص وزارة الإسكان. وكما أشرنا في الفصل السابق فإن تقرير كلوجمان قدَّر بأن الحكومـة حوَّلَت نحو ٢ ر٨ مليون دولار للمستوطنين كي يشـتروا مبانٍ، كما سلمتهم ٨ ر١٢ مليون دولار من أجل تجديد المباني القديمة. (Cheshin، ١٩٩٩). وكشف التقرير عن أن شركة تجديـد الحي اليهودي حوَّلت للمستوطنين مبلغ ٧ر١ مليـون دولار على شكل أموال مصدرها وزارة الإسـكان. وتم أيضاً تحويل مبلغ ٧ مليون دولار إلى شركة إمانوتا (Imanuta) لتسهيل الحصـول على نزل سانت جون في الحـي المسيحي. (Jerusalem Post، ١٩٩٠). ولكن هذا السبيل انقطع وتوقف في العام ١٩٩٣ تمشياً مع توصيات تقرير كلوجمان.

تقوم الدولة حالياً بتحويل الأموال إلى المستوطنين مستخدمة قناتين: تحويلات شفافة، وتحويلات أكثر تمويهاً، أي تحويلات غير شفافة.

جرى تقرير الميزانية الشفافة في آب (أغسطس) ٢٠٠٥ عندما اعتمدت حكومة أريل شارون ميزانية لعدة سنوات (٢٠٠٦ – ٢٠١٣) من ٥٠ مليون شيكل جديد (ما يعادل ١٤ مليون دولار) سنوياً. وكان الهدف من الميزانية هو «تعزيز مكانة القدس كعاصمة لإسرائيل». وتحدد الهدف من الأموال بأنه من أجل تجديد، وتطوير وصيانة المنطقة المعروفة بحوض البلدة القديمة وجبل الزيتون. وجرى تحويل هذه الميزانية إلى سلطة تطوير القدس، وجرت إدارة الميزانية باعتبارها «بنداً مغلقاً»، أي دون تقديم تفصيلات بالنسبة للإعتمادات المحددة. وهكذا تم ضمان أقصى حرية في العمل. وفي جلسة الحكومة ذاتها، جرى اعتماد مبلغ ١٠ ملايين شيكل جديد لفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣، من أجل إعداد برامج سياحية. وتم اعتماد ٨٠ مليون شيكل جديد آخر لتعبيد الطريق رقم ٢٠ المتجه إلى بيسجات زئيف (Pisgat Ze'ev) (المصدر: الحكومة، ٢٠٠٥). إن أي شخص في إسرائيل على دراية بالمصطلحات التي يستخدمها اليمين، يُدرك بأن الأموال مخصصة لأهداف المستوطنين، ويدرك أيضاً سبب تحويلها إلى سلطة التطوير، حيث يجري التعامل معها على أنها «أموال مغلقة». لهذا السبب فإن الأرضية متوفرة لدينا لافتراض بأن هذه الميزانية تصل في النهاية إلى أيدي المستوطنين أو إلى مشاريع تخدم أهدافهم.

إن الدولة تقوم علانية وبكل شفافية بتمويل شركات الأمن التي تحرس المستوطنات بتكلفة سنوية تبلغ ٤٠ مليون شيكل جديد (نحو ١٢ مليون دولار). وتوظف الدولة أيضاً العديد من المستوطنين حراساً للأمن ولإدارة موقع الحفريات الأثرية في مدينة داوود (المصدر: الكنيست، ٢٠٠٧ ، ميسجنيكوف – ٢٠٠٨ – Misezhnikov)

وقد استقينا بعض التلميحات بشأن القنوات السرية خلال مناقشات لجنة الداخلية في الكنيست المتعلقة بتشكيل سلطة حكومية للعناية بالمقابر [اليهودية] في جبل الزيتون. حاول رئيس اللجنة أوفير بينس (Ophir Pines) خلال مناقشات اللجنة اكتشاف حجم الأموال التي تقوم مختلف الوزارات بتحويلها إلى جبل الزيتون؛ وجرى الكشف عن مبالغ ضخمة، ولكن لم يكن باستطاعة أحد أن يحدد بالضبط إلى أين تذهب. على سبيل المثال ادعى ممثل عن وزارة الشؤون الدينية بأن وزارته حوَّلت في العام السابق مبلغ ١٠٣ مليون شيكل جديد لشؤون المقبرة. وقال ممثل لمكتب رئيس الوزراء بأن الحكومة قررت تحويل مبلغ ٥٠ مليون شيكل جديد كل سنة إلى

منطقــة الحوض المقدس في القدس، والتي تضم جبــل الزيتون. وقال ممثل وزارة المالية بأن القرار الذي اتخذته الحكومة يقضي بتخصيص مبلغ ٤٨٠ مليون شيكل جديد للحوض المقدس؛ بينما قال ممثل بلديــة القدس بأن البلدية تخصص مبلغ ٣٣٠ ألف شيكل جديد لمجلس مقابر القدس، الذي يعتني أيضاً بجبل الزيتون.

وعبَّر رئيس اللجنة عن دهشته من أن جميع ممثلي الحكومة المشاركين في المناقشة لا يعرفون مبلغ الأموال الفعلي الذي يذهــب إلى جبل الزيتون. قال: «يوجد هنا ممثلون من كل الوزارات، ومع ذلــك لا يعرف أي واحــد منهم حجم الأموال الفعلي الذي يوجه إلى جبل الزيتون. لقد حوَّلَت الحكومــة ملايين الشواكل دون أن تتابع كيف جــرى استخدامها.» (Omedia،٢٠٠٨، Ami، Sharon، ٢٠٠٨)

الصــورة التي تكونت خلال المناقشات هي أن جبل الزيتون أصبــح نوعاً من «الشيفرة» من أجل تحويــل الأموال إلى المستوطنين. مؤسسات الحكومة لا تعــرف، أو أنها ترفض التصريح، إلى أين تذهــب الأموال فعلاً في النهاية. ولكنه من الواضح للغاية أيضاً أن المبالغ التي تم ذكرها هنا، تفوق بكثير احتياجات صيانة المقابر في جبل الزيتون.

القنوات الخاصة (السرية)

تسبــت درجة السرية التي يلجــأ إليها المستوطنون لإخفاء مصادر تمويلهــم في أزمة، عندما هدد مسجــل الجمعيــات غير الربحية بحــل جمعية إلعــاد إذا أصرت على عدم تقــديم تفاصيل عن خمســة (كيانــات) تبرعت بمبلغ ٧ مليــون دولار للجمعية في ٢٠٠٥. ووفــق تقارير قُدِّمَت إلى المسجــل في ٢٠٠٥، بلغ إجمالي دخل الجمعية ٤١ مليــون شيكل جديد (تعادل نحو ١٠ ملايين دولار)، ٣٨ مليون شيكل جديــد منها من التبرعات. جاءت أغلبية التبرعات من خمسة مصادر هويتهــا غير واضحة. وهكذا حصلت إلعــاد على مليوني دولار من فارلي الدولية (Farleigh International IT.)، ومبلغاً مماثلاً من أوفينجتون ورلد وايد ليمتد (Ovington World Wide Limited)، وتلقــت أيضاً مبلغ ٥ ر١ مليون دولار من ليستون هولدينج (Leiston Holdings)، و٤ ر١مليون دولار من دوايد ليمتد (Dwide Limited)، و٢٥٠ ألف دولار من جاكوبسون (Jacobson). ويبلغ مجموع هذه التبرعات ١٥ ر٧ مليون دولار. بكلام آخر فــإن نحو ٧٥ في المائة من إجمالي دخل الجمعية يأتي مــن مصادر غير معروفة. لم يكن مسجل

الجمعيات غير الربحية راضياً عن تلك القائمة، وطلب الكشف التام عن تفاصيل هوية المتبرعين. وعلى الرغم من مطالبة الجمعية عدة مرات بذلك، فإنها أصرت في رفضها، وحتى أنها لم تتقدم بطلب للتمتع بالحصانة، كما يسمح لها القانون. عند ذلك قام مسجل الجمعيات غير الربحية بإبلاغ إلعاد بأن «استمرار رفضها سيثير شبهات بأن الجمعية لا تُدار وفق قانون الجمعيات غير الربحية ومبادئ الإدارة السليمة. وقد يوفر ذلك أرضية للمسجل كي يمارس الحيطة والحذر بإلغاء صفة 'الإدارة السليمة' الممنوحة للجمعية وحتى الطلب بحلها.» واتخاذ خطوة كهذه أمر مهم للغاية، لأنه سيحرم إلعاد من تلقي أموال من خزينة الدولة، ويجعل من الصعب عليها أن توقع عقوداً مع الدولة. ومع ذلك، ما زالت إلعاد ترفض الكشف عن مصادر تمويلها، وعلى ما يبدو أن لديها أسباباً وجيهة لعمل ذلك. (Rapoport ١١/٢٠٠٧)

الصلة الأمريكية والصلات الأخرى

جدير بالملاحظة فيما يتعلق بشراء فندقي البتراء وإمبريال، بأن رفض الدولة الكشف عن مصادر تمويل الصفقات لمحامي الكنيسة يثير قلقاً حول إمكانية استمرار تدفق أموال الدولة على المستوطنين. ومن الصعب كذلك معرفة هوية المتبرعين الخاصين لأنهم يطلبون بأن يظلوا مجهولين. الشخصية المعروفة جيدا من بين المتبرعين هو إيروين موسكوفيتش، الذي أصبح راعي المستوطنين في القدس الشرقية. وقد تشكلت حول موسكوفيتش مجموعة من المليونريين اليهود الأمريكيين، التي تؤيد المستوطنين بسخاء. وأحد أهم المصادر المالية لعطرات كوهانيم موجود في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أسس جمعية تعرف باسم جمعية أصدقاء عطرات كوهانيم. وتكشف تقاريرها إلى سلطات الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها جمعت مبلغ ١ و٢ مليون دولار في سنة ٢٠٠٧ المالية، و٣ ر١ مليون دولار في العام ٢٠٠٦، ومبلغ ٩٠٠ ألف دولار في العام ٢٠٠٥، و٢ مليون دولار في العام ٢٠٠٤. وفي الوقت نفسه تعمل جمعية أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، وتدعى جمعية أصدقاء عطرات كوهانيم في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جمعت ما يقارب من ٢٠٠ ألف دولار في العام ٢٠٠٧. وكشف تحقيق صحفي نُشر في صحيفة هآرتس في آب (أغسطس) ٢٠٠٩ بأن عطرات كوهانيم تتحايل على سلطات الضرائب في أمريكا بتعريف نشاطها الخيري بأنه مخصص لأهداف تعليمية، وهكذا تجعله مؤهلاً للإعفاء من ضريبة الدخل.

وثمة شخص آخر معروف جيداً بالنسبة لنا وهو المليونير الأمريكي إيرا رينرت (Ira Rennert) مـن بروكلين، الذي يُعـدّ من المؤيدين الأساسيـين لجمعية عطرات كوهانيـم، وقد موَّل ضمن أمور أخـرى، شق نفق الحائط الغربي [المبكى]. وجدير بالذكر هنـا أيضاً المليونير الإيراني المولد السويسري – الإسرائيلي نيسان حاكشوري (Nisan Hakshuri) الذي يملك فندق وكازينو لوتراكـي (Loutraki) في اليونـان، وهو مساند مالي هـام للمستوطنين. وقد أعلن في حديث صحفـي أجراه في العـام ٢٠٠٧ بأنه تبرع بأكـثر من ٣ ملايـين دولار للمستوطنين (Waitz، ٢٠٠٧)؛ ثم هنالك طريق آخـر لتمويل المستوطنين وهو عبر رجل الماس الروسي – الإسرائيلي ليف ليفييف (Lev Leviev)، وأيضا عبر أغنى رجل في روسيا رومان أبراموفيتش (Roman Abramovich) الـذي يعيش الآن في إنجلترا حيث يملـك فريق شيلسي لكرة القدم. وقد قام الرجلان بزيارة المستوطنين في مدينة داوود ضيوفاً على الوزير السابق ناتان شرانسكي (Natan Sharansky).

لقد قامت المؤسسات الحكومية في عدة مناسبات بالمساعدة بهمة ونشاط في جمع الأموال لجمعيات المستوطنـين. عندما كان إيهـود أولمرت، رئيساً لبلدية القدس، خطـب في أحد الإجتماعات التي نظمها موسكوفيتش من أجل جمع الأموال لمشروع بناء في رأس العمود.

الخاتـــمة

إن وجـود المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية هو حالة كلاسيكية من حالات الكولونيالية. وقـد يكون هذا القول مجرد تأكيـد على أمر واضح، ومع ذلك فإن من الضروري التأكيد عليه، لا سيمـا في وجود أعداد متزايدة من الناس على الصعيد الدولي توافق على الوجود اليهودي في القدس الشرقية، وكأنه أمر طبيعي، أو يجب أن يكون كذلك.

يُمثل المستوطنون اليهود في القدس الشرقية نموذجاً كلاسيكياً للكولونياليين.

الكولونيالية بمعناها التقليدي هي زرع سكان مدنيين غرباء في وسط أرض محتلة. وتظل الحقيقة، وفـق القانون الـدولي، بأن القدس الشرقية هـي أرض محتلة، وتنبع من ذلـك حقيقة أن حكم إسرائيل للمدينة هو أمر مخالف للقانون.

وفي هـذه الحالة ، ومـن أجل ضمان السيطرة على الأرض يبدو نمـوذج الكولونيالية ويتضح من تشجيع الدولة لمواطنيها بأن يصبحوا مستوطنين في الأرض. وهكذا، فإن استعمار القدس الشرقية لا يختلـف عن العمليـات المشابهة التي جـرت في إفريقيا وآسيا وحتـى في الأمريكيتين. ولكن، وخلافـاً لأنواع نماذج الكولونيالية الأخـرى، فإن الحافز على استعمار القدس الشرقية لا يقوم على الإقتصـاد أو الدوافع الإمبراطورية، بل هو الأيديولوجية والدين. ولكن عواقب الإستعمار لا تختلـف بالنسبة لسكان المدينة المحليين الأصليين. لذا، رغـم كون الحالة هي حالة فريدة، فإن الوجود اليهودي في القدس الشرقية، يُشكِّل حالة كولونيالية كلاسيكية.

إن الاستنتاجات التي توصل إليها هذا البحث عن المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية سيوضح مـدى التأثير السيكولوجي لذلك على السـكان الفلسطينيين ككل. والقضية التي ستظل مفتوحة من وصف هذا الوضع هي مدى نجاح المستوطنات في تغيير الطابع المتناسق للمناطق. وفي رأينا فإن

المستوطنـات أخذت تنجح في تعكير المجال الإقليمي. سيتم بالتأكيد تغيير مفهوم المجال وطابعه. ففي سلوان، حققت إسرائيل جمهوراً حاسماً من المستوطنين، والتغييرات الواضحة التي تمت من خلال هيمنة السكان اليهود، قد تم قبولها –على ما يبدو– حتى من المؤسسات الفلسطينية.

بعـد أربعة عقود من «إعـادة توحيد» المدينة بالقوة على يد القـوات الإسرائيلية المسلحة، لا تزال المدينة مقسمة، كما كانت في الماضي. والعوائق السيكولوجية والإجتماعية – الإقتصادية ما زالت أعلى مـن الأسوار التي قسَّمَت المدينة قبل ١٩٦٧ إلى الجزء الغربـي والجزء الشرقي. لقد أصبح الإسرائيليون والفلسطينيون خلال هـذه الفترة، مواطنين في عالمين منفصلين عن بعضهما، وغير قابلين للتصالح. هوة تفصل بينهما. إنهم يقيمون في المجال الأرضي ذاته، ولكنه يبدو أنهم يقيمون في كوكبـين منفصلين؛ تيار من الكراهية يجري في عروقهم. لقد فشل مشروع الضم الإسرائيلي فشـلاً ذريعـاً. ويجب أن لا يثير ذلـك دهشة، بمـا أن إسرائيل لم تنوِ علـى الإطلاق دمج الجزء الفلسطينـي من المدينة دمجاً كامـلاً. كانت تتوق للحصول على الأرض، ولكن دون سكانها. وإعـادة التلاقي اليهودي مـع «البلدة القديمة» ولَّد شغفاً بالأرض نفسهـا مقروناً بشعور بالخوف مـن العنصـر البشري الموجود عليها. من ناحيـة وجدت إسرائيل أن هذه المواقـع ترتبط ارتباطاً وثيقـاً بالتاريخ اليهودي، ولكن من الناحية الأخـرى، كان هناك أيضاً وجود سكان عرب. وهذا الواقـع لم ينسجم مع صورة المدينـة التي سبق أن كونها الناس في مخيلتهم. فاتبعت الحكومة، التـي واجهت هذا الانفصام، سياسة حضرية تهدف إلى «أسرلة» مثابرة للجزء الشرقي من المدينة، مقرونة بتخفيض الوجود الفلسطيني فيها، إلى الحد الأدنى.

إن قصـة القدس، خلال السنـوات الأربعين الأخيرة، يمكـن أن يُطلق عليهـا «أربعون عاماً من التمييـز». ولهذا السبـب فإن القدس هي أكثر من كونها مدينة، إنهـا برميل بارود قابل للإنفجار خلال لحظات.

الـملحق A

محاولات سابقة للإضرار بالمسجدين*

تاريخيـاً وقعت عدة محاولات للتسلل إلى الأرض التي تحت المسجدين؛ كان بعضها «متحضراً» نسبياً، والبعض الآخر عنيفاً.

في العـام ١٩٧٤ حاول جويل ليرنر (Joel Lerner) إلحاق أضرار بالمسجدين، وذلك من أجل إيقاف المفاوضات بين إسرائيل ومصر.

وفي العـام ١٩٨١ أقيمت أنفـاق بالقرب من حائط المبكـي تؤدي شرقاً نحـو مسجد الصخرة. فالأرثوذكـس المتطرفـون يؤمنون بأنه موقع المـكان الداخلي المقدس، أو "أقدس مقدسات" الهيكل. وأراد حاخام حائط المبكى الاستمرار في حفر الأنفاق حتى النهاية، زاعماً أنه حال العثور على أدوات الاحتفال الخاصة بالهيكل الثاني سيعود المسيح ويظهر. ولكن رئيس البلدية في حينه، تيـدي كوليك، أدرك الخطر الذي يُشَكِّله النفـق، ومارس هو وقائد الشرطة ضغوطاً على رئيس الوزراء بيجن لإغلاق النفق.

وحدثت في العام ١٩٨٤ أخطر محاولة لنسف المسجدين ، قامت بها مجموعة تعرف باسم المنظمة السريـة اليهودية (The Jewish Underground) مكونـة من ٢٧ مستوطناً ذوي خبرات عسكريـة واسعة. وكانت خلفيتهم الإجتماعيـة تنتمي إلى قلب حركة المستوطنين، وبعضهم من «الأرستقراطية القومية – الدينية». وعلى الرغم من أن المؤسسة الدينية تبرأت منهم إلاَّ أنهم حظوا بإعجاب كبير من المجتمع القومي – الديني.

وفي العـام ١٩٨٤ قامت "عصابة لفتـا" (The Lifta Gang) بمحاولة لتسلق الحائط الشرقي للمسجدين كي تدخل إلى الساحة وتدمر المسجدين.

إن مـن المهم أن نعيـد تأكيد القول بأنه ليس من الضروري القيام بعمل فعلي ضد الحرم الشريف مـن أجل إشعال النـار في المنطقة كلها. إذ يكفي استفزاز صغير لإسالـة الدماء. ففي العام ١٩٩٠ أعلنـت مجموعـة تُسمى حركـة المؤمنين بجبـل الهيـكل (Temple Mount Faithful

* يقصد بناء مسجد قبة الصخرة المشرفة ومبنى المسجد الأقصى المبارك الواقعين في منطقة الحرم والبالغ مساحتهما ١٤٤ دونم

Movement) عــن عزمهــا وضع حجر الأساس لبناء الهيكل. ونتيجــة لقمع المظاهرات التي اندلعــت بالقوة ضد هذا المخطط قتــل ١٧ فلسطينياً. وفي العام ١٩٩٦ قام رئيس الوزراء في حينه نتنياهــو، ورئيس بلدية القدس أولمرت بفتح نفق حائط المبكــى. فاندلعت الإضطرابات التي قتل فيها ٧٠ فلسطينيا و١٦ جندياً إسرائيلياً، وأصيب المئات بجروح.

وكان أكــثر أعمال الاقتحام استفزازية هو الاقتحام الأخــير الذي قام به أرييل شارون في تشرين الثــاني (نوفمبر) ٢٠٠٠، عندما دخل إلى ساحة الحــرم ترافقه كتيبة كبيرة من الشرطة. وكما هو معــروف جيداً أدى ذلــك إلى اندلاع الإنتفاضة الثانيــة، بعد أن أطلقت الشرطــة النار على ستة فلسطينيين.

النشاط الراهن – خلق إمكانيات وقوع أزمة

لا يوجد هناك نقص في الحاخامات الذين يعبرون علانية عن رغبتهم في إيقاع أضرار بالمسجدين. ومن الحاخامات البارزين من هذه الفئة في هذا المجال الآتية أسماؤهم:

الحاخام إسرائيل أرييل (Rabbi Israel Ariel): كتب في العام ٢٠٠٤ يقول بأن فك الارتباط هو عقاب لإهمال الحرم الشريف. فوفق اعتقاده، إن لم يتوفر للرب مكاناً للاستقرار، عندئذ لا يستحق شعب إسرائيل أن يكون له مكان استقرار، وبالتالي فالرب سيطرده من أرضه. وكما يقول الحاخام أرييل "إذا وفرنا للرب مكان استقرار، فإنه سيسكن في نفوسنا."

الحاخام دافيد دودكفيتش (David Dudkevitch)، وهو حاخام يتسهار ومنطقة السامرة (Rabbi of Yizhar and of the region of Samria). يقول بأن الضعف اليهودي في نظر المقام المقدس يشع إلى الأمام فوق البلد كله، تماماً مثلما يؤثر الوجع في القلب على مجمل الجسم. والحل الذي يقترحه هو العمل على الفور، والبدء في العمل لإعادة السيطرة اليهودية على الحرم الشريف.

إليزور سيجال (Elizur Segal)، الذي يُدرِّس في مدرسة الفكرة اليهودية الدينية (Yeshiva of the Jewish Idea) في مستوطنة تفوح (Tapuah)، كتب مقالاً يمتدح

باروخ جولدشتاين لاستعداده للتضحية بنفسه من أجل شعب إسرائيل (كان جولدشتاين مستوطناً هاجر من أمريكيا، وأقام في الخليل، قتل في العام ١٩٩٤، ٢٩ فلسطينياً.) واستمر إليزور يكتب قائلاً بأن مَن يرغب في إتباع تعاليم الـ Maimonides عليه أن يتطلع إلى تفجير المسجدين وحرث بقاياهما بالجرارات. ويوجد الآن عدد من المجموعات النشطة التي تقود حملة من أجل وجود إسرائيلي في الحرم الشريف. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات ليست مقتصرة على المستوطنين، إلاَّ أنها تدعم بقوة أنشطة المستوطنين وتعكير العلاقات السلمية بين اليهود والعرب. واللاعبون الرئيسيون هم:

جيرشون سولومون (Gershon Solomon)، وهو رئيس حركة أمناء جبل الهيكل. فبالنسبة له إن مَن يسيطر على الحرم الشريف يكون له الحق في كل أرض إسرائيل. ومن ناحية أخرى فإن مَن يتخلى عن الحرم الشريف يجب الشك في أنه ملك أرض إسرائيل.

جوزيف إلبويم (Joseph Elboim) وهو رئيس الحركة من أجل بناء الهيكل. وهذه المجموعة تحافظ على وجود دائم في ساحة الحرم وتنظم زيارات هناك كل يوم خميس.

الحاخام شلومو أفينر (Rabbi Shlomo Aviner) وهو رئيس المدرسة الدينية عطرات كوهانيم (Yeshiva Ateret Kohanim) في الحي الإسلامي [من البلدة القديمة]. ونقل عن أفينر أنه قال في مؤتمر في العام ١٩٩٠ بأن نفق حائط المبكى هو الخطوة الأولى نحو بناء الهيكل الثالث.

الحاخام إسرائيل أرييل، **رئيس معهد الهيكل**، قال في المؤتمر ذاته بأن النفق يجب أن يكون جسراً نحو الهيكل. ولو كان لديه جرافة في وقت احتلال البلدة القديمة، لقام حينها بهدم الحرم الشريف.

الحاخام يوسي بالاي (Rabbi Yossi Palai)، رئيس جمعية نحو الجبل (To the Mount Association)؛ وهذه المنظمة تقوم بطقوس شهرية تشمل الدوران حول سور البلدة القديمة.

حركتا كاخ وكاهانا حيّ (The Kah and Kahane Hai Movements)، ومدرسة "الفكرة اليهودية" الدينية في مستوطنة تفوح. تجب ملاحظة أنه رغم مراقبة سلطات الأمن الإسرائيلية لهذه المجموعات، فإن اهتمامهم الأساسي يجب أن ينصب على شخص ليس عضواً في أي من هذه المجموعات. فشخص كهذا، يعمل بشكل مستقل، سيكون من الصعب جداً تتبعه والعثورعليه. فهنالك احتمال كبير أن يُعثر على مثل هذا الشخص بين "شباب قمة التل" (hilltop youth) في منطقة مستوطنات يتسهار، وايتمار وتفوح.

الـملحق B

كتيب عطرات كوهانيم من أجل
جمع تبرعات لشراء أملاك
في القدس الشرقية
تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٩

OLD CITY PROPERTY VIEW

1. Beit Sha'ar HaPrachim
2. Beit Boteach
3. Beit HaBidur
4. Beit HaNess
5. Beit HaSha'ar HaChadash
6. Beit HaKorban

☆ Properties Owned by Ateret Cohanim

الملخص

العقار	المساحة بالمتر المربع	عدد الشقق	الإشغال المحتمل (بالعائلات)	الأملاك القريبة
البلدة القديمة				
بيت شعاريه هابراخيم	400	5	4-3	2 في مجمع باب الساهرة
بيت بوتيش	350	4	4	لا توجد
بيت هابيدور	350	4	4	بالقرب من بيت باروخ
بيت هانيس	500	8 (صغيرة)	5	بيت دوران
بيت هاشعاريه هاشاداش	140	2	2	لا توجد
بيت هاكوربان	450	4	4	بالقرب من هاشعاريه هاشاداش
المجموع	**2190** متر مربع	**27** شقة	**22** عائلة جديدة	
القرية اليمنية				
بيت هاشاتيار	550	4	4	بالقرب من بيت هادفاش
بيت هامختار	400	4	4	بالقرب من بيت يهوناتان
4 قطع ارض	2000	بيوت اسكان مجموعات	12-6	وقف بنفنيشتي، بيت يهوناتان
حي رامبان				
بيت هاسليخا	230	2	2	بالقرب من فندق شبرد
كيدمات زيون				
10 مشاريع لقطع اراضي	10000-15000			بيت ساره، بيت ها أخيم

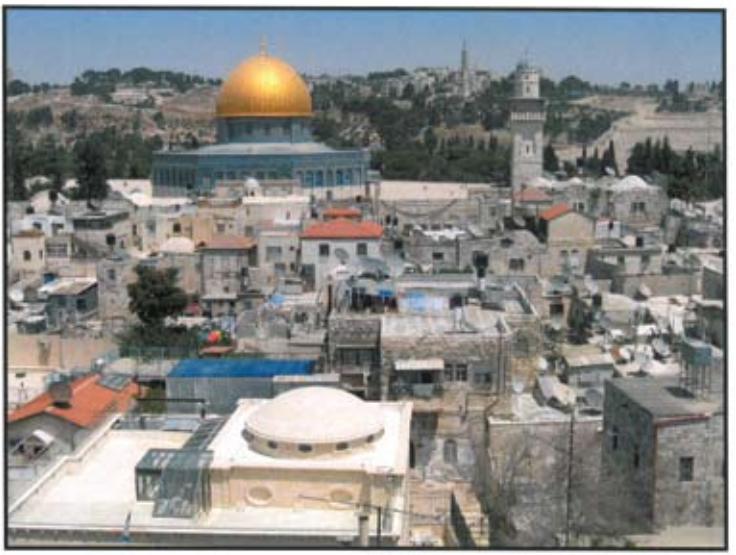

البلدة القديمة

إن قلــب مدينة القدس يناديناً. ست قطع أملاك مسجلة في الطابــو (سجل الأراضي في إسرائيل) معروضــة الآن للبيع؛ وهذه الأملاك تمثــل فرصة لتعزيز التجمعات السكانيــة اليهودية في البلدة القديمــة باثنين وعشرين عائلة إضافية، مما سيجعل عدد الســكان اليهود في البلدة القديمة، باستثناء الحي اليهودي، أكثر من ألف شخص.

في الوقت الذي تتآمر فيه الأمم المتحدة والدول في أنحاء العالم لإنتزاع القدس والأماكن المقدسة في نهايــة الأمر من أيدي اليهود، يصبح وجود البلدة القديمة قوية فيها مجموعة سكانية يهودية ثابتة، أمــراً حيوياً لقدرتنا كأمة في الحفــاظ على السيطرة على مركزنا الروحــي. إن عطرات كوهانيم وأنت سيجعل ذلك يحدث.

بيت شعاريه هابراخيم (Beit Sha'ar HaPrachim)

يقع بمحاذاة أسوار البلدة القديمة وجزء من حي "شعاريه هابراخيم" (Sha'ar HaPrachim) (باب الساهرة) الذي سيقام في المستقبل، وسيأوي، عند بنائه٢١ عائلة، وسيحتوي على كنيس، وروضة أطفال ،وبركة ومكانا للألعاب والترفيه. وستوفر قطعة الأملاك الجديدة للحي الجديد إمكانية الإتصال بالطريق الرئيس المتجه إلى الجنوب.

إجمالي المساحة	٤٠٠ متر مربع
الإستخدام الحالي	للسكنى
الاستخدام في المستقبل	منازل لثلاث أو أربع عائلات يهودية
حق الشراء	الطابو
الثمن الإجمالي	١ر٧ مليون دولار، (بما في ذلك عمولة السمسار والمصاريف العامة)

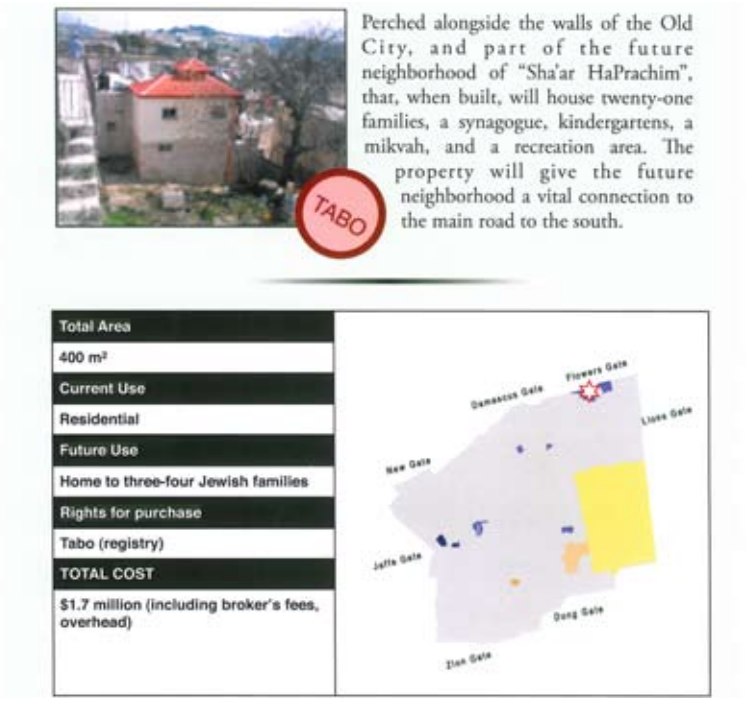

بيت بوتيش (Beit Boteach)

يقع على بُعد دقائق من باب الإسباط (Lions Gate) وهار هابايت – الحرم الشريف، في منطقة يعيش فيهل اليوم القليل من اليهود. وستسمح لنا حقوق الطابو الكاملة بإقامة منازل جديدة تُطل على منظر هار هابايت (Har Habayit) الرائع.

إجمالي المساحة: ٤٠٠ متر مربع

الإستخدام الحالي: للسكنى

الإستخدام في المستقبل: منازل لأربع عائلات يهودية

حق الشراء: الطابو

الثمن الإجمالي: ٢٫٧٥ مليون دولار.

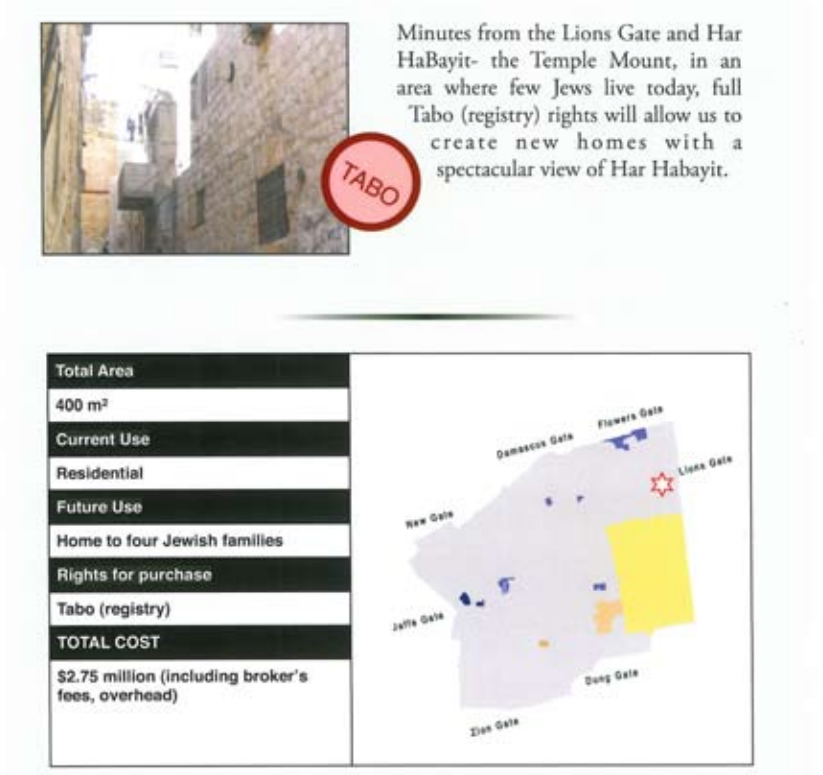

بيت هابيدور (Beit Habidur)

إن العائلتين اليهوديتين الوحيدتين في بيت باروخ في الحي المسيحي تحتاجان إلى جيران يهود لطيفين. سيحقق وجود أربع عائلات في المِلك المجاور في بيت هابيدور ذلك.

يمكن من السطوح رؤية منظر رائع للحرم الشريف.

إجمالي المساحة: ٤٠٠ متر مربع

الإستخدام الحالي: للسكنى

الإستخدام في المستقبل: منازل لأربع عائلات يهودية

حق الشراء: الطابو

الثمن الإجمالي: ١ر٧٥ مليون دولار

The two isolated Jewish families of Beit Baruch in the Christian Quarter are desperately in need of nice Jewish neighbors. Four new families in an adjacent property- Beit HaBidur- will make that happen.

The roof features a fantastic view of the Temple Mount.

Total Area
400 m²
Current Use
Residential
Future Use
Home to four Jewish families
Rights for purchase
Tabo (registry)
TOTAL COST
$1.75 million

بيت هانيس (Beit Haness)

قريب من مجمع بـاب الساهرة في الشمال الشرقي للمدينة، وفي انحدار الشارع من بيت دوران، تقع شقتنا الجديدة، بيت هانيس – بيت المعجزات –، وهي في طريق للمارة هام لا يستخدمه اليهود الآن لعدم وجود يهودي في المنطقة. ولكن وجود خمس عائلات يهودية سيغيِّر هذا الوضع.

إجمالي المساحة: ٥٠٠ متر مربع

الإستخدام الحالي: للسكنى

الإستخدام في المستقبل: منازل لخمس عائلات يهودية

حق الشراء: الطابو

الثمن الإجمالي: ٢٫٧٥ مليون (بما في ذلك عمولة السمسار والمصاريف العامة)

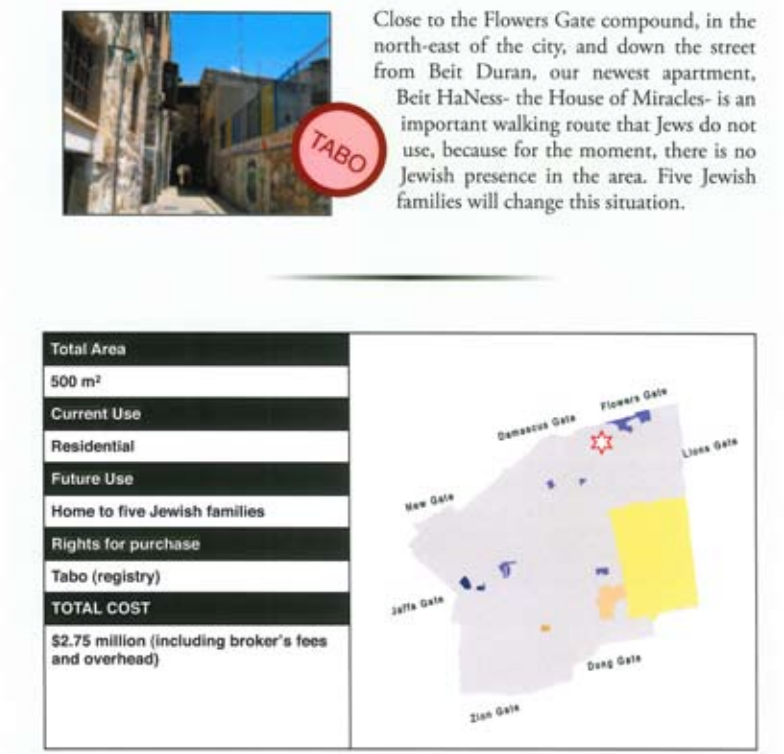

بيت هاكوربان (Beit Hakorban)

يقــع على بعد دقائق من الباب الجديد، ليس بعيــداً عن «هشاعر هاحداش»، وهو في بقعة جذابة للغاية من المدينة، وسيعزز الوجود اليهودي في محيط الباب الجديد.

إجمالي المساحة: ٤٥٠ متراً مربعاً

الإستخدام الحالي: للسكنى

الاستخدام في المستقبل: منازل لأربع عائلات يهودية

حق الشراء: الطابو

الثمن الإجمالي: ما زال قيد المفاوضات

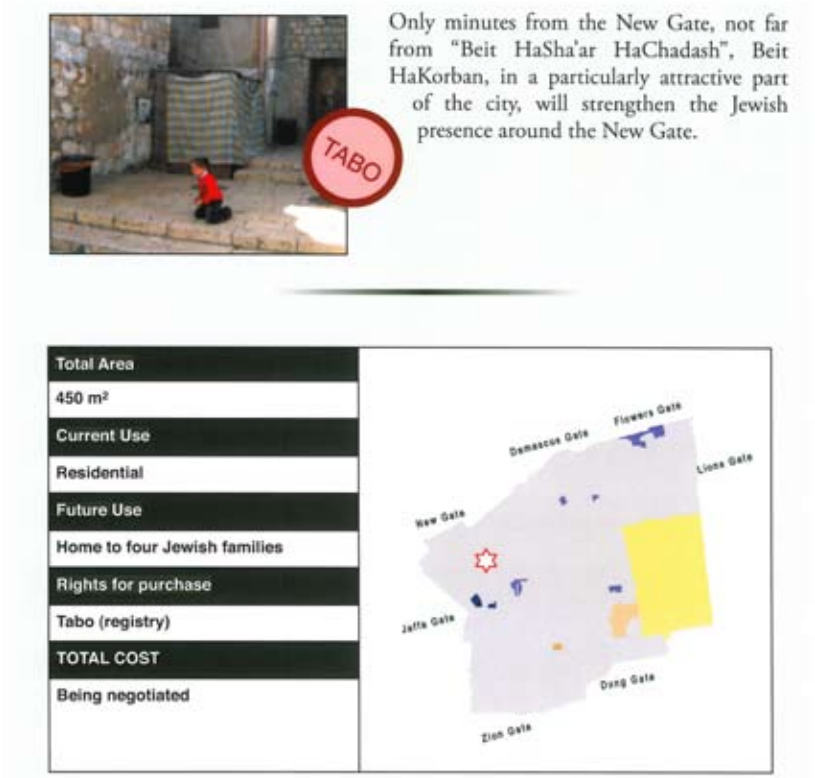

بيت هشاعر هاحداش (Beit Hasha'ar Hachadash)

يقــع في موقع استراتيجي بــين باب الخليل والباب الجديد، وفي منطقــة ليس فيها وجود يهودي، ويبعــد دقائق عن فندقيّ البتراء وإمبريال؛ ستنتعش وتتفتح الحياة اليهودية حتى مع كونها محاطة بالكنائس الرئيسة والبطريركيات المسيحية في القدس.

إجمالي المساحة: ١٤٠ متراً مربعاً

الإستخدام الحالي: للسكنى

الإستخدام في المستقبل: منزلين لعائلتين يهوديتين

حق الشراء: الطابو

الثمن الإجمالي: ٣ر١ مليون دولار (بما في ذلك عمولة السمسار والمصاريف العامة)

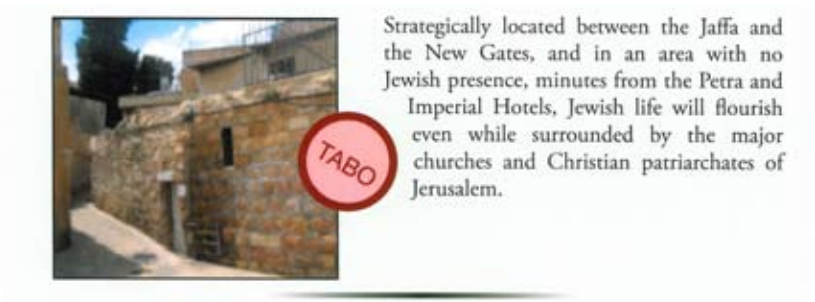

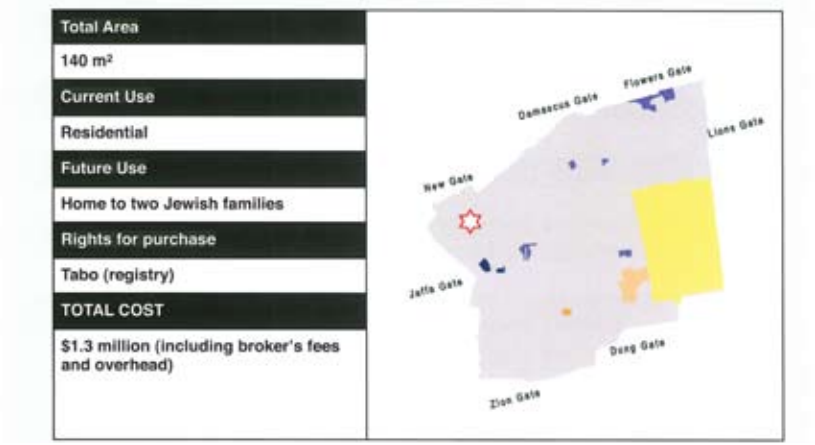

القرية اليمنية (Yemenite Village)

كان يسكنهـا في يوم من الأيام مائة وخمسون عائلة [يهودية] يمنية، بدأوا في الوصول إلى إسرائيل [فلسطـين] في ١٨٨٢، وأخليـت القرية ودُمِّـرَت في عشرينيات وثلاثينيات القـرن العشرين، ثم هُجِرَت في العام ١٩٣٨، وقد أخذت الآن تعود إلى الحياة.

استقـرت منذ العام ٢٠٠٤ ثمـاني عائلات يهودية في القرية، وعادت القريـة تعج بالحياة بعد أن تم إنشـاء كنيس و kollel. ويشمل المخطط المستقبلي لإعـادة إحياء القرية ترميم الكنيس القديم وإعادتـه، وبناء مركز للسكان ومتحف واستعـادة مئات من الأمتار المربعة من الأراضي المملوكة لليهود.

YEMENITE VILLAGE

Israeli stamp commemorating the establishment of the Yemenite Village. The first dwellings in the neighborhood can be seen in the bottom half

Once home to one hundred and fifty Yemenite families who began arriving in Israel in 1882, the Yemenite Village, emptied and destroyed during the 1920's and 1930's and abandoned in 1938, is coming back to life.

Since 2004, eight Jewish families have made the village their home. Jewish life has rebounded with the creation of a synagogue and a kollel. Future plans for the revival of the village include the restoration of the old synagogue, construction of a community center and museum, and reclamation of hundreds of square meters of Jewish property.

تخطيط الأحياء

القطـع الأربع مـن الأرض الملونة باللون الأزرق على الخريطة علـى اليمين، والتي تمتد أكثر من ٢٠٠٠ مـتر مربـع، كانت في يوم من الأيام مِلكاً ليهود يمنيين. قمنـا بشرائها بقرض من الحارس العام لدولة إسرائيل. ننوي بناء مركز للتراث اليمني، وكنيساً وبركة وقاعات للدراسة وعمارتين سكنيتين على قطع الأرض هذه، إذا شاء الله.

بقايا الكنيس التاريخي القديم ملونة باللون الأصفر.

إجمالي المساحة: ٢٠٠٠ متر مربع

الإستخدام الحالي: للسكنى

الإستخدام في المستقبل: للسكنى ولشؤون السكان الإجتماعية

العمل اللازم : إنهاء التسجيل والتخطيط

الثمن الإجمالي: ٧٠٠ ألف دولار (بما في ذلك التخطيط والتسجيل)

The four plots of land indicated in blue in the map on the right, spanning over 2,000 square meters, had once belonged to Yemenite Jews. They were purchased, with a loan, from the General Custodian of the State of Israel. We plan to build a Yemenite Heritage Center, a synagogue, a mikveh, study rooms, and two residential buildings on these plots, G-d willing.
The remains of the historic synagogue are indicated in yellow.

Total Area
2000 m²
Current Use
Residential
Future Use
Residential & Commercial (see above)
Actions
Completion of registration and planning
TOTAL COST
$700,000 (including planning and registration)

بيت هامختار (Beit Hamuchtar)

يقــع في أسفل بيت يهوناتــان مباشرة، وهو عمارة من سبعة طوابــق، تم شراؤها في العام٢٠٠٤، ويطلق عليها بيت هامختار (ملونة باللون الأزرق)، وهي البيت الأصلي لمختار يهودي في القرية اليمنية، الحاخام أهارون مليا ح (Rabbi Aharon Maliah).

وتقــع العمارة بجوار القطعتــين اللتين نملكهما، واللتــين، إن شاء الله، سنبنــي عليهما المزيد من المنازل.

إجمالي المساحة: ٢٠٠٠ متر مربع

الإستخدام الحالي: للسكنى

الإستخدام في المستقبل: منازل لأربع عائلات يهودية

حق الشراء: تعود لمالكين يهود، مؤجرة لمقيم عربي، والإستئجار محمي

ألثمن الإجمالي: ١ر٦ مليون دولار (بما في ذلك عمولة السمسار والمصاريف العامة).

Just below Beit Yehonatan, a 7-storey building purchased in 2004, is Beit HaMuchtar (with blue outline), the original house of the Jewish muchtar - or elder- of the Yemenite Village, Rabbi Aharon Maliah.

The building is also adjacent to two plots that we own, upon which, G-d willing, we'll buil more homes.

Total Area
2000 m²
Current Use
Residential
Future Use
Home to four Jewish families
Rights for purchase
Ownership from Jewish owners, protected tenancy from Arab resident
TOTAL COST
$1.6 million (including broker's fees and overhead)

بيت هاشاتيار (Beit Hachatyar)

تقــوم على قطعة أرض تقع شمالي القرية اليمنية التاريخية عمارة فريدة من طابقين، بُني غالبيتها في الجزء الأول من القرن العشرين.

وقد بناها شخص ينتمي إلى أغنى العائلات العربية في القدس وما يزال يعيش هناك حتى يومنا هذا.

إجمالي المساحة: ٧٥٠ متراً مربعاً، يحتل المنزل ٥٠٠ متر مربع من الأرض

الإستخدام الحالي: للسكنى

الإستخدام في المستقبل: منازل لأربع عائلات يهودية

حق الشراء: الطابو

الثمن الإجمالي: ١٫٧٥ مليون دولار (بما في ذلك عمولة السمسار والمصاريف العامة).

On a plot just north of the historic Yemenite Village stands a unique, two-storey buiding, most of which was built in the early part of the 20th century.

It was built by one of the wealthiest Arab families in Jerusalem, who live there until today.

Total Area
750 m² *(house is on 500 m² of land)
Current Use
Residential
Future Use
Home to four Jewish families
Rights for purchase
Tabo (registry)
TOTAL COST
$1.75 million (including broker's fees and overhead)

حي رامبان (Ramban Neighborhood)

إن شاء الله سنبني حي رامبان على أراضي منزل المرحوم المفتي الحاج أمين الحسيني، شريك هتلر العربـي المعروف. تم شراء الأرض مـن دولة إسرائيل في ثمانينيات القرن العشرين، بعد أن تم نقل الأرضـ إلى الحكومة. وسيقوم الحي بربط منطقة هامة من أبنية الحكومة بحي الصديق شمعون، وجبل المكبر، والجامعة العبرية ووسط المدينة.

أي استخـدام يمكن أن يكون أفضل لمنطقة كانت في يوم من الأيـام بيتاً لشخصية معادية للسامية سيئة السمعة، من أن تُستخدم لخلق حياة يهودية جديدة ، في قلب القدس بالذات.

RAMBAN NEIGHBORHOOD

Future Ramban Neighborhood. The Shepherd Hotel is the large building in the wooded area, in the center of the photo

G-d willing, we will build the Ramban Neighborhood on the grounds of the home of the late Muft Hajj Amin Al-Husseini, Hitler's well-known Arab accomplice. The land was bought from the State of Israel in the 1980s after the lands had been transferred to the government. It will link an important area for governmental buildings with the Shimon HaTzadik Neighborhood, Mount Scopus, and the Hebrew University, and downtown.

What better use could be made of an area was once the home of a notorious anti-semite than for the creation of new Jewish life, in the very heart of Jerusalem.

بيت هاسليحا (Beit Haslicha)

يوجد بجوار المنزل السابق للزعيم النازي المسلم المفتي الحاج أمين الحسيني؛ بناء كان في يوم من الأيام منزل العامل الذي كان يعمل في حديقته.

إجمالي المساحة: ٢٠٠ متر مربع

الإستخدام الحالي: للسكنى

الإستخدام في المستقبل: منزلين لعائلتين يهوديتين

حق الشراء: مِلكِيَّة

الثمن الإجمالي: ٧٠٠ ألف دولار (بما في ذلك التخطيط والتسجيل)

Adjacent to the former home of the Nazi Muslim leader Mufti Hajj Amin Al-Husseini is a building that was once home to his gardener.

Total Area
200 m²
Current Use
Residential
Future Use
Home for two Jewish families
Rights for Purchase
Ownership
TOTAL COST
$700,000 (including planning and registration)

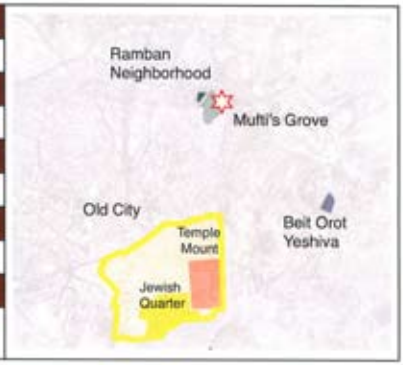

كيدمات صهيون. (Kidmat Zion)

في عشرينيات القرن العشرين، اشترت مجموعة من اليهود تطلق على نفسها اسم جمعية المعلمين والمستأجريــن (Teachers and Tenants) مساحــة شاسعة من الأراضي على أحد سفوح جبل الزيتون، بهدف بناء حي يهودي في المكان الوحيد في القدس الذي يستطيع المرء أن يُطل منه على الحرم الشريف، ويرى تحقيق نبوءة التوراة (الواردة في كتاب D'avrim) القائلة: "ستسكن بين كتفيها".

خلال العقد الماضي راحت عطرات كوهانيم تطرح مخططاً للمدينة من أجل تحقيق حلم "جمعية المعلمــين والمستأجرين" أخيراً وبنــاء مجتمع يهودي في الطرف الشرقي مــن المدينة. وستتكون المرحلة الأولى من المشروع من بناء ٣٠٠ بناية سكنية ولخدمات السكان (الخريطة، المنطقة المحددة باللون الأحمر). وستبنى ٥٠٠ وحــدة إضافية في المراحل اللاحقة. (الخريطة، المناطق التي باللون الأصفر).

بالإمــكان اليوم شــراء ١٠ قطع من الأرض من ملاكين يهود، من أجــل تنظيم عملية التخطيط، ومنع حدوث أية صعوبات في إطلاق المشروع.

المراجع

Alkraikia Amran V., The State of Israel, Misc. Civil Petitions: 8143/04, 2004

Cheshin Amir, Hutman Bill & Melamid Avi, Separate an Unequal, The Inside Story of Israel Rule in East Jerusalem, Havard University Presas, 1999, p.215.

Azooulay Ariela, Ophir Adi, The Monster's Tail, Roulotte: 05, Catalunya, 2009

Be'er Yizhar, The City and the Dogs: A Psychedelic Tour Through Jeruslam's More Peculiar Districts, The Huffington Post, July 30, 2009.

Dagan Hagai, The Concept of Moledet (Birthplace) and the Jewish Ethos, Alpayim, Vol. 18, 1999

Eldar Akiva & Zertal Idith, Lords of the Land: The War for Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967 – 2007, 2009

Gal Moriah, «Jerusalem» newspaper, February 13, 2004, and the Association›s Website.

Government Resolution No. 4090, dated August 9, 2005

Greenberg Raphael, Shallow and Brutal Archaeology, Haaretz 9 October 2009

Heiman Yuval, Mitagat L›pnei Hashetah, Kol Hazman, September 22, 2006 (Hebrew)

Inbari Motti: Jewish Fundamentalism and the Temple Mountain, Jerusalem 2008 (Hebrew)

Jerusalem Post, April 23, 1990

Karmi Rami, «Human Values in Urban Architecture», in: Israel Builds, Tel Aviv, 1977.

Kimhi Israel, Land Use in the Ancient City, in: Eyal Meiron & Doron Bar, Planning and Conserving Jerusalem, Jerusalem, 2009, p. 141

Klugman Haim, Report of the Commission to Investigate the Issue of Building in East Jeruslem, September 10, 1992.

Knesset, Finance Committee, Protocol N. 409, August 4, 2007

Kroyanker David, Adrihalut BeYerushalaim, 1992 (Hebrew)

Koskela Hille, CamEra – The Contemporary Urban Panopticon, in: Surveillance & Society 1(3), 2003, page 292, 313

Lynch Kevin, The Image of the City, MIT Press, 1960

Lynfield Ben, Grounds for Dissent, Jan.3, 2008, South China Morning Post. As

provided by Doron Shpilman, spokesperson for Elad. See also: Shofar, - An Organization for the Dissemination of Judaism, August 30, 2005.

Margalit Meir, Discrimination in the Heart of the Holy City, IPCC, Jerusalem, 2006

Misezhnikov Stas. MK, Chairman of Finance Committee, January 14, 2008

Nitzan-Shiftan Alona, «The Israeli Place in East Jerusalem», in: City of Collision, Jerusalem and the Principles of Conflict» Urbanism, p.336, Germany, 2006

Omeda: A Tender for Providing Security Services to the Mounrt of Olives was published this month»,January 23, 2008

Palestine Cabinet Meeting, The Palestine Commission to Probe the Facts and Realities of the so-called Bab Al-Khalil and the Greek Orthodox Patriarchate, March 2005. Authors Elias Khouri, Advocate, and Jawad Bulus, Advocate.

Petti Alessandro, «Asymmetries in Globalized Space –The Road Network in Palestine Israel.» Arcipelaghi e Enclave, Milano 2007. The concept was first originated by the Spanish sociologist Manuel Castells.

Pfeffer Anshel, He Holds the Temple Mount, Musaf Ha'aretz, February 23, 2007

Pundaminski Kuti, The Holy Basin Plan, Jerusalem Newspaper, February 11, 2005.

Rappaport Meron, Our Man in Silwan, Ha'aretz supplement, April 1, 2005.

Rappaport Meron, «What is Good for Ateret Cohanim is Good for the State», Ha'aretz, February 2,2007

Rappaport Meron, Ministry of Trade & Industry Considering the Dismantlingof the Association for a United Jerusalem,, Ha'aretz, November 21, 2007

Rappaport Meron, Ha›aretz, January 29, 2008

Sharon Ami, Dati Li Yisrael: «A tender will be issued this month for the security project that includes the Mount of Olives», January 24, 2008.

Shenhau Yehuda, Space, Land, Home, 2003. (Hebrew).

Shneor Revital, The City Where Davidaleh Walked, B›Sheva, vol. 84, March 11, 2004

Shragai Nadav, The Mount of Contention, The Struggle for the Temple Mount, Jews and Muslims, Religion and Politics, Keter, 1995

Shragai Ndav, Bime›erah Beyameinu, Ha'aretz, December 31, 2004

Shragai Nadav, Demography, Geopolitics and the Future of Israel's Capital, Jerusalem's Master Plan, Jerusalem Center for Public Affairs, 2010.

Torgovnik Ephram, The Political Dimension of Urban Planning Policy in Israel, The Jerusalem Center for Public and Political Affairs, 1997.

Ushpiz Ada, «They Came at Night and Walked In», Ha'aretz, February 20, 2004

Waitz Gidi, Ha'aretz Magazine, February 2, 2007.